ظاهرة البناء في النحو العربي



الدكتور

يوسف ربابعة

ناشرون وموزعون

ظاهرة البناء في
النحو العربي

ظاهرة البناء في النحو العربي

الدكتور

يوسف عبد الرحيم ربابعة

دار زهدي للنشر والتوزيع - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / الجامعة الأردنية
هاتف : 0096265343052 فاكس : 0096265356219
خلوي : 00962795555279
E-mail: dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com

الطبعة الأولى

2016

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2015/5/2209)

415
ربابعة، يوسف عبد الرحيم
ظاهرة البناء في النحو العربي / يوسف عبد الرحيم ربابعة
عمان: دار زهدي للنشر و التوزيع 2016
الواصفات: قواعد اللغة // اللغة العربية .

ردمك: ISBN 978-9957-612-18-4

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

فهرس المحتويات

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، منزل الشرائع وناصر الدين، رفع شأن العلم، وأعلى منزلة العلماء بقوله: **(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)**، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، قائد الغر المحجلين الذي أشرقت بأنواره وهديه الدنيا بعدما عمّتها ظلمات الجهل، ودياجير الكفر.

وبعد:

فقد تعددت الدراسات واختلفت وتمايزت، وكلها تحاول سبر أغوار اللغة لتصل إلى سرّها الأول، وتكشف مكنوناتها التي بها نشأت واكتملت، فما كان من نتاج هذا الجهد، إلا أن تنوعت التعليلات وظهرت التفسيرات، وكثرت الآراء والتعليقات، وبقيت مع ذلك على حافات البحر، ولما تصل بنا إلى مطمأن ترتاح إليه النفس.

وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة أخرى لتفسير ظاهرة من ظواهر هذه اللغة العظيمة، وهي ظاهرة البناء، وهذا الموضوع هو نتاج شعور بأهمية الموضوع، وأنه لم يُعطَ حقه من الدرس والبحث، فلا توجد دراسات حديثة تتناوله من أطرافه جميعها.

ولأن ظاهرة البناء من الظواهر المهمة في اللغة العربية، كونها تشكل ظاهرة لغوية لها قواعدها وقوانينها التي تحكمها، وهي أيضاً تقابل ظاهرة لاقت من العناية الشيء الكثير، وهي ظاهرة الإعراب. فاللغة العربية تميّزت عن اللغات الأخرى بإعرابها، والبناء برأيي ليس مقابل الإعراب أو ضده، ولا يعني أن اللغات الأخرى غير المعربة مبنيّة، فاللغات الأخرى ساكنة النهايات وليست

مبنيّة، لأنّ البناء في اللغة العربية لا يعني التسكين، إذ يمكن أن يكون البناء بالحركات، ولذلك فهو ثبات آخر الكلمة على حركة واحدة، وإن كانت السكون أكثر شيوعاً فيه، غير أنّ ذلك ليس مطرداً، فالسكون في الفعل المضارع علامة إعراب وليست علامة بناء.

ومن هنا فظاهرة البناء مكملة لظاهرة الإعراب من حيث إن الكلمات منقسمة إلى معرب ومبني، وحركات الإعراب لا تختلف عن حركات البناء، حتى إننا نخلط أحياناً بينهما، لأننا لا نستطيع أن نجزم أنّ هذه الحركة للبناء وتلك للإعراب، ودليلنا الوحيد هو ثبات الحركة في آخر الكلمة أو انعدامها، فالارتباط بين الظاهرتين ارتباط وثيق حتى يمكن القول إن البناء ما هو إلا حالة من حالات الإعراب التزمت بها الكلمة لأسباب مختلفة، معنوية، وصوتية، ونحوية.

ونحن نعرف أن اللغة تقوم على المبني والمعرب، فهل البناء ظاهرة حادثة تطورت عبر التاريخ؟ وهل انتقلت اللغة من الإعراب إلى البناء نتيجة متطلبات معنوية اقتضتها طبيعة الدلالة الثابتة لبعض الكلمات، وعدم تأثر معناها بالموقع الذي تقع فيه؟، أم أن اللغة على العكس من ذلك كانت في الأصل مبنية؛ لأن الكلمات يحكمها قانون صارم هو قانون الموقع، فلم تكن بحاجة إلى الإعراب، ثم عندما تحررت الكلمات من حكم الموقع، فتقدمت، وتأخرت، وأصبحت أكثر حرية فرض عليها؛ ذلك أن تتخذ شكلاً آخر تعبّر فيه عن دلالتها، فاتخذت من الحركات وسيلة لذلك، فمنها ما احتاج إلى هذه الحركات لاختلاف دلالته باختلاف موقعه، ومنها ما بقي على حركته الأولى لثبات دلالته؟، أم أن ظاهرة البناء تعبير عن موقف إنساني كان يعي منذ البداية أن التركيب اللغوي لا بدّ له من ثابت ومتحرّك حتى يكون كاملاً، إذ إن الثوابت

هي أساسات يقوم عليها البناء، ولا بدّ أن تكون موجودة حتى تصنع فراغاً تتحرك فيه.

ابتدأت رحلتي مع هذا الموضوع عندما تبيّنتُ أهميته وضرورة الكتابة فيه، فعمدتُ إلى مطالعات متعددة في كتب اللغة والنحو قديمها وحديثها، إلى أن توصلت إلى مفاهيم أولية، فجمعت المادة من مظانها حتى نضجت الفكرة، وهاأنا ذا أطرحها في هذه الدراسة مبيّناً آراء القدماء والمحدثين في كل مسألة، ومعطياً رأيي بالقدر الذي اطمأننت إليه، وشعرت أنه الأقرب إلى الصواب.

بدأت الدراسة بباب تمهيدي راجعت فيه معنى البناء عند القدماء وأفكارهم تجاهه، وآراءهم فيه، ثم عرضت لأنواعه وألقابه وكيفية دخوله الكلام.

وبعد أن تناولت أنواع المبنيات وأقسامها تبين لي أنني أستطيع تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول البناء اللازم، وقسمته إلى فصلين الفصل الأول أسميته البناء الكلي، وأقصد به الكلمات التي لزمت حركة واحدة أو سكوناً، وهي الضمائر والأسماء الموصولة والأدوات وأسماء الأفعال والكنايات، وحاولت فيها كلها أن أفسّر سبب بنائها على الحركة أو السكون؛ أي أن البحث كان في العلل التي أدّت إلى بناء هذه الكلمات على حركة واحدة، لم تتغير بتغيير الموقع.

والفصل الثاني سميته البناء الجزئي، وأقصد به الكلمات التي استقرّت على حركتين وليس حركة واحدة، وهذه الحالة ربما تكون أقرب إلى حالة وسطى بين المعرب والمبني، إلا أنني آثرت أن أجعلها من المبنيات، لأنني أعتقد أن البناء هو نقص الإعراب الذي هو ثلاث حالات أو ثلاث حركات، وأي نقص فيها بناء. فالحركتان بناء، والحركة الواحدة بناء، وفقدان الحركة بناء كذلك، وهذه

الأسماء التي بنيت على حركتين هي المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

والباب الثالث تناولتُ فيه البناء العارض، وجعلته في فصلين: الفصل الأول سميته البناء الموقعي، وأعني به الكلمات التي بنيت لأسباب موقعية؛ أي أن موقعها النحوي في الجملة هو الذي فرض عليها الحركة، وإن كانت هذه الكلمات معربة في الأصل، إذ لو خرجت من هذا الموقع لعادت إلى إعرابها، ومن هذه المواقع المبنية: المنادى المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة المنفية بـ(لا) التي لنفي الجنس، والمبني للجوار أي الذي وقع في سياق تركيبي فرض عليه طبيعة الحركة.

والفصل الثاني سميته البناء التركيبي، أي الكلمات التي بنيت؛ لأنها ركبت مع غيرها، وهي: الأعداد المركبة، والأحوال المركبة، والظروف المركبة.

والباب الرابع، تناولت فيه الأفعال وموقفها من البناء والإعراب، إذ أرى أن الفعل الماضي مبني على السكون، وأن حركاته جاءت لأسباب عارضة اقتضتها طبيعة الصوت الذي اتصل به.

وفعل الأمر مبني على السكون، والحركات ناتجة عن التناسب الصوتي مع ما اتصل به، أما الفعل المضارع فهو معرب في جميع أحواله، إذ إن الإعراب دخله لعدم دلالته القاطعة على الحدوث والتحقق. فالفعل الماضي تم تحققه وأصبح أكيداً، وفعل الأمر يتوقع حدوثه مستقبلاً، ولذلك حصل فيهما الثبات، أما المضارع فإن تحققه وعدمه مرتبطان بما يسبقه من أدوات قد تجعل تحققه أكيداً، أو مشروطاً، أو كامناً، فإذا كان التحقق أكيداً أخذ علامة الرفع، وإذا كان مشروطاً أخذ علامة النصب، وإذا كان كامناً فيه أخذ علامة الجزم.

الباب الأول

البناء وماهيته

- الفصل الاول:حد البناء
- الفصل الثاني:أنواع البناء
- الفصل الثالث:علامات البناء وألقابه
- الفصل الرابع: البناء وأقسام الكلام

الفصل الأول

حدُّ البناء

حد البناء

لا نريد أن نخوض هنا في الحديث عن المعنى اللغوي لكلمة البناء، إذ يمكن الرجوع إلى ذلك في المعاجم المتخصصة[1]، ولكن ما يعنينا هنا الدلالة التي اصطلح عليها علماء النحو، وما استقرَّت عليه في مؤلفاتهم، وإذا كان سيبويه لم يقدِّم مصطلحاً ناضجاً في هذا الباب، فإنَّ وصفه يعطي دلالة يمكن استخلاصها من حديثه عن مجاري أواخر الكلم من العربية، عندما يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانيةَ مجارٍ لأفرِّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[2]، ونلحظ من قوله أن البناء هو صياغة الحرف الأخير للكلمة صياغة ثابتة، لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، ولا تتأثر كذلك بالموقع الذي تقع فيه، وهذه الحركة تقع على الحرف الأخير من الكلمة، فتلتزم بها التزاماً ثابتاً كاملاً لا تخرج عنه، نحو فتحة (أينَ)، وضمة (حيثُ)، وكسرة (هؤلاءِ)، وسكون (مَنْ)[3]، فالبناء يكون على الحركات أو السكون، ولكن هذه الحركة تثبت ولا تزول إذ لا تتأثر بالعوامل.

أما المبرّد (285هـ) فلم يقدِّم في حديثه عن البناء حدّاً له، لكنّه تحدّث عن المبني، وفرّق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء[4]، وسار على طريقه

---

(1) انظر: ابن منظور. (1999م). لسان العرب.(تصحيح وعناية: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). (ط3). بيروت: دار إحياء التراث، ج1، ص510.

(2) سيبويه. (د.ت). الكتاب. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط1). بيروت: دار الجيل، ج1، ص13.

(3) انظر: السيرافي. (1986م). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص66.

(4) انظر: المبرّد. (1399هـ). المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: لجنة إحياء التراث، ج1، ص142.

الزجاجي[5]، وأبو علي الفارسي[6]، أما أبو بكر بن السّراج (316هـ) فقدّم حدّاً للبناء، يشعرنا بوضوحه في ذهنه، إذ يقول: "وأمّا البناء فهو خلاف الإعراب، وهو أنْ يُبنى آخر الكلمة على حركة غير مفارقة، أو سكون غير مفارق"[7].

وإذا وصلنا إلى ابن جني (392هـ) فإننا نجده يقدّم حداً، ويسهب فيه، ويأتي بالعلة التي من أجلها سمّي بذلك، فيقول في تعريفه: "لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل"[8]، ثم بيّن العلة في تسميته، فقال: "وكأنهم إنما سمّوه بناءً لأنّه لمّا لزم ضرباً واحداً، فلم يتغيّر تغيُّر الإعراب سمّي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة..."[9].

أما الزمخشري (538هـ) فقال في حدّه: "هو الذي سكونُ آخره وحركته بغير عامل"[10]، وسار على هذا النهج النحاة بعد الزمخشري، أمثال الأنباري[11] (577هـ)، والمطرزي[12] (610هـ)، والعكبري[13] (616هـ).

وكلهم متفقون على أنَّ البناء هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، من غير عامل، إلا أنَّ هناك بعض الإضافات اليسيرة أضافها بعض النحاة، فابن معطٍ زاد في تعريفه عدم الاعتلال، فقال: "لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً من

---

(5) انظر: الزجاجي. (1984م). الجمل في النحو. (تحقيق: علي توفيق الحمد). (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل، ص260.

(6) انظر: الفارسي، أبو علي. (1969م). الإيضاح العضدي. (تحقيق: حسن شاذلي فرهود). (ط1). القاهرة: مطبعة دار التأليف، ج1، ص15.

(7) ابن السّراج. (1965م). الموجز في النحو. (تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي). بيروت: مطبعة بدران، ص28.

(8) ابن جني. (1957م). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار). (ط2). بيروت: دار الكتاب العربي، ج1، ص37.

(9) المصدر السابق، ج1، ص37.

(10) الزمخشري. (د-ت). المفصل في علم العربية. (ط1). بيروت: دار الجيل، ص125.

(11) انظر: الأنباري. (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقي، ص19، 21.

(12) انظر: المطرزي. (د-ت). المصباح في علم النحو. (تحقيق: عبد الحميد السيد طلب). (ط1). القاهرة: مكتبة الشباب، ص49.

(13) انظر: العكبري. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: غازي مختار طليمات). (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر، ج1، ص66.

غير عامل ولا اعتلال"[14]، فنلحظ أنّه جعل الاعتلال ليس بناءً، فالمعتل رغم أنّ حركته لا تتغير بدخول العوامل عليه إلا أنّه لا يُعدُّ مبنياً.

وإذا وصلنا إلى منتصف القرن السابع الهجري، وجدنا أن المصطلح قد استقرَّ عند العلماء، ودرج في مؤلفاتهم على المفهوم الذي مرّ سابقاً، فهذا ابن يعيش (643هـ)، يسير على طريق ابن جني، فيعطي تعريفاً للبناء، ويعلل سبب التسمية[15]، وكذلك ابن عصفور[16].

ويتبين لنا أن مفهوم البناء وحدّه لم يتغيرا عما عند سيبويه إلا بطريقة العرض والأسلوب، وبقيا يدوران حول ثبات السكون أو الحركة في آخر الكلمة من غير عامل، وهو ما يثير تساؤلات كثيرة، قد تخرج بعض الكلمات من دائرته، فالمعتل أحدها، وكذلك الأسماء التي تبنى على حركتين، واختلاف حركة البناء باختلاف اللهجات، والمبني في موقع دون آخر، لذلك فإنَّ ابن الحاجب حاول استدراك هذا النقص في الحد، فأنكر الاعتماد على ثبات الحركة في آخر الكلمة لتحديد المبني، وجاء بتعريف مختلف، فقال: "المبني ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركب"[17]، فلم ينظر إلى تغير أواخر الكلمات وثباتها، بل قرر أن هناك كلماتٍ مبنية الأصل، حتى لو اختلفت حركات أواخرها، وهذا يناسب أقوال النحاة من أن هناك كلمات مبنية الأصل، وهي: الحروف، والأفعال، وما شابههما لفظاً ومعنىً، وأما غير المركب، فأراد به الكلمات المفردة قبل تركيبها في الجمل.

---

(14) ابن معطي. (د.ت). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص154. ويظهر أن ابن معطي قد تأثر بابن جني في تعريفه ذلك.

(15) انظر: ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، ج3، ص80.

(16) انظر: ابن عصفور. (1971م). المقرّب. (تحقيق: أحمد جواد عبد الستار وعبد الله الجبوري). (ط1). بغداد: مطبعة العاني، ج1، ص289.

(17) ابن الحاجب. (1982م). الكافية في النحو بشرح الرضي الاستراباذي. (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص2.

وهذا القول فيه خلاف بين النحاة، فبعضهم يرى أن الكلمات قبل التركيب مبنية، وبعضهم يرى أنها معربة، ورأي ثالث يرى أنها ليست معربة ولا مبنية[18].

أما ابن مالك، فيقول في حدِّ البناء: "ما جيء به لبيان مقتضى عامل من شَبَه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين"[19]، فهو هنا لم يذكر لزوم حركة واحدة من غير عامل كما هو معروف عند أكثر النحاة.

ويركز ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك على العلة في البناء، ولم يعطِ التعريف كبير اهتمام، فيقول: "المبني هو ما أشبه الحرف"[20]، فعلى الرغم من تأثره بابن مالك، إلا أنه يظهر من إشارته إلى علة البناء والتركيز عليها تأثره بابن الحاجب في رأيه الذي ذكرناه سابقاً.

أما النحاة المتأخرون فإنهم لم يضيفوا شيئاً يُذكر على ما قاله المتقدمون، فهذا السيوطي (911هـ) يقسمه إلى قسمين: لفظي، ومعنوي، فيقول: "البناء ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي يُحدُّ – كما أفصح به في التسهيل – بأنّه ما جيء به، لا لبيان مقتضى عامل، من حركة، أو سكون، أو حذف، وعلى أنه معنويّ، يحدُّ كما قال ابن جني في (الخصائص): بأنه لزوم آخر

(18) انظر: الدايل، عبد الله. (1990م). البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد، ص23-25.

(19) ابن مالك. (1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي، ص10.

(20) ابن عقيل. (1967م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط5). القاهرة: مطبعة دار الاتحاد العربي، ج1، ص28.

الكلمة طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه"[21]، ويظهر من حديثه أنّه يتبنى آراء مَن سبقه من النحاة، وهذا يشبه ما جاء عند الأشموني (929هـ)[22].

والظاهر أن النحاة المتأخرين[23] شدّدوا في دراساتهم على تقسيم البناء إلى: لفظي، ومعنوي. فاللفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعاً، أو تخلصاً من سكونين، ويسندون هذا الرأي لابن مالك، والمعنوي لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً، لغير عامل أو اعتلال، ويسندون هذا الرأي لابن جني.

ومع ذلك فإن بعض الإضافات الجديدة التي قدّمها متأخرو النحاة تعدُّ ذات قيمة مهمة في مجال البحث، فالحامدي المتوفى (1316هـ) يوضح المقصود بالبناء اللفظي، ويخرج منه الكلمات التي جاءت معربة بحركات عارضة لمناسبة صوتية وموقعية، فيقول: "والبناء اللفظي هو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية نحو (مَن زيداً)، ولا إتباعاً ككسرة دال (الحمدِ لله)، ولا نقلاً كنقل حركة همزة (أوتي) إلى نون (مَن) في (محمدُ آتي)، ولا تخلصاً من سكونين، في نحو (لم يكنِ الذين كفروا)، ولا مناسبة نحو (جاء غلامي)، ولا وقفاً (جاء زيدْ)، ولا تخفيفاً (فتوبوا إلى بارئْكم) بسكون الهمزة، ولا إدغاماً، نحو (وترى الناسْ سكارى) بإدغام السين في السين"[24]، وواضح أنه

(21) السيوطي. (1975م). همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، ج1، ص45.

(22) انظر: الأشموني. (1939م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط2). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ج1، ص29.

(23) انظر: السجاعي. (د.ت). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص20، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص49.

(24) الكفراوي. (1954م). شرح الكفراوي على متن الأجرومية، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط3). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص21.

يخرج الحركات العارضة من دائرة البناء اللفظي؛ لأنَّ الحركة هنا ليست حركة بناء.

ويتضح لنا مما سبق أنَّ حدَّ البناء مختلف فيه لدى علماء النحو متقدميهم، ومتأخريهم، ولهذا حاول المحدثون إيجاد تعريف جديد يشمل المبنيات جميعها، ويخرج من دائرتها المعربات بالحركات العارضة، فهذا عباس حسن يقول عن البناء: "لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كلِّ أحواله، لا تتغيَّر مهما تغيرت العوامل، والمبني هو اللفظ الذي دخله البناء"[25]، أما علي جابر المنصوري في تحقيقه للمسائل العسكريات فيرى أنه: "ملازمة الكلمات حالة واحدة، إما حركة، وإما سكوناً، على الرغم من دخولها في نسيج جُملي"[26].

ومن الذين قدّموا تعريفاً للبناء مهدي المخزومي، إذ قال: "والبناء: أنْ تلازم الكلمة حالة واحدة، وملازم آخرها حركة واحدة، فلا يتغير آخرها مهما تتقلب في الاستعمال، ومهما تتعاقب عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية"[27]، ورأى عبد السلام عوّاد أنَّ "البناء هو ثبوت الدلالة، والمبني هو ما لزم لوناً واحداً من التغيير الدلالي لا يتعدّاه إلى غيره، وما كانت بنيته على صورة واحدة"[28].

مما سبق يمكننا أن نؤكد على ما جاء عند النحاة من أنَّ البناء هو لزوم الكلمة حركة واحدة من غير عامل ولا عارض، ونقصد بالعارض الحركات التي

---

(25) حسن، عباس. (1971م). النحو الوافي. (ط4). القاهرة: مطبعة دار المعارف، ج1، ص75.

(26) الفارسي. (1982م). المسائل العسكريات. (تحقيق: علي جابر المنصوري). (ط2). بغداد، ص54، 55.

(27) المخزومي، مهدي. (1966م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص28.

(28) عوّاد، عبد السلام. (1979م). الشكلية في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ص22، وانظر: مصطفى، محمد صلاح الدين. (د.ت). النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص68.

تأتي لأسباب صوتية، ولكننا نضيف في هذا السياق أن البناء هو نقصان الإعراب، والإعراب يكون بثلاث حالات، وأي نقص في الحالات الثلاث هو بناء، ولذلك فإنَّ تعريفنا هذا سيدخل الكلمات التي لزمت حركتين حدود المبني، فالإعراب من وجهة نظرنا احتمال الكلمة ثلاثة أوجه إعرابية باختلاف المواقع، لأنها تحتاج إلى ذلك، وكلما استغنت الكلمة عن تحوّلات المعنى باختلاف المواقع استغنت عن الحركة الإعرابية، واتجهت نحو حركتين، ثم واحدة لأنه يصبح لها من القوة الدلالية ما يغنيها عن الحركة. وفي هذا المعنى أورد السيوطي نقلاً عن ابن جني أنه "إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثّل على ذلك بحذامِ وقطامِ، فإنّ ثمَّ العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة"(29)، وكأنَّ ابن جني هنا جعل مراحل انتقال الكلمة من الإعراب إلى البناء فقدانها الحركة الأولى ثم الثانية، فإذا فقدت حركة واحدة كانت ممنوعة من الصرف وإذا فقدت الثانية أصبحت مبنيّة، لأنه كما يقول ليس بعد المنع من الصرف إلا منع الإعراب، ولذلك فإننا نؤكد ما جاء في حديثنا من أن الكلمات التي أخذت حركتين هي حالة وسطى بين البناء والإعراب.

وإذا اعتمدنا قولنا إن الإعراب هو تغير حركة الكلمة الكامل بتغير موقعها، تكون الكلمة التي تأخذ ثلاث حركات هي المعربة فقط، والتي تكتفي بحركتين أو واحدة هي مبنية.

---

(29) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص48.

الفصل الثاني

أنواع البناء

انواع البناء

يقسِّم النحاة البناء إلى قسمين: لازم، وعارض. فاللازم هو الذي لا يأتي إلا مبنيّاً، ولا يزول بناؤه في أي حال من الأحوال، وإن دخلت عليه العوامل، أو تغير موقعه في الجملة، وهو ما أشار إليه سيبويه بعبارة: "ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل"[30]، وأكثر حديث القدماء الذي تناول البناء كان المقصود منه هذا النوع، إلا أنَّ بعض النحاة تحدَّث عن البناء اللازم، وفرَّق بينه وبين العارض[31]، وأغلب النحاة يذكرون قسماً واحداً للبناء فيخلطون بين لازمه وعارضه، ومن أمثلة ذلك ما أورده الزجاجي في كتابه (الجمل)[32]، فذكر البناء، وأدرج تحته المبنيات اللازمة كالحروف، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وذكر كذلك المركبات والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، والمنادى العلم، وحذا حذوه السيرافي[33]، والفارسي[34]، والزمشخري[35]، وابن يعيش[36]، وابن الحاجب[37]، وابن هشام[38].

---

(30) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(31) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص55.

(32) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص262 وما بعدها.

(33) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص66 وما بعدها.

(34) انظر: الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ج1، ص15، 16.

(35) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص26.

(36) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص83.

(37) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي الاسترابادي، ج2، ص3، 223.

(38) انظر: ابن هشام. (1960م). شرح شذور الذهب. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط8). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص68 وما بعدها.

ويبدو أن النحاة قد اهتموا بالبناء اللازم؛ لأنه الأصل، ولأنهم قسّموا الكلمات إلى معرب، ومبني. وأكثر المبنيات لازمة البناء، فالحروف كلها، والأفعال الماضية، وفعل الأمر، والضمائر، وأسماء الإشارة والموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، والأعلام المركبة، والكنايات اللازمة البناء(39). والمبني اللازم إذا كان اسماً أو حرفاً فإنه يُبنى على الحركات: الضم، والفتح، والكسر، أو السكون، وإذا كان فعلاً فإنَّه يُبنى على السكون والفتح فقط(40).

أما البناء العارض فهو في الكلمات المعربة أصلاً لكنها تصبح مبنية لسبب عارض؛ كالتركيب: تركيب الحرف مع الاسم، أو تركيب الاسم مع الاسم، أو تركيب الفعل مع الاسم، فإذا زال العارض عاد إلى الإعراب(41).

ويمكن أن يكون سبب هذا البناء أنَّ هذه الكلمات غير محتاجة إلى الإعراب لوضوح معانيها في تراكيب معينة، وهذه التراكيب سماعية، كما يحلو لبعض المحدثين تسمية هذا النوع من البناء بالبناء السماعي(42)، والمبنيات العارضة تبنى على السكون كالفعل المضارع المتصل بنون النسوة، والبناء على السكون في العارض قليل؛ ذلك لأن الأصل فيه الإعراب، فهو يشبه المعرب،

---

(39) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص172 وما بعدها؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص83، والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص59؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص68 وما بعدها.

(40) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص262.

(41) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص83؛ والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص56 وما بعدها.

(42) انظر: الفضيلي، عبد الهادي. (1979م). مختصر النحو. (5b). جدّة: دار الشروق، ص31.

وحق المعرب الحركة[43]. وتبنى على الفتح كاسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة، وما رُكب من الأعداد والظروف تركيباً مزجياً، وفي بعض الأعلام المركبة، وفي الأزمنة المبهمة المضافة إلى جملة، وفي الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، وتبنى على الضم في المنادى المفرد المعرفة، والظروف المبهمة المقطوعة من الإضافة لفظاً لا معنىً، و(أيّ) الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً[44].

ولتجلية الحديث عن البناء العارض واللازم لا بدّ من ذكر رأي بعض النحاة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وإدخاله في إطار المبنيات[45]، وقد ردَّ النحاة هذا الرأي، وجعلوا الكسرة فيما قبل الياء للمناسبة وليس للبناء[46]، واختلفوا في ذلك بين من يرى أنه معرب، ومن يرى أنه مبني وهناك آراء عديدة فيه[47].

هذه أنواع المبنيات كما وردت في كتب النحو، ونريد هنا أنْ نقسمها أربعة أقسام، البناء الكلي، وهي الكلمات المبنية الأصل؛ كالحروف، والأفعال الماضية، وأفعال الأمر؛ والبناء الجزئي، وهي الكلمات التي بنيت على حركتين كالمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف؛

---

(43) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص16؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82؛ ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص290؛ الأندلسي، أبو حيان. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب). (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي، ج2، ص673.

(44) انظر: الحديث عن المبنيات العارضة في: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص56-58.

(45) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص56.

(46) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص356؛ وابن الشجري. (1349هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ج1، ص4

(47) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص67، 68؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص291؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص58؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص552.

والبناء الموقعي، وهي الكلمات التي تبنى عند وقوعها في مواقع معينة من التركيب الجملي كالمنادى المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة، واسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة؛ والبناء التركيبي، وهي الكلمات التي تبنى في حال تركيبها مع غيرها كالأعداد، والظروف، والأعلام، والأحوال.

الفصل الثالث

علامات البناء وألقابه

علامات البناء وألقابه

نصّ النحاة القدماء على أن علامات البناء هي: السكون، والفتح، والكسر، والضم[48] مقابل علامات الإعراب وهي: الجزم، والنصب، والرفع، والجر. وللبناء علامات فرعية تنوب عن الأصلية، ومن أمثلتها: الواو في جمع المذكر السالم، إذا وقع مبنياً كالمنادى، والياء في المثنى إذا وقع نكرة منفية بـ(لا) النافية للجنس، وحذف حرف العلة في الأفعال المعتلة الآخر في فعل الأمر، وحذف النون من الأفعال الخمسة في فعل الأمر[49].

واختلف النحاة في أصل الضمة والفتحة والكسرة؛ فهي عند الخليل وسيبويه بعض أصوات المد، مأخوذة من الواو والألف والياء. قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"[50]، وهذا الرأي أخذ به ابن جني[51] وأكثر النحاة اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات. ويرى آخرون أن الحروف مأخوذة من الحركات اعتماداً على أن الحركات قبلها، بدليل أن الحروف تنشأ من إشباع الحركات،

(48) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص15؛ وابن السّراج. (1973م). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ج1، ص47، ج2، ص150؛ والموجز في النحو، ص28؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص262؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص127؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص2؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص39؛ والأزهري. (1967م). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ج1، ص63.

(49) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص63.

(50) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص241-242.

(51) انظر: ابن جني. (1954م). سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). (ط1). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج1، ص19.

وثمة رأي ثالث يرى أنَّ كلاً منهما مستقل بذاته وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر[52].

وفي علم الأصوات الحديث ما يؤكد كلام ابن جني، الذي يذهب إلى أن الحركات ما هي إلا أبعاض حروف المد، وكذلك يرى المحدثون أن الحركات القصيرة: الضمة، والفتحة، والكسرة هي المقابلات القصيرة لحروف المد: الواو، والألف، والياء، على الترتيب. فالفرق بين الحركات وحروف المد فرق في الكم فقط، وليس فرقاً في الخصائص الصوتية، أي النوع؛ فكيفية النطق بالفتحة، وموضع اللسان معها يماثلان مماثلة تامة كيفية النطق بما يسمى ألف المد مع ملاحظة الفرق في الكم بينهما، وما ينطبق على الفتحة والألف ينطبق على الضمة والواو والكسرة والياء[53]، وهذا ما سوف نأخذ به في هذه الدراسة، عند البحث في النواحي الصوتية للفتحة والضمة والكسرة.

أما هذه العلامات (ُ َ ِ) (الضمة والفتحة والكسرة)، فإننا لا نعرف واضعها معرفة دقيقة، ولا الزمن الذي وُضعت فيه، وليس بين أيدينا نص يمكن الاعتماد عليه إلا نص أبي الأسود الدؤلي، عندما قال لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإنْ أتبعت شيئاً من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين"[54]، والذي يظهر لنا من ذلك أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي فرّق بين علامات البناء وعلامات الإعراب، أي أن

---

(52) انظر: القلقشندي. (1914م). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، ج3، ص163.

(53) انظر: أنيس، إبراهيم. (1987م). الأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية، ص38؛ وبشر، كمال. (1987م). علم اللغة العام، الأصوات العربية. عمّان: مطبعة الشباب، ص148.

(54) السيرافي. (1955م). أخبار النحويين البصريين. (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). (ط1). القاهرة: مطبعة الحلبي، ص12.

علامات البناء نضجت في عهده وعهد تلاميذه[55]، وليس في عهد أبي الأسود الدؤلي[56] الذي كان همّه ضبط القرآن الكريم اتقاء اللحن، وليس البحث في معربه ومبنيه[57].

ويتضح من كلام أبي الأسود الآنف الذكر أنه يريد وضع علامات لهذه الأصوات التي تلحق الكلمة، ولا فرق عنده بين الرفع والضم، أو بين النصب والفتح، أو بين الجر والكسر.

وتفريق النحاة بين علامات الإعراب وعلامات البناء غامض في بداياته، إذ ليس هناك فرق من الناحية الصوتية بين الرفع والضم، أو بين الفتح والنصب، أو بين الجر والكسر، وإنْ اختلفت التسميات. ويرى بعض الدارسين[58] أنَّ هذا الاختلاف يتعلق بوضع الحنك عند النطق بهذه الحركات، ففي حالة البناء تم الاعتماد على وضع الشفتين، فالبناء مأخوذ من حركة الشفتين، والإعراب من حركة الحنك[59]، وقد أشار التهانوي إلى الفرق بين علامات الإعراب والبناء في حديثه عنها، وهو - رغم عدم وضوح كلامه - يلمس منه أمر مهم، وهو أن حركات الإعراب عارضة ومتغيرة في الكلمة، ولذلك قال عنها إنها من صفات الصوت[60]، لأن الصوت عارض في نهاية الكلمة بسبب العوامل، أما حركات

---

(55) انظر: الدايل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص79.

(56) انظر: ياقوت، أحمد سليمان. (1981م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي. (ط1). الرياض: عمادة شؤون المكتبات وجامعة الرياض، ص50.

(57) انظر: الدايل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص79.

(58) انظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص50.

(59) انظر: التهانوي. (1862م). كشاف اصطلاحات الفنون. كلكتا، ج2، ص894.

(60) انظر: المصدر السابق، ج2، ص894.

البناء فهي من صفات العضو[61]، أي أنها أصيلة فيه لا تتغير ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، فصارت كأنها أحد أجزاء الكلمة.

ومهما يكن فإنَّ الأداء الصوتي لا يختلف بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهذه العلاقة الوطيدة جعلت سيبويه يُفرد لها باباً سمّاه: "مجاري أواخر الكلم من العربية"[62]، وأورد تحت هذا العنوان عدد هذه المجاري، فقال: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف"[63]، وكان يهدف من وراء ذلك إلى التفريق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، فأوضح أنَّ علامات الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، وعلامات البناء للأسماء غير المتمكنة المشابهة للحروف، وللأفعال غير المضارعة[64]، ثمَّ بيّن مراده حين قسم هذه المجاري إلى أربعة ألفاظ فقال: "وهذه المجاري يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"[65]، وهذا الرأي هو ما سار عليه البصريون بعد سيبويه، فبقيت علامات البناء مختلفة عن علامات الإعراب، وإن توافقت في اللفظ[66].

---

(61) انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص894.

(62) سيبويه، الكتاب ، ج1، ص13.

(63) المصدر نفسه.

(64) انظر: المصدر السابق، ج1، ص63، 65.

(65) المصدر السابق، ج1، ص13.

(66) انظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص4، وابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص47؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

وإذا كان البصريون قد حافظوا على هذا التفريق، فإن الكوفيين لم يحرصوا عليه، وأطلقوا ألقابهما عليهما جميعاً[67]، فالفرّاء مثلاً أطلق اصطلاح الجزم على السكون، عندما تحدَّث عن قوله – تعالى –: **﴿فلما تبين له قال أَعلمْ أنّ الله على كلِّ شيءٍ قدير﴾**[68] جزمها ابن عباس على أنه أمر "من علم"[69]، وأكّد مهدي المخزومي أن البصريين يفرّقون بين هذه العلامات، وأما الكوفيون فلم يفرّقوا بينها، ويطلقون النصب على المبني على الفتح، كما يطلقون الفتح على المُعرب المنصوب[70].

وقد يكون تفريق البصريين بين هذه العلامات ناشئاً من رغبتهم في التفريق بين الحركات المتغيرة بسبب العوامل، والحركات التي لا تتأثر بالعوامل، ويبدو أن حركات البناء سميت بمصطلحات تدل على ارتباطها بحركة الشفتين[71] دلالة على أنها ثابتة لا تتغير، فارتبطت بحركة العضو، أما حركات الإعراب فهي أوصاف تخص الكلمة وما يجري في آخرها على نيّة التغيير، وهذا الاختلاف في التسمية راجع إلى أسباب يمكن أن تعود إلى التفريق بينهما من حيث الحكم؛ فحكم حركات الإعراب ناتج عن عوامل، والبناء غير ذلك[72]، ويمكن أنْ يكون هذا التمييز لأسباب تعليمية فقط[73]، ويبدو أن الكوفيين عندما لم يجدوا فرقاً واضحاً ومقنعاً بين هذه العلامات تسامحوا في إطلاقها عليهما

(67) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

(68) سورة البقرة: آية 259.

(69) الفرّاء. (1980م). معاني القرآن. (ط2). بيروت: عالم الكتب، ج1، ص173.

(70) انظر: المخزومي، مهدي. (1958م). مدرسة الكوفة. (ط2). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص257.

(71) انظر: الدايل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص81.

(72) انظر: ابن الخشاب. (1972م). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر). دمشق، ص105.

(73) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

معاً، ورأوا كذلك أنه لا فرق صوتياً بينهما(74)، وهم على حق في ذلك، إذ إنّ البصريين ورغم تفريقهم المنهجي، إلا أنهم خلطوا بينهما في التطبيق، ومن ذلك ما ورد عند سيبويه في باب النداء(75)، وقال في موضع من كتابه: "ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ، وبعدُ، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو"(76)، فهو يذكر الرفع ويقصد المبني على الضم؛ لأن المنادى العلم المفرد كما نعرف يُبنى على الضم، كما تبنى قبلُ وبعدُ في بعض أحوالهما، واستعمل كذلك مصطلح الجزم وهو يريد السكون، فقال: "وجُزمت لدنْ ولم تجعل كعندَ؛ لأنها لا تمكَّن في الكلام تمكن عند"(77)، وأمثلة الخلط بين هذه الألقاب كثيرة في كتاب سيبويه(78).

واختلف النحاة في الأصل، أهي حركات الإعراب أم حركات البناء، وقد بسط الأنباري الحديث في ذلك، وذكر المذهبين: الأول يرى أنّ حركات الإعراب هي الأصل لأنها للأسماء، والأسماء هي الأصل، أما حركات البناء فهي للأفعال والحروف، وهما فرع. والثاني أن حركات البناء هي الأصل؛ لأنها لا تزول عن حالها بخلاف حركات الإعراب(79)، وذكر العكبري المذهبين أيضاً، ورجح الأول منهما وذلك: "لأنَّ واضع اللغة حكيم، يعلم أنَّ الكلام عند التركيب لا بدَّ أنْ يعرض فيه لبس، فحكمته تقتضي أنْ يضع الإعراب مقارناً للكلام"(80)، والذي يظهر لي من حديث العكبري السابق أن الأصل في الكلمات البناء، وجاء

(74) السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص103-104.

(75) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص182-183.

(76) المصدر السابق، ج3، ص286.

(77) نفسه.

(78) انظر مثلاً: المصدر السابق، ج2، ص287، 303.

(79) انظر: الأنباري. (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقي، ص20.

(80) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص57.

الإعراب لأسباب معنوية، أي خوف اللبس. وعندما لا يُخشى اللبس فالبناء أولى، ولذلك فإنَّ حركات الإعراب استخدمت أولاً للتفريق بين المعاني المختلفة، وأن حركات البناء جاءت تالياً؛ لأنها لا تقوم بدور وظيفي في الجملة، ولا تفرّق بين المعاني.

أما ابن جني فيرى أن كلاً من البناء والإعراب موجود في اللغة عند وضعها، فاستشعار القائل بالحاجة إلى البناء والإعراب، جعله يبني ألفاظاً، ويعرب أخرى، ويعلل ذلك لأنه "أدل على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب؛ نحو أمسِ، وهؤلاءِ، وأينَ، وكيفَ، وإذ، وكم، واحتملوا ما لا يؤمن معه اللبس"(81)، فاللبس هو الداعي للإعراب كما يرى ابن جني، وأن ذلك لم يكن حادثاً، بل في أصل الوضع؛ لأن استشعار اللبس وارد قبل الاستخدام، ولذلك كان البناء، وكان الإعراب، ثم يرى أنَّ الذين لا يعربون، يستخدمون ألفاظاً تخرجهم من اللبس، فكأنهم استغنوا عن الإعراب فلجأوا إلى سياقات أخرى تدل على المعاني، فيقول: "لأنهم إذا خافوا ذلك (أي اللبس) زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشمهم اختلاف الإعراب، واتقائهم الزيغ والزلل فيه، ألا ترى أنّ من لا يعرب فيقول: ضرب أخوك لأبوك، قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول، ولا يتجشم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى"(82).

وحديث ابن جني هنا يخص الإعراب ولا يخص الحركات الإعرابية، فالإعراب والبناء معنيان يعرفان بالقلب وليس باللفظ، فهما ماهية الشيء أي هما معنى لا لفظ، والحركات ليست هي الإعراب والبناء، ولكن الإعراب هو

---

(81) ابن جني، الخصائص، ج2، ص32.

(82) السابق نفسه.

الاختلاف، والبناء هو اللزوم، والحركات هي علامات تدل على ذلك[83]. والرأي عندي أنَّ هذا الكلام منطقي، وأن الإعراب والبناء أصول في الكلمات، لكنني أعتقد أن البناء كان بالسكون والإعراب بالحركات، وكان التمييز بينهما على هذا الأساس، مع شعوري بأن الكلام كان مبنياً، لأننا نستطيع الاستغناء عن الإعراب بسياقات أخرى[84]، ثم حدث الإعراب فجاءَت معه الحركات، وحركت المبنيات لأسباب صوتية وصرفية وتركيبة، لذلك فإنّ حركات الإعراب يمكن أنْ تكون قد حدثت قبل حركات البناء، وإن لم تكن كذلك فهي تخص الإعراب، ولا تخص البناء، وظهورها مرتبط بظهور الإعراب، ويرى جمهور النحاة[85] أن الأصل في البناء السكون، والأصل في الإعراب الحركات.

(83) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص21؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص66.

(84) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص32.

(85) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص173؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص150؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82، وابن مالك. (د.ت). ألفية ابن مالك. بغداد: مكتبة النهضة، ص4؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3؛ وابن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص673؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص61.

الفصل الرابع

البناء وأقسام الكلام

البناء وأقسام الكلام

تحدَّث النحاة عن أقسام الكلام، وعلاقتها بالبناء والإعراب، ويرى أكثرهم[86] أن الحروف والأفعال أصيلة البناء، والأسماء أصيلة الإعراب لأنها تحتاج إليه للكشف عن معانيها المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. والبناء في الأسماء فرع لا أصل، ولذلك تعليلات وأسباب، فيبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً، من حيثُ الوضع والمعنى والنيابة والافتقار، والإعراب فرع في الأفعال، وعلته شبه الاسم المستحق للإعراب[87].

أما الحروف فإن النحاة متفقون على أصالة البناء فيها[88]، ويبقى الاختلاف في الأسماء والأفعال، إذ يرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل فيهما معاً[89]،

---

(86) انظر: الزجاجي. (1979م). الإيضاح في علل النحو. (تحقيق: مازن المبارك). (ط3). بيروت: دار النفائس، ص77؛ والجمل في النحو، ص260، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص55؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص16؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص37.

(87) أورد ابن مالك في ألفيته أسباب بناء الاسم، وأسباب إعراب الفعل فبسطها بشكل واضح. انظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص4؛ وابن الناظم. (2000م). شرح الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، ص12-17؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص28 وما بعدها.

(88) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77؛ والجمل في النحو، ص261؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص674؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص38؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40.

(89) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77؛ والجمل في النحو، ص260، والعكبري. (د.ت). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: عبد الإله النبهان)، ج1، ص65 وج2، ص15، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص44.

ويرى قطرب[90] أن الإعراب ليس للفصل بين المعاني، بل هو لوصل الكلام بعضه ببعض، لأننا لا نستطيع النطق بالكلمات ساكنةً في الوصل[91]، وهناك رأي آخر يخالف هذه الآراء، ويجعل الإعراب في الأسماء وفي الأفعال أصلاً، وهذا الرأي أورده ابن عقيل نقلاً عن ضياء الدين بن العلج[92]، ونقل السيوطي رأياً آخر نسبه للمتأخرين، إذ يرى أن الإعراب أصل فيهما معاً، والفعل أحق به؛ لأنه وجد فيه من غير سبب، فهو له بذاته، والاسم له لا بذاته[93].

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأسماء تتلخص بما يأتي:

أولاً: وظيفة الإعراب هي الفصل بين المعاني المختلفة؛ كالفاعلية، والمفعولية، وهذه المعاني تخص الأسماء، لذا احتاجت إلى الإعراب[94].

ثانياً: الأفعال عوامل في الأسماء، ولو كانت معربة لاحتاجت إلى عوامل تعربها، ثم تحتاج عواملها إلى عوامل، وهكذا إلى ما لا نهاية[95].

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأفعال والأسماء تتلخص بما يأتي:

---

(90) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

(91) انظر: أنيس، إبراهيم. (1972م). من أسرار اللغة. (ط4). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص253.

(92) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص37.

(93) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص45.

(94) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

(95) انظر: المصدر السابق، ص78.

أولاً: المعاني المختلفة تدخل الأفعال كما تدخل الأسماء؛ لأن الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة[96].

ثانياً: الأفعال كالأسماء تختلف معانيها، فتكون ماضية ومستقبلة، ومثبتة ومنفية، ونحو ذلك[97].

وبعيداً عن الخوض في الردود على هذه الحجج، نرى أن الإعراب دخل الأسماء للتفريق بين مواقعها في التركيب، ودخل الأفعال لاختلاف دلالتها على التحقق وعدمه، وليس هناك أصالة في قسم دون الآخر، فالمعيار هنا ليس معيار نوع، بل هو معيار يعتمد على وجود الكلمة في التركيب، فإذا كان تغير الحركة يؤثر في وظيفتها النحوية فإنها تعرب، وإذا كان هذا التغير لا يؤثر في وظيفتها النحوية فإنها تلتزم حركة واحدة أو سكوناً.

---

(96) انظر: المصدر السابق، ص80.

(97) انظر: المصدر السابق، ص81.

الباب الثاني

البناء اللازم

- الفصل الاول: البناء الكلي
  - المبحث الاول: الضمائر
  - المبحث الثاني: أسماء الاشارة
  - المبحث الثالث: الموصول
  - المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات
  - المبحث الخامس: الأدوات
  - المبحث السدس:الكنايات
- الفصل الثاني:البناء الجزئي
  - المبحث الاول: المثنى وجمع المذكر السالم
  - المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
  - المبحث الثالث الممنوع من الصرف

الفصل الأول

البناء الكلي

- المبحث الاول: الضمائر
- المبحث الثاني: أسماء الاشارة
- المبحث الثالث: الموصول
- المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات
- المبحث الخامس: الأدوات
- المبحث السدس:الكنايات

البناء الكلي

أطلق النحاة على نوع البناء الذي لا يزول عن الكلمة باختلاف مواقعها، البناء اللازم، وذلك مقابل النوع الآخر، وهو البناء العارض، وآثرت هنا أن أسميه البناء الكلي؛ لأنّ الكلمة تبقى مبنية معه أياً كان موقعها واستخدامها، فتثبت حركتها ولا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، والحديث عن هذه المبنيات منتشر في كتب النحو، وبين ثناياها، وأول من جمعها وصنّفها أبو بكر بن السراج (ت: 316هـ)، إذ خصص باباً سمّاه "ذكر الأسماء المبنية"[98]، وقسّم هذه الأسماء قسمين[99]: الأسماء المفردات، والكلمة المركبة، ثم فصّل القول في كل نوع، فبين أن المبنيات المفردات ستة: المكنيات، والمبهمات، واسم الفعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، والأصوات المحكية[100]. والمركبات المبنيات: خمسةَ عشر وما أشبهه، وبينَ بينَ، وبيت وبيت، وصباحَ مساءَ، ويومَ يوم، وما شابهه، وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى فعل مبني، نحو: هذا يومَ قام زيد، وهلمَّ، وكذلك أمسِ وإذْ، وإذا، ولدنْ، والذي وأخواته التي لا تتم إلا بصلة[101].

ونلاحظ أنّ ابن السَّراج يخلط بين الأسماء اللازمة البناء، والعارضة البناء، إلا أنّه وضع باباً للأسماء العارضة البناء، سمّاه "ذكر ما يشبه المعرب وهو مبني"[102]، وذكر من أقسامه: المنادى المفرد المعرفة[103]، والنكرة المنفية

---

(98) ابن السّراج، الموجز في النحو، ص47.

(99) انظر: السابق، ص74-77.

(100) انظر: السابق، ص74.

(101) انظر: السابق، ص77.

(102) انظر: السابق، ص45.

(103) السابق، ص45.

بلا النافية للجنس[104]، فكان همه الأكبر حصر المبنيات دون تمييز دقيق بين لازمها وعارضها، وسار على نهجه النحاة من بعده، فهذا الزمخشري يقول: "وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى أنْ يشذ منها، وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف والمركبات، والكنايات"[105].

ومن الكتب التي فصلت في نوعي البناء كتاب: "المصباح في علم النحو" للمطرزي (ت: 610هـ)، إذ قسّم البناء إلى لازم وعارض، وذكر أنواع كل قسم منهما[106].

وإننا هنا في هذه الأطروحة، وحسب تقسيمنا لأنواع البناء، سندرس في هذا الباب الكلمات التي بُنيت بناءً كلياً، وذلك تماشياً مع تقسيمنا، في محاولة لبناء تقسيم جديد، يجعلنا أقدر على تفسيره، وضبط حدوده الدقيقة. ومن هنا فإنَّ أنواع المبنيات التي سندرسها في هذا الباب هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والكنايات، وأسماء الأفعال والأصوات، والظروف المبهمة، والأدوات.

---

(104) السابق، ص52.

(105) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126، 127.

(106) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص55-59.

المبحث الأول: الضمائر

يرى ابن الحاجب أن الضمير "ما وُضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً"[107]، وحاول الرضي في شرحه استدراك النقص في التعريف، فقال: إنّه ينبغي أن يقيد، فيقال: "ما وُضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به"[108].

أما أنواعه، فقد قسّمه النحاة قسمين: متصل، ومنفصل، فالمتصل: "ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة"[109]، وأما المنفصل فهو "ما جرى مجرى المظهر في استبداده"[110]، والمتصل قسمان: بارز ومستتر، فالبارز: "ما لفظ به"[111]، والمستتر: "ما نُوي، كالذي في: زيدٌ ضرب"[112]. وهذه الضمائر تختلف صيغها باختلاف حالاتها الإعرابية، فضمائر الرفع لها صيغ تختلف عن ضمائر النصب والجر، وضمائر المفرد تختلف عن الجمع. وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "واعلم أنَّ المضمر المرفوع إذا حدَّث عن نفسه فعلامته (أنا)، وإنْ حدّث عن نفسه وعن آخر، قال: (نحن)..."[113]، فالمفرد المتكلم له ضمير، وجمع المتكلمين له ضمير آخر، هذا من حيث الإفراد والجمع، وكذلك من حيث الموقع الإعرابي، فهناك ضمائر تقع في موقع الرفع، وأخرى تقع في موقع النصب، قال سيبويه: "اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في

---

(107) ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

(108) السابق، ج2، ص4.

(109) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص84.

(110) المصدران السابقان نفساهما.

(111) السابق نفسه.

(112) السابق نفسه.

(113) سيبويه، الكتاب، ج2، ص350.

رأيتك، و(كما) التي في رأيتكما، و(كُمْ) التي في رأيتكم"[114]، ثم ذكر الضمائر التي تقع في موقع الجر[115]، وأكّد على أنَّ هذه الضمائر لا تتبادل المواقع، فلا يصح ضمير الرفع محل النصب أو الجر، والعكس، يقول: "اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور، من قِبل أنّ (أنت) اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً،.. ولا يجوز (إيا) أنْ تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن (إيا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهنّ (إيّا)"[116].

أمّا علة بناء الضمائر عند النحاة فهي شبه الحرف[117]، ووجه الشبه بين الضمير والحرف خمسة عند ابن مالك: شبه المعنى، وشبه الوضع، وشبه الجمود، وافتقاره إلى ما يفسره، واستغناؤه باختلاف صيغه عن الإعراب[118].

وجمع الرضي تلك العلل بقوله: "وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحرف وضعاً على ما قيل، كالتاء في ضربتُ، والكاف في ضربكَ، ثم أجريت بقية المضمرات، نحو: أنا، ونحن، وأنتما، وهما، مجراهما، طرداً للباب وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر، أعني الحضور في المتكلم أو المخاطب، وإما لعدم موجب الإعراب فيها"[119].

(114) المصدر السابق، ج2، ص355.

(115) انظر: المصدر السابق، ج2، ص362.

(116) المصدر السابق، ج2، ص362-363.

(117) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص172؛ وابن جني، الخصائص، ج2، ص194؛ والأنباري. (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجت البيطار)، دمشق: مطبعة الترقي، ص34؛ وابن عصفور، المقرّب، ج2، ص289؛ وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص29؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

(118) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص29.

(119) ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3.

وفي نظرة العلماء إلى مبني الضمائر اختلاف وتباين، فقد كان سيبويه يرى أن الضمير في: فعلتما، وفعلتم، ورأيتكما، ورأيتكم، وبهما، وبهم، وما شابهها، زيادةٌ على التاء، والهاء، والكاف[120]، والميم المتصلة بأكثر الضمائر هي لمجاوزةَ الواحد، وتلحق بها الألف للدلالة على التثنية، والواو على جمع المذكرين[121]، وتبنّى المبرّد[122] رأي سيبويه، أما ابن السَّراج فإنه ذكر الضمائر واستخداماتها دون تفصيل القول فيها[123]، وتبعه في ذلك الأنباري[124].

واختلف النحاة في الضمائر المبدوءة بـ(أن) وهي: أنا، وأنت، وأنت... فرأى البصريون أنها (أنْ + تفسير)، أي أنّ ما بعدها يفسر استخدامها للمثنى والجمع... وهكذا، وأما الكوفيون فرأوا أنّ الصيغة بكاملها ضمير[125]، واختلفوا في ضمير الغائب (هو، وهي)، فرأى البصريون أن الضمير هو الصيغة بكاملها، ورأى الكوفيون أن الضمير هو (الهاء)، والحركة للإشباع[126]، واختلفوا في (إيّا) ولواحقها[127]، فيرى الخليل أنها اسم مضمر مضاف إلى ما يلحق به من أسماء[128]، وتبعه في ذلك المازني[129]، وابن مالك[130]. أما سيبويه فيرى أنها اسم مضمر وما يلحق به يفسر المقصود منه[131].

---

(120) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص6.

(121) انظر: السابق، ج2، ص201.

(122) انظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص269.

(123) انظر: ابن السّراج، الموجز في النحو، ص75.

(124) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص242.

(125) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص93-95.

(126) انظر: الأنباري. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر، ج2، ص677-680.

(127) انظر: السابق، ج2، ص695.

(128) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص357.

(129) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص100.

واختار مذهب سيبويه أغلب البصريين، كالأخفش[132]، وابن جني[133]، والزمخشري[134]، والأنباري[135]، وذهب المبرِّد إلى أنَّ (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص[136]، وأما ابن درستويه فيرى أنّه بين الظاهر والمضمر[137]، وقال الكوفيون: إنها وما يلحقها ضمير، أي هي صيغة بكاملها[138]، ويرى بعضهم أن اللواحق هي الضمائر و(إيّا) عماد، أي دعامة لتصير بسببها منفصلة[139]، ويذهب المالقي إلى أنَّ الأَولى في (إيّا) أنْ تحمل على الحرفية؛ لأنَّ معناها في غيرها، فهي وسيلة للنطق بالضمير المتصل[140].

ونحن نسوق هذه الآراء لغايات الدرس وللتدليل على عمق الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، وأنه ليس هناك رأي واحد ثابت، وأنَّ اختلافهم ذلك لا يقدّم ولا يؤخر في مجريات منهجنا في هذه الدراسة وأهدافها؛ لأننا هنا نهتم بدراسة ما استقرت عليه بنية الكلمة، فقد أعطت اللغة كل حالة إعرابية صيغة تخصها، ثم فرَّقت بين المفرد والجمع والمثنى والمؤنث والمذكر، وكل ذلك

---

(130) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص26.

(131) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص357.

(132) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص98.

(133) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص187.

(134) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص127.

(135) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص342.

(136) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج4، ص279.

(137) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص212.

(138) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص695.

(139) انظر: السابق، ج2، ص695.

(140) انظر: المالقي. (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد خرّاط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص140.

بصيغة جاهزة تامة، ولم تستخدم أجزاءها، وكثير من النحاة[141] أخذوا بهذا الرأي، فأوردوها بصيغها من غير الخوض في تفاصيل أجزائها، بل إنّ ابن يعيش ذهب إلى أن هذه الصيغ مخترعة[142]، أي أنها وُجدت هكذا في أصل وضعها، وهذا ما نرجحه هنا، فهي صيغ مرتجلة، ليس لها تصريف ولا اشتقاق[143]، ويمكننا الاستئناس بما في اللغات السامية الأخرى، فقد وجدت فيها هذه الضمائر باختلاف في نطقها.

ومن أمثلة ذلك[144]:

ضمير المتكلم في العربية (أنا)، وفي العبرية ('anohi) (أنوكي)، وفي الحبشية ('ana) (أنا)، وفي الآرامية ('anā) (أونا)، وفي السريانية ('enā)، وفي الآشورية (anāko).

ونلاحظ أنَّ اللغات السامية حافظت على صيغ متقاربة للضمائر فهي في حالة المتكلم (أنْ)، وفي حالة المخاطب (ت)، وفي حالة الغائب (هـ)، والحركات التابعة لها للتفريق بين المذكر والمؤنث والمفرد والجمع[145]، وهذا يقترب من رأي سيبويه[146].

وبُنيت الضمائر على السكون وعلى الحركات، وتقسَّم بحسب استخدامها إلى مفرد ومثنى وجمع ومؤنث ومذكر، ومتكلم ومخاطب وغائب، ومتصل

---

(141) انظر: ابن السَّراج، الموجز في النحو، ص75؛ والأنباري، أسرار العربية، ص342؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص86.

(142) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

(143) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص212.

(144) انظر: بروكلمان. (1977م). فقه اللغات السامية. ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض، 1977م، ص86.

(145) انظر: السابق، ص86..

(146) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص6؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص93-95.

ومنفصل. فالضمائر المنفصلة سنقسمها هنا إلى مجموعات، ونبدأ بالضمائر التي تأتي في موقع الرفع.

<u>**المجموعة الأولى: المفرد**</u>

(1) (أ) المذكر: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: أنتَ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هو، مبني على الفتح.

(ب) المؤنث: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: أنتِ، وهو مبني على الكسر.

الغائب: هي، وهو مبني على الفتح.

والملاحظ أنَّ الاختلاف ناتج عن حركات تبين الجنس، فالكسرة للمؤنث والفتحة للمذكر، وبناء هذه الضمائر تم على أساس التفريق في الجنس بين المذكر والمؤنث، وأن الحركات جاءت لأسباب صوتية ومقطعية، إذ الأصل أن يُبنى على السكون كما هو الأصل في البناء(147).

<u>**المجموعة الثانية: المثنى**</u>

(1) (أ) المذكر: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتما: مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما: مبني على الفتح.

---

(147) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص173؛ وابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص150؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126؛ والعكبري، اللباب في علل البناء، والإعراب، ج1، ص66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82؛ وابن مالك، ألفية ابن مالك، ج4؛ وأبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص673؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص61.

(ب) المؤنث: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتما: مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما: مبني على الفتحة الطويلة.

ومن الملاحظ أن صيغة المثنى لا تفرّق بين المذكر والمؤنث، فضميرهما واحد، وليس هناك علامة خاصة للمتكلم، وهذا النقص في صيغ المثنى يمكن إرجاعه إلى أنَّ المثنى يميِل دائماً إلى التلاشي من صيغ اللغات السامية فهو غير موجود بشكله الواضح إلا في العربية وبقايا من العبرية والحبشية[148]، كما أن الضمير الخاص بالمثنى غير موجود في اللغات السامية جميعها، إلا في العربية[149].

<u>المجموعة الثالثة: الجمع</u>

(1) (أ) المذكر: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتمْ: مبني على السكون.

الغائب: همْ: مبني على السكون.

(ب) المؤنث: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتنَّ: مبني على الفتح.

الغائب: هنَّ: مبني على الفتح.

---

(148) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص99.

(149) السابق، ص86.

أما الضمائر المتصلة فهي:

<u>المجموعة الأولى:</u> المفرد

(أ) مذكر: متكلم ← تُ.

مخاطب ← تَ.

غائب ← فتحة/ كتبَ.

(ب) مؤنث: متكلم ← تُ.

مخاطب ← تِ.

غائب ← فتحة + تاء تأنيث/ كتبَتْ.

والحركات في أواخر هذه الضمائر تحمل دلالات مختلفة، وتقوم بوظائف مختلفة فهي من جهة تقوم بوظيفة صوتية لإكمال المقاطع. فالتاء تكون ساكنة، وتحتاج إلى حركة ليتشكل المقطع، ثم اختلفت هذه الحركات باختلاف المتكلم والمخاطب (تُ، تَ)، ثم اختلفت باختلاف الجنس (تَ، تِ)، ونلاحظ أن الغائب لم يأخذ إلا حركة وهي الفتحة، وتم التفريق بين مذكره ومؤنثه بزيادة علامة التأنيث (التاء الساكنة) بعد الفتحة.

<u>المجموعة الثانية</u>: المثنى

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب ← ألف (كتبا)، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب ← ألف (كتبتا)، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

وكما لم تأخذ التثنية علامة خاصة تفرّق فيها بين المذكر والمؤنث في الضمائر المنفصلة، فكذلك هنا في الضمائر المتصلة.

<u>المجموعة الثالثة</u>: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تُمْ، وهو مبني على السكون.

الغائب ← وا، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تنَّ، وهو مبني على الفتح.

الغائب ← نَ، وهو مبني على الفتح.

وأما الضمائر التي تقع في حالة النصب فهي:

أولاً: المنفصلة، وتقسم إلى:

<u>المجموعة الأولى</u>: المفرد

(أ) المذكر: المتكلم: إيّايَ، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: إيّاكَ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: إيّاهُ، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم: إيّايَ، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: إيّاكِ، وهو مبني على الكسر.

الغائب: إيّاها، وهو مبني على الفتح.

<u>المجموعة الثانية</u>: المثنى

(أ) المذكر: المتكلم: إيّانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إيّاكما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: إيّاهما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم: إيّانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إيّاكما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: إيّاهما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم: إيّانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إيّاكمْ، وهو مبني على السكون.

الغائب: إيّاهُم، وهو مبني على السكون.

(ب) المؤنث: المتكلم: إيّانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إيّاكنَّ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: إيّاهنَّ، وهو مبني على الفتح.

أما الضمائر المتصلة التي تأتي في موقع النصب فهي:

المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر: المتكلم: ي، وهو مبني على الكسرة الطويلة.

المخاطب: كَ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هُ، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم: ي، وهو مبني على الكسرة الطويلة.

المخاطب: كِ، وهو مبني على الكسر.

الغائب: ها، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

<u>المجموعة الثانية:</u> المثنى

(أ) المذكر: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

<u>المجموعة الثالثة:</u> الجمع

(أ) المذكر: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُمْ، وهو مبني على السكون.

الغائب: هُمْ، وهو مبني على السكون.

(ب) المؤنث: المخاطب: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المتكلم: كُنَّ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هُنَّ، وهو مبنى الفتح.

وأما الضمائر التي تقع في موقع الجر فهي الضمائر المتصلة الواقعة موقع النصب، ومما تقدّم نجد أنّ ما بُني على السكون منها هو: أنتمْ، وهمْ، وإياكمْ، وإيّاهمْ، و(كُمْ)، و(همْ).

وما بُني على الفتح: أنا، وأنتما، وهما، وإيّانا، وإيّاكما، وإياها، وإيّاهما، و(نا) المتكلم، و(تُما)، و(ألف الاثنين)، و(كَما) و(كُمْ)، و(هاء الغائبة)، و(هما)، وأَنتَ، وأنتنَّ، وهوَ، وهيَ، وهنَّ، وإيّايَ، وإياكَ، وإياكنَّ، وإياهنَّ، و(تاء الخطاب)، و(تُنَّ)، و(كاف الخطاب للمفرد)، و(كُنَّ)، و(هنَّ)، و(نون النسوة).

وما بُني على الكسر: أنتِ، وإيّاكِ، و(تاء المخاطبة المفرد)، و(كاف المخاطبة المفرد) و(ياء المتكلم)، و(ياء المخاطبة).

وما بُني على الضم: نحنُ، وإيّاهُ، و(تاء المتكلم)، و(هاء الغائب المذكر).

ويمكننا بعد هذا الاستعراض للضمائر في حالاتها المختلفة أن نسجل الملحوظات الآتية:

أولاً: تختلف صيغة الضمير باختلاف موقعه الإعرابي، فمنها ما يكون على صيغة بنائية واحدة، ومنها ما يصلح لحالتين، ومنها ما يصلح لثلاث حالات.

ثانياً: التمييز بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يكون أحياناً باختلاف الصيغة بكاملها، وأحياناً بالحركات.

فالتمييز بين المفرد والجمع يتم عادةً بتغير الصيغة، وذلك لعدم وجود العلاقة بينهما؛ فـ(نحن) لا تعني (أنا، وأنا، وأنا) بل هي (أنا وأنت)، أو (أنا، وأنت، وهو)[150]، أما التمييز بين المذكر والمؤنث فإنه يتم عادة باختلاف

(150) انظر: براجستراسر. (1982م). التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص77.

الحركات، فالفتحة في (تاء المخاطب)، والكسرة في (تاء المخاطبة)، تحمل وظيفة التفريق في الجنس بين المذكر والمؤنث[151].

ثالثاً: لا يوجد ضمير متخصص للمثنى، والدليل على ذلك أنّه لا يوجد صيغة متخصصة للمذكر أو المؤنث، بل يشترك الاثنان في صيغة واحدة، وليس هناك ضمير للمتكلم المثنى، إذ هو صيغة مأخوذة من الجمع بزيادة علامة المثنى الألف[152].

رابعاً: ضمير المتكلم لا يفرِّق بين المثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك لأن المتكلم لا يُلبس بغيره، فهو يحدِّث عن نفسه وعن غيره فلم يحتج إلى الفصل بينهما[153].

ومما تقدَّم يمكننا القول: إنَّ الضمائر جميعها مبنية على السكون على أصل البناء، وإن ما جاء منها متحركاً فلأسباب عارضة، أهمها: التمييز بين المذكر والمؤنث، أو بين المتكلم والمخاطب، أو التخلص من المقاطع المرفوضة وصلاً وهي: (ص ح ص ص)، أو (ص ح ح ص)، فمثلاً (إيّاكَ) يتشكل في آخرها مقطع مكوّن من (ص ح ح ص)، فيتم التخلص منه عن طريق تحريك آخره ليتشكل مقطع (ص ح) المقبول في الوصل.

---

(151) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص95؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص7.

(152) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص99.

(153) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص94.

المبحث الثاني: أسماء الإشارة

لم يظهر مصطلح اسم الإشارة عند متقدّمي النحاة، فأطلق عليها سيبويه لقب (الأسماء المبهمة) "وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[154]، وتابع ذلك المبرِّد حين وصفها بالأسماء المبهمة التي تقع للإشارة[155]، وتابعهما في ذلك كثير من النحاة، مثل: الزجاج[156]، وابن السَّراج[157]، وابن الخشاب[158]، ومن أوائل النحاة الذين خرجوا من دائرة الوصف العام ابن الحاجب، فقال: "اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه"[159]، ثم جاء الرضي فزاد في تحديد المصطلح، فقال: "ما وضع لمشار إليه به"[160].

وتستعمل أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والقريب والوسط والبعيد، وهي على ذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعات[161]:

---

(154) سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

(155) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص186.

(156) انظر: الزجاج. (1971م). ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص79.

(157) انظر: ابن السَّراج، الموجز في النحو، ص76.

(158) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص301.

(159) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص29.

(160) انظر: السابق، ج2، ص4.

(161) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص974-975؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص29.

المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر:

القريب: ذا.

الوسط: ذاك.

البعيد: ذلك.

(ب) المؤنث:

القريب: تي، تِهْ، تا، ذي، ذِهْ، تِهِ، تِهي، ذِهِ، ذِهي، ذات.

الوسط: تِيكَ، تَيْكَ، ذيكَ.

البعيد: تِلكَ، تَلْكَ، تيلكَ، تالِكَ.

المجموعة الثانية: المثنى

(أ) المذكر:

القريب: ذان.

الوسط: ذانك.

البعيد: ذانّك.

ذانيك

(ب) المؤنث:

القريب: تان.

الوسط: تانِك.

البعيد: تانّك.

تاينك.

المجموعة الثالثة: الجمع للمذكر والمؤنث

القريب: أولاءِ، وأولى، وأولاءَ.

الوسط: أولاك، وأولئك.

البعيد: أولالكَ.

وهذا التقسيم الذي أورده أبو حيان الأندلسي، وعقب عليه بأنّه قول مشهور النحاة، إلا أنّ هناك من يرى أن لهذه الأسماء رتبتين فقط؛ للقريب والبعيد، ولا يرى رتبة وسطى[162]، فسيبويه لم يجعل للمشار ثلاث مراتب، بل مرتبتين؛ دنيا، ومتراخية[163].

وفي الغالب تدخل هاء التنبيه على هذه الأسماء، وبخاصة المجرّدة من كاف الخطاب، نحو: هذا، وهذان، وهذه، وهاتِه... الخ، وتدخل قليلاً على المقرونة بالكاف، نحو: هَذَاكَ، وهاتيكَ[164]، وقد يفصل بين الهاء واسم الإشارة بالضمير نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاءِ، وها هو ذاك، وها أنتَ ذا[165].

---

(162) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص976.

(163) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، 78.

(164) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص976.

(165) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص353.

وأسماء الإشارة مبنية عند جمهور النحاة إلا في حالة التثنية، فإنها تعرب، وتكون علامة رفعها الألف، وعلامة نصبها وجرّها الياء[166]، وخالف ذلك بعض النحاة، كالصبان فإنه يرى أنها كلها مبنية، وأنها تبنى في حالة التثنية على الألف والياء[167].

وتبنى على علامات البناء الأصلية، وتعود علة بنائها عند النحاة إلى شبه الحرف[168]، وهذا الرأي قاله سيبويه، وتابعه في ذلك المبرّد[169]، أما السيرافي فقد ذكر سببين لبنائها، الأول: الشبه الافتقاري؛ لأنها كالحرف تفتقر إلى ما يفسرها، وتستخدم دائماً في حضور المشار إليه، وهي موضوعة موضع تنبهْ، وانظرْ[170]، والثاني: الإبهامْ[171]، أما الأنباري فإن علة بنائها عنده أنها تتضمن معنى حرف الإشارة الذي يفترض أن يكون موجوداً[172]، أي أن الأصل في الإشارة أن يكون لها حرف مختص، فوقعت هذه الأسماء موقع هذا الحرف[173].

---

(166) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

(167) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص139.

(168) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص12، 78.

(169) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص186.

(170) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص117؛ والزجاجي. (1962م). مجالس العلماء. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت، ص223.

(171) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص117.

(172) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص347.

(173) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص86.

ويلخص ابن مالك هذه العلل بقوله: "ويُبنى اسم الإشارة لتضمُّن معناها، أو لشبه الحرف وضعاً وافتقاراً"[174].

ويمكن تقسيم أسماء الإشارة بناءً على حركة أواخرها على النحو الآتي:

أولاً: ما بُني على السكون: ذا، وذائهْ، وذاؤهْ، وهنا، وذي، وذهي، وذِهْ، وتا، وتي، وتِهْ، وهَؤلا.

ثانياً: ما بُني على الكسر: ذهِ، وتهِ، وذاءِ، وذائهِ، وألاءِ، وهؤلاءِ، وهلاءِ، وأولاءِ.

ثالثاً: ما بُني على الضم: ذاتُ، وأولاءُ.

رابعاً: ما بُني على الفتح: ثَمَّ.

ولمناقشة ما سبق يمكننا القول: إنَّ تقسيم أسماء الإشارة إلى قريب ووسط وبعيد ليس دقيقاً، والرأي الراجح أنّه غير موجود[175]، فضلاً عن ذلك فإنني لا أرى في تقسيمها للقريب والبعيد أهمية من حيث المعنى الذي تؤديه في التركيب، ولكن اختلاف هيئاتها هو للتفريق بين الغائب والمخاطب، وهي بذلك تشبه الضمائر في دلالاتها، فالفرق بين ذا وذاك هو كالفرق بين ضمير الغائب وضمير المخاطب. وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى عندما فرَّق بينهما فقال: "وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه إلى شيءٍ متراخٍ"[176]، فالفرق بين هذا وذاك ليس فرقاً بين قريب وبعيد، بل هو فرق في الإشارة إلى الأمر المطلوب على وجه السرعة أو التمهّل؛ لأن دلالة التراخي هنا دلالة معنوية وليست دلالة مكانية.

---

(174) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص41.

(175) انظر: ابن مالك. (2001م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص236-237.

(176) سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.

ومما يقوي هذا الرأي أنَّ ها التنبيه لا تدخل على أسماء الإشارة المتصلة بالكاف إلا في المفرد(177)، فالكاف حرف خطاب كما يؤكد ابن مالك، إذ هي: "تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها، بما تدل في اسميتها، فيقال: ذاكَ، وذاكِ، وذاكمْ، وذاكنَّ، كما يُقال: راتيكَ، ورأيتكِ، ورأيتكما، ورأيتكمْ، ورأيتكنّ، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتا أنتَ وتاء فعلتَ"(178)، وذكر ابن مالك(179) أيضاً أن أسماء الإشارة للبعيد تنوب عن القريب لعظمة المشير أو المُشار إليه، وأورد مثالاً على ذلك قول امرأة العزيز مشيرة إلى يوسف – عليه السلام –: **﴿فذلكنَّ الذي لمتنني فيه﴾**(180)، بعد أنْ أشارت إليه النسوة بقولهن: **﴿ما هذا بشراً﴾**(181)، وتفسير ذلك أن مَرْآه عند امرأة العزيز كان أعظم منه عند النسوة، فأشارت إليه إجلالاً وتعظيماً(182). والرأي عندي أن كلام النسوة من قبيل الإخبار عن حقيقة أدركنها في أنفسهن، ولا يردن خطاب أحد بها، وكأن الكلام (ما هو بشراً)، أما كلام امرأة العزيز فهو خطاب للنسوة على لومهنّ لها، ولذلك استخدمت (فذلكنّ)، وإنّ عبارة (ما هذا بشراً) فيها من التعظيم والإجلال أكثر من عبارة امرأة العزيز التي تريد تسويغ سلوكها بمراودته عن نفسه.

---

(177) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص237.

(178) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص239.

(179) السابق، ج2، ص241.

(180) سورة يوسف، آية 32.

(181) سورة يوسف، آية 31.

(182) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص241؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص140.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: **﴿ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم﴾**(183)، فهو خطاب للنبي (ﷺ)، أما قوله تعالى: **﴿إنَّ هذا لهو القصص الحق﴾**(184)، فهو خبر لا خطاب فيه.

وهذا يرجح ما ذهبنا إليه من أنَّ الوظيفة الدلالية للكاف في اسم الإشارة ليست لبيان القريب والبعيد، ولكنها للتمييز بين المخاطب والمتكلم الحاضر، والحركة في الكاف تدل على المفرد والجنس والجمع، فالفتحة للمفرد والمذكر، والكسرة للمفرد والمؤنث، والميم للجمع، والميم والألف للمثنى.

أما الاختلاف في الصيغ المستخدمة لحالة واحدة، كالصيغ المستخدمة للمفرد المؤنث (تي، وتِه... الخ)، فهي ناتجة عن اختلافات لهجية في نطق القبائل المختلفة، ومن ذلك صيغة المؤنث المخاطب (تيكَ، وتَيْكَ، وتِلكَ، تَلْك، وتيلكَ، وتالِكَ)، ويعقب ابن مالك بعد ذكر هذه الاختلافات بقوله: "كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض"(185).

و"يقول الفرّاء: أهل الحجاز يقولون: ذلكَ، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم وقيس وربيعة بغير لام"(186)، فاللام ليست لتعيين المكان القريب والبعيد بل هي اختلاف لهجي باختلاف لغات العرب.

أما الهاء فقد دخلت اسم الإشارة بداية للتنبيه، ثم أصبحت جزءاً منه ولم تعد تؤدي وظيفتها الأولى عند استخدامها متصلة معه، فقد استخدمت للتنبيه

---

(183) سورة آل عمران، آية 58.

(184) سورة آل عمران، آية 62.

(185) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص233.

(186) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص976.

مفصولة في قوله تعالى: **﴿هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾**[187]، فاسم الإشارة جاء هنا من غير الهاء وحصلت وظيفة التنبيه بها مفصولة عنه، ولا علاقة لها به، والدليل أنها استخدمت مع وجود الهاء مرتبطة باسم الإشارة في قوله تعالى: **﴿هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا﴾**[188]، فالهاء المنفصلة للتنبيه والهاء مع اسم الإشارة صارت جزءاً منه، ولم تعد تؤدي وظيفتها التي كانت لها في الأصل.

أما المثنى فهو ليس معرباً كما يرى النحاة، بل هو مبني على حركتين كما رأى الصبان[189]، قياساً على (يا رجلان، لا رجلين)، فالمنادى مبني على الألف، واسم (لا) مبني على الياء، وكذلك اسم الإشارة في حالة التثنية فهو مبني على الألف إن وقع موقع الرفع، وعلى الياء إنْ وقع موقع النصب والجر، ولذلك فإنَّ هذه التثنية ليست أكثر من بناء اسم الإشارة في حالة التثنية كما بنينا اسم إشارة للمفرد والجمع، واتخذت حالة التثنية صيغتين قياساً على المثنى الذي اتخذ صيغتين في حالاته الإعرابية، فالألف والياء علامات التثنية، وليست علامات الإعراب[190].

مما سبق نقول إن الأصل في أسماء الإشارة البناء على السكون أو الحركة الطويلة التي تعادل السكون عندهم، وأسماء الإشارة جميعها مبنية على السكون عندهم[191]، ما عدا هؤلاءِ فعلى الكسر.

---

(187) سورة آل عمران، آية 119.

(188) سورة النساء، آية 109.

(189) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص77.

(190) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص85؛ والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص133.

(191) انظر: الصنعاني. (د.ت). كتاب التهذيب الوسيط في النحو. (ط1). (تحقيق: فخر صالح قدارة). بيروت: دار الجيل، ص98.

و(ثَمَّ)، و(ذاتَ) على الفتح[192]، والأصل فيهما البناء على السكون، ولكن تحركت (هؤلاءِ) بالكسرة، للتخلص من المقطع الطويل المغلق، المرفوض في الوصل، واختاروا الكسرة لمخالفة حركة الفتح قبل الهمز، وكذلك (ثَمَّ) و(ذاتَ) فإن تحريكهما جاء بسبب التخلص من المقطع المغلق، وهما يتكونان من مقطع واحد طويل، فتحرّك آخرهما لتشكيل مقطعين قصيرين فـ(ذات) تتكون من (ص ح ح ص) وهو مقطع طويل مغلق، وللتخلص منه يحرّك بالفتح ليصبح (ذاتَ) (ص ح ح/ ص ح)، واختيرت الفتحة للماثلة الصوتية بين المقطعين، وكذلك (ثَمَّ) تتكون من (ص ح ص ص) وتحرّك بالفتح لتصبح (ص ح ص/ ص ح)، والفتحة للمماثلة الصوتية بين المقطعين.

أما حالة التثنية، فأرى أنها مبنية كذلك على حركتين الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة تشبيهاً بالمثنى، إذ إن بعض العرب يلزمها الألف في حالاتها الإعرابية جميعها[193]، ومن ثم فبناؤها جاء على أنها صيغة خاصة بحالة التثنية فانتقلت إلى فصيلة المثنى، وأخذت قالبه وصيغته، فصارت في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجر بالياء، ثم دخلتها النون المفتوحة من هذا الباب، باب التشبيه بصيغة المثنى.

---

(192) انظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص94.

(193) وهي لغة بني الحارث وبطون ربيعة، وخرج عليها قوله تعالى: (إن هذان لساحران) (سورة طه، آية 63)، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

المبحث الثالث: الموصول

كان سيبويه يطلق مصطلح الحشو أو الوصف للدلالة على الاسم الموصول[194]، مع أنه ذكر الصلة عند حديثه عن (مَنْ وما)[195]، وسميت كذلك لأنها مع صلتها متلازمان، فكأن كلاً منهما جزءٌ من كلمة[196]، وقد بيّن الزمخشري حدَّها، فقال: "الموصول: ما لا بدّ في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه"[197]، وشرحه ابن يعيش فقال: "لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمَّ اسماً"[198].

وتقسم الأسماء الموصولة بحسب استخدامها إلى المجموعات الآتية:

<u>المجموعة الأولى:</u> المفرد

(أ) المذكر: الذي.

(ب) المؤنث: التي.

<u>المجموعة الثانية:</u> المثنى

(أ) المذكر: اللذان، اللذين.

(ب) المؤنث: اللتان، اللتين.

<u>المجموعة الثالثة:</u> الجمع

(أ) المذكر: الذينَ.

(ب) المؤنث: اللاتي.

---

(194) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص106.

(195) انظر: السابق، ج2، ص107.

(196) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص197؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص142.

(197) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص124.

(198) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص138.

وهذه الأسماء السابقة تسمى (النص)[199] أي المختصة[200]، والباقية تسمى مشتركة وهي: ما، ومَنْ، وأيّ، وايّه، وذو الطائية، والألف واللام[201].

وهذه الصيغ مبنية عند النحاة، ما عدا (اللذان، واللتان) فإنهما معربتان[202]، وعلة بنائها غير مصرّح بها عند سيبويه، ولكن يمكن القول إنها كأسماء الإشارة تشبه حروف المعاني[203]، وتبعه في ذلك الزجاج[204]، وابن السّراج[205]، ويعلل الأنباري بناءَها بأنها مع صلتها بمنزلة كلمة واحدة، وجزء الكلمة مبني، وأنها تشبه الحرف في افتقارها إلى مفسّر[206].

وتبعه في ذلك العكبري[207]، وابن يعيش[208]، وابن مالك[209]، أما الرضي فيرى أن من الموصولات ما أشبه الحرف نحو: ما، ومَنْ، واللام، ثمَّ حملت الأخرى عليها، طرداً للباب، ويؤكد على الشبه الافتقاري بالحرف؛ لأن الموصول يحتاج إلى الصلة والعائد[210].

واختلف البصريون والكوفيون في بنية (الذي، والتي)، فقال البصريون: إنّ أصلهما (لذِ، ولتِ)، ثم لزمتهما الألف واللام، أما الكوفيون فيرون أن أصل

---

(199) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص146.

(200) انظر: السابق، ج1، ص146.

(201) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص141؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص151.

(202) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص142.

(203) انظر: عبد الله الدايل، البناء في اللغة العربية، ص143.

(204) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص79.

(205) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص74-76.

(206) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص384.

(207) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص113.

(208) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص183.

(209) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص30.

(210) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص35.

(الذي) الذال وحدها، وأصل (التي) التاء وحدها، وما عداهما زائد[211]، ولا نريد هنا سوق حجج الفريقين[212]، ولكن يمكننا أن نرجح رأي الكوفيين اعتماداً على المقارنة مع اللغات السامية الأخرى[213]، ثم نخلص إلى أنها تطورت إلى صيغ أخرى اكتملت وبقيت مبنية كما يرى النحاة على السكون والفتح والضم، اعتماداً على الحركة الأخيرة منها.

ولتجلية الموضوع، وبيان أطرافه نسوق بعض الملحوظات التي وردت في كتب النحو عن هذه الأسماء:

فالاسم (الذي)، فيه أربع لغات: الذي بإثبات الياء ساكنة، والّذِ بكسر الذال وحذف الياء، وعلل الزمخشري ذلك، بأنهم حذفوا الياء تخفيفاً لاستطالتهم إياه مع كثرة استعماله[214]، وهذا أمر واضح في علم اللغة الحديث إذ هو من باب تقصير الحركة، من حركة طويلة (ي) إلى حركة قصيرة (كسرة)، وليس هناك حذف كما يرى الزمخشري، واللغة الثالثة.. الذْ بإسكان الذال وحذف الياء، وعلل ابن يعيش ذلك بأنَّ سكون الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف[215]، والذيُّ بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة[216]، ونقل السيوطي عن أبي حيان[217] أن هذه الصيغة معربة، وأرى أنّ هذه التفسيرات غير مجدية[218]؛

---

(211) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص669.

(212) انظر: السابق نفسه.

(213) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص91.

(214) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص143.

(215) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص139.

(216) انظر: المصدر السابق، ج3، ص139.

(217) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص284؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1002.

(218) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1002.

إذ إن الصيغة الأصلية هي (الذي) وهي ما أطلق عليه الفصيح، وأن الصيغ الأخرى ناتجة عن اختلاف اللهجات فهي لا تخرج عن كونها اختلافات نطقية تعتمد على الأداء الصوتي، وأغلبها وقع في الشعر لأسباب عروضية[219]، وصفها العكبري بأنها شاذة[220].

أما (اللاتي) فقد وردت بصيغ كثيرة هي: اللائي، واللواتي، واللاتِ، واللاّءِ، واللواتِ، واللاّيِ، واللاّ، واللّوا، وكلها تستخدم لجمع المؤنث[221]، وهي عندي أنها كلها متطورة عن صيغة واحدة تعتمد على اللام والألف ثم التاء للتأنيث[222]، وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، والأداءات الصوتية في سياقات مختلفة، أما اسم الإشارة (ذو) فهو بمعنى الذي على لغة طي[223]، ويرى ابن يعيش أنها (ذو) التي بمعنى صاحب نقلت إلى معنى (الذي) ووصلت بالجملة[224]، ويمكن أن تكون هذه الصيغة الأولى التي انتقلت من أسماء الإشارة، فما زالت تستخدم في اللغات السامية الأخرى للدلالة على الإشارة[225]، ومؤنثها ذات[226].

---

(219) أورد السيوطي شواهد على اختلاف صيغ (الذي) بلغاتها المختلفة. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص283، وهي الأبيات التي وردت في معظم كتب النحو، انظر: ابن عصفور. (د.ت). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: صاحب أبو جناح). بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج1، ص170-171.

(220) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص115.

(221) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص287.

(222) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ج91.

(223) انظر: الزمخشري، المفصل، ص142؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1007.

(224) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص147؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1007.

(225) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص91.

(226) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص1007.

أما (ذا) فيكون اسماً موصولاً بعد (ما ومن)[227]، وأرى أنَّ (هذه) ليست اسماً موصولاً بل هي مركبة مع (ما) لتصبح اسم استفهام، وهو ما أشار إليه سيبويه في حديثه عنها[228].

أما (ال)، فهي لغة من (الذي)، وليست اسماً منفصلاً، كما يرى الزمخشري[229]، ودليل ذلك استخدامها في بعض العاميات اليوم، فيقولون: (رأيت اليّ كتب)، مقابل (رأيتُ الذي كتَب).

والاسم الموصول لجمع المذكر (الذين)، ورد في بعض اللهجات بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، وهي لغة بعض العرب ومنهم: هذيل، وعقيل أو ضبّة[230]، والمهم هنا أنَّ النحاة اختلفوا فيها، فمنهم من رأى أنها معربة[231]، ومنهم من رأى أنها مبنية[232]، والرأي الراجح عندي أنها مبنية شبهت بالمعرب كما رأى ذلك بعض النحاة[233].

ويبقى من هذه الأسماء (أيُّ) التي يعدُّها بعض النحاة معربة دائماً، في حين يرى آخرون أنها معربة إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها[234]، وتبنى على الضم إذا أضيفت. واختلفوا في قوله تعالى: **﴿ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيُّهم**

---

(227) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص416-417.

(228) انظر: السابق، ج2، ص416.

(229) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص143.

(230) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص125؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1005؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(231) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص124؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(232) يرى الصبان خلافاً للأشموني أنها مبنية. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(233) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص119؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(234) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص398؛ وابن هشام. (1985م). مغني اللبيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر، ص107-108.

أشد على الرحمن عتياً﴾[235]، فهي في رأي سيبويه مبنية على الضم، ومن قال بإعرابها عدّها استفهامية[236]، ومما تختلف به عن باقي الضمائر الموصولة أنها لا تضاف إلا إلى معرفة[237].

تبين مما سبق أنَّ اختلاف أواخر الأسماء الموصولة لا يخرجها من دائرة البناء، بل الحركات فيها ناتجة عن عوارض صوتية، أو اختلافات لهجية، وهذا ينطبق على المثنى والجمع، فإن اختلافهما في الحالات الإعرابية لا يخرج عن كونه تشبيهاً بالمثنى؛ لأن الصيغة شابهت صيغة المثنى بالألف والياء.

أما (أيّ) فهي مبنية أيضاً، واختلاف حركتها لا يجعلها معربة بل حركاتها لأسباب دلالية تفريقاً بين أنواعها: استفهامية وشرطية وموصولة، كما أنّه يمكن أنْ تكون هذه الكلمة قد انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب لأنها استخدمت مفردة من غير صلة، ولذلك احتاجت إلى الحركات للتفريق بين مواقعها المختلفة في تركيب الجملة، لأن الموصول يعتمد في معناه على صلته، فلما فقدت الصلة احتاجت إلى الحركة، أو أنها أعربت تنبيهاً على الأصل، وهو أن الأصل في المبنيات الإعراب[238]، وأنا أرى عكس ذلك فهي انتقلت من البناء إلى الإعراب، على رأي أن الأصل في الكلمات البناء.

---

(235) سورة مريم، آية 69.

(236) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص108.

(237) انظر: السابق، ص110.

(238) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص49.

المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات

عبّر سيبويه عن بعض المفردات بأسماء مختلفة، فقال: "هذا بابٌ من الفعل، سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"[239]، ويصفها في موضع آخر، بأنها ما وضع موضع الفعل، "وأما ما هو في موضع الفعل، فقولك: صَهْ، ومَهْ، وحلْ للناقة"[240]، وعبّر عنها باسم الحروف التي للأمر والنهي، فقال: "الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إيهٍ، وصَهْ، ومَهْ، وأشباههما، وهلمَّ في لغة أهل الحجاز"[241]، فلم يفرّق سيبويه بين اسم الفعل واسم الصوت كما فعل ذلك المبرِّد[242].

وجاء النحاة من بعدُ، ففصلوا بين النوعين، ودرسوا كلاً على حدة، كابن السّراج[243]، وابن الحاجب[244]، وابن هشام[245]، وفرّقوا بينهما على ما بينهما من صلة وثيقة، فكلاهما يحل محلَّ الفعل، والفرق بينهما أنّ أسماء الأفعال تشتمل على ضمير كالفعل، أما الأصوات فلا ضمير فيها، وأسماء الأفعال تخص من يعقل، أما الأصوات فتخص ما لا يعقل، أو ما هو في حكمه، أو تحاكي صوتاً، أو تصدر عفواً[246].

---

(239) سيبويه، الكتاب، ج1، ص241.

(240) السابق، ج4، ص229.

(241) سيبويه، الكتاب، ج3، ص529.

(242) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص202، 205، 206، 208.

(243) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص134.

(244) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص65 وما بعدها.

(245) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص81.

(246) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص19، وج4، ص25.

وهذه الكلمات هي أسماء عند البصريين[247]، وأفعال عند الكوفيين[248]، ولا نريد الخوض في هذه الخلافات، فما يعنينا هي الصيغ وحركات أواخرها، فالنحاة مجمعون على أنَّ هذه الألفاظ مبنية غير معربة حتى المنقول منها عن الظروف المعربة، إلا ابن خروف الذي رأى أنَّ هذا النوع معرب، منصوب بما ناب عنه كنصب المصدر[249].

وقد اختلف النحاة في علة بنائها، ووردت في كتب النحو مجموعة من التعليلات نجملها بما يأتي:

أولاً: شبه الحرف أو تضمّن معناه[250].

ثانياً: شبه الفعل المبني، فنزالِ، ودراكِ، بنيا لشبههما بانزل، وأَدرك، في المعنى[251].

ثالثاً: وقوعها موقع أسماء الأصوات المبنية[252].

رابعاً: إن أسماء الأصوات مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة[253].

---

(247) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص241؛ وابن جني، الخصائص، ج3، ص44، 45؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص65-66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص25-27؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج7، ص119.

(248) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص484؛ ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص237.

(249) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص53.

(250) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص241، وج4، ص229؛ وابن جني، الخصائص، ج1، ص179؛ وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص213؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص32؛ والسيوطي. (1975م). الأشباه والنظائر في النحو. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: شركة الطباعة، ج2، ص24؛ وهمع الهوامع، ج1، ص47.

(251) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص368-369.

(252) انظر: السابق، ج3، ص128.

(253) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص94؛ والصبان، حاشية الصبان، ج3، ص211.

خامساً: إنما بنيت لتضمُّن ما يستخدم منها أمراً لام الأمر، ثم حُمل الباقي عليه، طرداً للباب[254].

سادساً: إنَّ بناءَها أصلي ولا يحتاج إلى تعليل، لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات[255].

سابعاً: انعدام المعنى فيها، فجرت مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروفه مبني[256].

ثامناً: إنما بنيت مراعاة للأصل، فبعضها كان أصله صوتاً[257].

ويذكر النحاة أن هذه الأسماء تقسم إلى:

1- **المرتجل:** نحو: صه، ومه، وأسماء الأصوات كلها[258].

2- **المنقول:** وهو ما نقل عن جار ومجرور، أو ما نقل عن مصدر، وما نقل عن الظرف[259].

وأميل هنا إلى أن بناءَها أصيل فيها، فإنَّ الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة؛ لأنها لم تكن في الأصل كلمات، فهي صيغ مرتجلة تدل على حالة واحدة بحسب مراد قائلها، وهذا ينطبق على أسماء الأفعال المرتجلة وأسماء الأصوات، لأن بينها تشابهاً قوياً، ومن هذه الأسماء:

---

(254) انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص49.

(255) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص81.

(256) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص76.

(257) انظر: السابق، ج2، ص66.

(258) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص165؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص75-85، وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص213، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص80، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص90-94.

(259) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص29، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص66، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص85.

أولاً: أسماء الأفعال: أف، أوه، إيه، حي، صه، ها، هل، وا، واها، وي، ويها.

ثانياً: أسماء الأصوات: أح، أخ، بخ، تف، حل، طق، هج... الخ.

والفرق بين هاتين المجموعتين أنَّ الأولى تستخدم لمن يعقل، والثانية لما لا يعقل، أو تحاكي صوتاً ما، أو تصدر بصورة تلقائية[260]، وقد أورد ابن يعيش رأياً مهماً في تعليقه على الكلمتين (أح، وأخ). يقول: "من الألفاظ قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم (أخْ) فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال (أح أح) فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ؛ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم لأن حركتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح"[261].

وكلام ابن يعيش ينطبق على أسماء الأفعال التي تعبّر عن دلالات خاصة كالتضجر، والتأوّه، وهي قريبة من أسماء الأصوات.

وقد استقرَّ لدى النحاة تعريف خاص بما أطلقوا عليه اسم الصوت، ومن هذه التعريفات المتفق عليها:

ما وُضع لخطاب ما لا يعقل أو ما في حكمه أو لحكاية الأصوات[262]، وجعل الرضي هذه الأصوات ثلاثة أقسام[263]:

أولاً: حكاية صوت الحيوان كغاق، أو الجماد كطق.

ثانياً: أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة على معنى في نفس قائلها.

---

(260) انظر: محمد عبد الله جبر. (1980م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف، ص71.

(261) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص19.

(262) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص492.

(263) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص79-80.

ثالثاً: أصوات يُصوَّت بها للحيوان عندما يُطلب منه شيء.

والنوع الأول وهو محاكاة صوت الحيوان ليس على أصله لأنه من المستحيل أن يكون الحيوان قد تكلم بها، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها أعطوها حكم كلامهم، فركبوها من حروف وحركات مشابهة لها[264].

وأما النوع الثاني فهي أصوات خارجة من فم الإنسان تعبِّر عن حالات انفعالية دون أن يتدخل بها فكره لإكسابها دلالة وضعية[265]، والنوع الثالث هي أصوات يصوت بها للحيوان، فركبها من أصوات وحركات، ثم يربط هذه الأصوات بسلوك لدى الحيوان، فيصبح هذا الصوت رمزاً لذاك السلوك، فهي ليست أوامر ولا نواهي، بل هي عادة ودربة صارت كالأمر والنهي[266]، وما ينطبق على هذه الأسماء من أحكام ينطبق على أسماء الأفعال المرتجلة.

وهذه الألفاظ ما هي إلا ألفاظ مرتجلة تدل على معنى معين غير متواضع عليه، بل هو أقرب إلى المواقف الانفعالية والدلالات الخاصة للكلمات، فلا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لتركب مع غيرها، وبذلك تخرج من نطاق التراكيب النحوية[267]، وإن دخولها في التركيب يكون في حالات نادرة مثل: (هلموا)[268] التي انتقلت إلى معنى الفعلية وأسندت إلى الضمير، وهي برأيي من باب التطور، وطبيعة اللغة الاشتقاقية، فهي ألفاظ مبنية على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح)، أو (ص ح ص)،

---

(264) انظر: المصدر السابق، ج2، ص80.

(265) انظر: نفسه.

(266) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص80.

(267) انظر: فندريس. (1957م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص155.

(268) انظر: هنري فليش. (1966م). العربية الفصحى. (ط1). (تعريب: عبد الصبور شاهين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ص181.

فيكون آخرها إما حركة أو سكوناً، وهذا أقل ما تكون عليه الكلمة في اللغة العربية، لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده[269].

أما أسماء الأفعال المنقولة ففي بنائها خلاف عند النحاة، والفرق بين المرتجل والمنقول أنّ الأول ما وضع في أصله اسم فعل، والمنقول ما لم يوضع في أصله اسم فعل بل هو منقول مستعمل استعمال اسم الفعل[270]، والمنقول إما أن ينقل عن ظرف أو جار ومجرور أو مصدر نحو: عليكَ ودونكَ، أو منقول عن مصدر استعمل فعله نحو (رويدَ)، أو أهمل فعله نحو (بلهَ)[271]، وهي عند النحاة مبنية، ووحده ابن خروف يرى أن المنقولة عن الظرف معربة منصوبة كالمصدر[272]، والراجح أنها كلها مبنية لأنها انتقلت من كلمات تركيبية إلى صيغة جامدة تدل على معنى في غيرها.

فهذه الكلمات انتقلت من فصيلة تحتل مواقع في الجملة إلى صيغة تحمل مدلولاً ثابتاً لا يتأثر بالموقع الإعرابي، وإنّ عملها جاء بناءً على معناها لا لفظها، وذلك من أجل الحصول على المعنى، وهو لا يتم إلا بتركيب جملي، وهذا التركيب يمكن أن يكون من ركن واحد، وهذا الركن يؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[273]، فالجملة قد تكون مفيدة دون وجود الركنين فيها؛ لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي وليس بالألفاظ[274]. وقد أشار ابن جني إلى أن القول هو

(269) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص80.

(270) انظر: السيد محمد عبد المقصود. (1986م). اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم. (ط1). القاهرة: مطبعة الأمانة، ص130-131.

(271) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص85.

(272) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص53؛ ومحمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص72.

(273) انظر: فندريس، اللغة، ص101، 163.

(274) انظر: علي أبو المكارم. (1969م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة، ص69.

الكلام المفيد، سواء كان جملة أو ما في معناها نحو: صه ومه[275]، وأشار ابن يعيش إلى أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير فليس ذلك على حدّه في الأفعال، فالفعل يصير مع الضمير جملة، وهذه الأسماء مع ضمائرها أسماء مفردة[276]، وهذا ما دعا تمام حسان إلى إطلاق اسم (الخوالف) على هذه الأسماء وما في حكمها من أساليب كأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم[277]. ويرى أن هذه الأساليب تعبّر عن موقف انفعالي، فهي جمل إنشائية إفصاحية؛ لأنّ الفرق بين "شتان زيدٌ وعمرو" و"افترق زيدٌ وعمرو" هو فرق بين الإنشاء والخبر، فالمعنى في الأولى لا يساوي المعنى في الثانية[278]".

وهذا المعنى أشار إليه الرضي[279] من قبل، وتحدَّث عنه السيوطي[280] في حديثه عن معاني أسماء الأفعال.

نخرج مما سبق أن أسماء الأفعال المنقولة قد انتقلت إلى صيغة جديدة مبنية، وأن الكاف فيها ما هي إلا جزء منها وليست ضميراً مضافاً، كما أنَّ تنوينها تنوين تنكير، يتبع حركات البناء ولا يتبع حركات الإعراب[281]، فهو ليس من دلائل الإعراب، كما أنَّ تغير حركات أواخرها ليس دليل إعراب بل هو اختلاف لهجي، قال الزمخشري: "هيهاتَ بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرها

---

(275) انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

(276) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص25.

(277) انظر: تمام حسان. (1973م). اللغة العربية، معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص113-117.

(278) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص117.

(279) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص65.

(280) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج7، ص121.

(281) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص71 ، وابن هشام، مغني اللبيب؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص492؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص69.

لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقرئ بهنَّ جميعاً، وقد تنون على اللغات الثلاث"[282]، كما أن المركب منها من كلمتين صار بمنزلة الكلمة الواحدة، فهلمَّ: مركبة من حرف التنبيه ولم[283]، وصارت صيغة واحدة، وحيهل مركبة من حي وهل[284]، وصارت بمنزلة الكلمة الواحدة.

أما المعدولة عن وزن (فَعالِ)، فهي مبنية على الكسر، مع أنّ بني تميم يعرفونها ويمنعونها الصرف[285]، فكأنهم يبنونها على حركتين، وما يكن من اختلاف ناتج عن تمايز لهجي فإنَّ اللهجة الشائعة والغالبة هي البناء على الكسر، وذلك ناتج عن مخالفة صوتية بين مقطعين متحركين بالفتح ثانيهما يمتاز بطول الفتحة[286]، والأصل فيها البناء على السكون، ولكن حرّكت للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوقف.

نخلص مما سبق أن أسماء الأفعال والأصوات مبنية؛ لأنها صيغ جمدت على حالة واحدة، ولا يخشى اللبس مع تغير موقعها في الجمل؛ لأن لها دلالة ثابتة، وأن بناءَها جاء على حركة وسكون، والحركة كانت نتيجة أسباب عارضة كالتخلص من المقاطع المرفوضة، أو لتشكيل مقاطع تتناسب وقواعد اللغة العربية في تشكيل المقاطع.

---

(282) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص205.

(283) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص195.

(284) انظر: السابق، ص196.

(285) انظر: نفسه.

(286) انظر: محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص182.

المبحث الخامس: الأدوات

الحروف:

عند النظر في كتب النحو، نجد اختلافاً في تحديد مصطلح الحرف، فآراء النحاة فيه كثيرة متباينة، ويمكننا إجمال هذه الآراء بما يأتي:

أولاً: الحرف هو ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل[287].

ثانياً: الحرف لا يُخبر عنه ولا يكون خبراً[288].

ثالثاً: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، واحتاج إلى اسم أو فعل لإتمام معناه[289].

رابعاً: الحرف طرف في الكلام وفضله، ويأتي على وجه واحد[290].

وهذه التعريفات تقترب كلها من مفهوم واحد، وهو أنَّ الحرف لا يحمل معنى بذاته ولا يتم معناه إلا مع غيره من الأسماء والأفعال، وهذا الحكم لا نستطيع التسليم به على إطلاقه، فالحرف ليس فضلة، لأنه أساس في التركيب، بل هو أساس التركيب، ولا يتم بناء الكلام المفيد إلا به، بل إنّ الحروف هي المفاصل الحاسمة في تركيب الجملة؛ لأنها مبنية دائماً، والكلام يقوم على مبني

---

(287) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص12؛ وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص8.

(288) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص39.

(289) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص283؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص319؛ وابن هاشم، شرح شذور الذهب، ص14؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص2.

(290) انظر: المرادي. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. (ط1). (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية، ص23-24.

ومعرب، أي ثابت ومتحرّك، وسنأتي على بيان ذلك بعد الحديث عن علة بنائه، ثم إنَّ الحرف له معنىً بذاته، وليس خالياً منه[291].

ويجمع النحاة[292] على أنّ الحروف كلها مبنية بناءً لازماً أصيلاً، بل إنها هي أصل البناء، ولا خلاف في ذلك، ولكنهم اختلفوا في علة بنائه، ويمكننا أن نجمل هذه العلل بما هو آتٍ:

أولاً: إنّ وظيفتها في الجملة ثابتة، ولا تعتورها المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة[293].

ثانياً: إنها ألفاظ مختصرة لا تخضع للتصرف والاشتقاق، ولا تتأثر بالعوامل، وصار أكثرها عاملاً في الاسم والفعل[294].

ثالثاً: إنّ هذه الكلمات كثر استعمالها، فألزمت حالة واحدة طلباً للتخفيف وأمن معها اللبس[295].

رابعاً: لأنها لا تقوم بنفسها في بيان المعنى، وصارت محتاجة إلى غيرها، فنزلت منزلة بعض الكلمة[296].

---

(291) قال الزجاجي: وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، يقول: "أجيز أن أسميها كلها أسماء" يذهب في ذلك إلى أن قولنا "زيد" كلمة دالة على مسمى، وقولنا "قام" كلمة دالة على حدث في زمان، وقولنا "إنْ ومِنْ، ولم" وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى، وكل واحد منها اسم لما دلّ عليه، انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص44.

(292) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص15؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص261؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص74؛ وابن مالك، ألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني)؛ وابن هشام، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ج1، ص38؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص34.

(293) انظر: ابن جني. (1954م). المنصف لكتاب التصريف. (ط1). (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص7؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص261؛ والإيضاح في علل النحو، ص78.

(294) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص273.

(295) انظر: المصدر السابق، ج2، ص31.

(296) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص30.

وإذا تأملنا أقوال النحاة، وجدنا أنها تدور حول عدم حاجة الحروف للإعراب لأنها لا تؤدي معنى بذاتها، ولا تدخلها المعاني المختلفة لتغيّر موقعها في الجملة، وأرى أن هذا الحكم معتمد على النظر للكلمات مستقلة عن التراكيب، فأي كلمة وحدها لا معنى لها، فعندما نقول (وقف) فإننا نفهم أن هناك حدثاً في الزمن الماضي، ولكنه لا يعطي أي معنى يفيد، وعندما نقول (إلى) فإننا نفهم انتهاء غاية، ولكننا لا نحصل على أي معنى جديد، وإن هذه الكلمات مفردة خارج السياق لا تدل على معلومة يمكن الحصول عليها، ولهذا فإن المحدد في المعنى هو التركيب، والحروف لا تقل أهمية عن الفعل والاسم في مواقعها التركيبية.

وفي غير مرّة حاول النحاة حصر هذه الحروف، فهناك من يرى أنها ثلاثة وسبعون، في حين يرى آخرون أنها تزيد على التسعين[297]، وتنقسم باعتبار عدد حروفها إلى خمسة أقسام: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي[298].

وقد أحصى ابن سيده الحروف الأحادية فوجدها ثلاثة عشر "حرفان من حروف العطف، وهي الواو والفاء، وخمسة من حروف الجر، وهي الباء واللام والكاف والواو والتاء، وحرف من حروف الاستفهام، وهو الألف، وواحد من حروف الجزم وهو لام الأمر، وحرفان في جواب القسم، وهما: لام الابتداء، ولام

(297) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص28؛ والمالقي. (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص4.

(298) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص29.

القسم، وحرف التعريف، وهو لام المعرفة الساكنة المتوصل إليه باجتلاب ألف الوصل، والسين معناها التنفيس في قولك: سيفعل"[299].

أما المرادي فقال: إنها أربعة عشر، وهي: الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء[300].

أما الحروف الثنائية فهي كما جاءت عند ابن سيده "ثلاثة وثلاثون حرفاً، من عشرة أقسام: أربعة من حروف الجر، وهي: مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ، ومثلها حروف العطف، وهي: أمْ، وبلْ، ولا، وخمسة من حروف الاستفهام، وهي: هل، وأم، وكم، و(مَنْ، وما) الاستفهاميتان، وثلاثة من حروف الجزاء، وهي: إنْ، ومَنْ، وما، ومثلها من حروف النداء، وهي: يا، ووا، وأيْ، وحرفان من حروف الجزم، وهي: لمْ، ولا الناهية، وثلاثة أحرف من حروف النصب للفعل وهي: أنْ، ولَنْ، وكي، وحرفان للجواب، وهي: قدْ، وإي، وحرفان للتنبيه، وهي: هل، ووا... وأربعة أحرف مفردة، وهي: لو، وصه، ومَه، وقطْ"[301].

والثلاثية، هي: إلى، وعلى، خلا، وعدا، ومُنذُ، وأيُّ، وأينَ، ومتى، وحيث مع ما، وثمَّ، ونَعمْ، وأجلْ، وبلى، وإنّ، وأنَّ، وليتَ، وإذن، وسوفَ، وقطُّ، وحسبُ، وبَجلْ، وإيهِ[302]، وما جاء على أربعة أحرف، هي: حتى، وأمّا، ولكنْ، ولعلَّ، وإمّا، وإلا[303]، وأما الخماسي فقليل، ومنه: لكنَّ[304].

---

(299) ابن سيدة. (1996م). المخصص. (ط1). (تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث). بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ج4، ص225؛ وانظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص4.

(300) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص30.

(301) ابن سيدة، المخصص، ج4، ص225-226.

(302) انظر: السابق، ج4، ص226.

(303) انظر: السابق نفسه.

ولا نبغي من ذكر هذه الأعداد أن نخوض في اختلافات النحاة حول اسمية بعضها وحرفيته، بل نريد أن نتبين حركة أواخرها وتشكيلها المقطعي، وقد ذكر النحاة أنها تبنى على علامات البناء الأصلية: السكون، والفتح، والكسر، والضم[305]، فما بني على السكون[306]: (آ) للنداء، وألْ، وأنْ، وإنْ، وأو، وأيْ، وإي، وبلْ، وعَنْ، وفي، وقدْ، وكيْ، ولا، ولمْ، ولنْ، ولَوْ، وما، ومُذْ، ومِنْ، وها، وهلْ، ووا، ووِيْ، ويا، وآي، وأجلْ، وإذنْ، وألا، وإلى، وأما وأيا، وبَجلْ، وبلى، وجللْ، وخلا، وعدا، وعلى، وكأنْ، وكما، ونعمْ، وهيا، وإنما، وألاّ، وإلاّ، وأمّا، وإمّا، وحاشا، وحتى، وكلاّ، ولكنْ، ولمّا، ولولا، ولوما، وهلاّ.

وعلى رأي القدماء، فإن هذه الحروف مبنية على السكون، ولكننا هنا نرى أنها جاءت على ثلاث حالات، إما ساكنة، أو منتهية بحركة طويلة، أو فتحة طويلة، أو شبه حركة(aw, ay)، فالحركات الطويلة ليست سواكن[307].

والمبني على الفتح: الهمزة، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والنون، والهاء، والواو، والياء، وإنَّ، وأنَّ، وبلهَ، وثمَّ، ورُبَّ، وسوفَ، ولاتَ، وليتَ، وكأنَّ، ولعلَّ، ولكنَّ.

والمبني على الكسر: الباء، ولام الجر، وجيرِ، والمبني على الضم: منذُ.

وبالنظر فيما تقدَّم نلاحظ ما يأتي:

أولاً: الحروف الثنائية كلها مبنية على ساكن أو حركة طويلة.

---

(304) انظر: السابق نفسه.

(305) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص5؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص265.

(306) تتبعنا بناءها كما وردت في كتاب المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني.

(307) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص38.

ثانياً: الحروف الأحادية كلها مبنية على الفتح، ما عدا (الباء) و(اللام) التي للجر.

ثالثاً: لا يوجد حرف مبني على الضم إلا (منذُ).

ولعلنا نقدّم هنا تفسيراً لبعض هذه الظواهر، ونبدأ من الأخير. فالبناء على الضم في (منذ) يطرح سؤالاً حول أصالة هذا البناء. فالنحاة مختلفون في حرفيتها[308]، والأرجح أنها ظرف[309]، وأنها في الأصل (مُذْ)[310] على حرفين مبنية على السكون، ثم تطورت إلى (مُنذُ) لأسباب صوتية ناتجة عن توهم الإدغام في (مُذْ)، ولأنَّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد، فتمَّ فك الإدغام لتصبح (مُنْذْ)، فتشكل مقطع طويل مغلق (ص ح ص ص) المرفوض في الوصل فحرِّكت ليتشكل منها مقطعان (ص ح ص/ ص ح)، وحرّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرّة أخرى، وكانت الحركة ضمة لمناسبة حركة المقطع الأول (مُنْ، ذُ)[311]، ولا يوجد حرف مبني على الضم من بين هذه الحروف.

وأما البناء على الكسر، فهو أيضاً فيه نظر، فما بُني على الكسر، الباء ولام الجر وجَيرِ. أما الباء ولام الجر فنترك الحديث عنهما قليلاً حتى نتعرض للحديث عن (جيرِ)، فهذه الكلمة مختلف في حرفيتها[312]، ورجح المالقي أنها اسم، وبُنيت على الكسر منعاً من التقاء الساكنين[313].

---

(308) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص503.

(309) انظر: السابق نفسه.

(310) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص213؛ لكن السيرافي يرى أن (مُذْ) مخففة من (مُنذُ).

(311) أورد السيرافي أنَّ (مُنذُ) حُرِّكت بالضم لمناسبة الميم، وكان حقها الكسر منعاً من التقاء الساكنين، ثم علل بناء (الآن) على الفتح باتباع النوع حركة الهمزة، ولم يحفلوا بالألف، كما لم يحفلوا بالنون التي بين الميم والذال في (مُنذُ)، انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص179.

(312) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص433.

(313) انظر: المالقي، رصف المباني، ص176.

أما (الباء) فإنّ النحاة قد عللوا بناءَها على الكسر، تشبيهاً لها بحركة عملها، وهي لا تكون إلا للجر، فألزموها حركة عملها[314]، أو أنها كُسرت للتفريق بين ما يخفض ولا يكون إلا حرفاً كالباء واللام، وبين ما يخفض وقد يكون اسماً كالكاف[315]، وأرى أنها في الأصل تتكون من صامت وحركة طويلة مثل حرف الجر المشابه لها (في)، فكلتاهما تتكون من (ص ح ح)، ثم قصرت الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة فأصبحت (ص ح)، وذلك لأن الكسرة الطويلة تقصّر في حالة الوصل في (بي، وفي)، فنقول: (في البيت) وتكتب صوتياً (fil-bayt)، وكذلك (بالبيت) تكتب صوتياً (bil-bayt)، ولأنَّ الباء ليس لها حرف يشبهها عند تقصير حركتها، فقد قصِّرت دائماً، أما (في) فإنها إذا قصرت تشابهت مع الفاء العاطفة رسماً.

أمّا اللام فإنها في الأصل مبنية على الفتح كما في الحروف الأحادية للتخلص من الابتداء بالساكن، وحرّكت بالفتح لأنه أخف الحركات[316]، وأرى أنّ التحريك بالفتح جاء لتشكيل مقطع صوتي يشكل كلمة، إذ لا يوجد كلمة أقل من (ص ح)، ولأن المقاطع العربية تبدأ عادة بصامت (ص)، فإنَّ بقاء هذه الحروف على صامت واحد يجعل من المتعذر دخولها على الكلمات، فتشكل مقطع صوتي (ص، ح)، ليصح دخولها، لأن هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع

---

(314) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160؛ والرماني. (1984م). معاني الحروف. (ط3). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار الشروق، ص36؛ ومكي بن أبي طالب. (د.ت). مشكل إعراب القرآن. (ط2). (تحقيق: ياسين محمد السواس). دمشق: دار المأمون للتراث، ج1، ص5؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص22.

(315) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص36؛ ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص5.

(316) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160؛ وأبو الحسن الهروي. (د.ت). كتاب اللامات. (تحقيق: يحيى علوان البلداوي). عمّان: مكتبة الفلاح، ص31-32؛ والرماني، معاني الحروف، ص56؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص360؛ والمالقي، رصف المباني، ص251، وابن جني. (1954م). سر صناعة الإعراب. (ط1). (تحقيق: مصطفى السقا وآخرون). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص119؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص25؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص206.

غيرها، وحرّكت بالكسرة للمخالفة بين أنواعها[317]، أي للتفريق بينها وبين لام التوكيد، ولذلك جاءت مع الضمائر مبنية على الفتح لأنها – أي لام التوكيد – تدخل على الضمائر المتصلة[318]، أو للتفريق بين مهملها وعاملها، فالعامل مبني على الكسر[319].

أما بناؤها على السكون فيجوز مع لام الطلب إذا سبقت مباشرة بواو العطف أو الفاء أو ثمّ[320]، وعلل النحاة هذا البناء لكون اللام مع ما بعدها أصبحا كلمة واحدة؛ نظراً لاتصالها بالفعل، وعدم الوقوف على أحدها، وهذا مطرد في (الواو، والفاء)[321]، لكن (ثمّ) فيها خلاف. فالبصريون منعوا ذلك[322]، أمّا الكوفيون فأجازوا بناءً على قراءة من قرأ الآية **﴿ثمَّ لْيقضوا تفثهم﴾**[323]، بإسكان اللام[324]، وذكر المرادي أنَّ إسكانها بعد ثمَّ ليس بضعيف ولا ضرورة، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزيّ[325]، وعلل ذلك بأنه من باب الحمل على عين (فَعِل) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في فخِذ، فخْذ بالتسكين[326]،

---

(317) انظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص40–47؛ والرماني، معاني الحروف، ص51؛ والهروي، اللامات، ص31–32.

(318) انظر: الهروي، اللامات، ص32؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160–161.

(319) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص51.

(320) انظر: المصدر السابق، ص57–58؛ والهروي، اللامات، ص120؛ والمرادي، الجنى الداني، ص111.

(321) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص57–58؛ والهروي، اللامات، ص120؛ والمالقي، رصف المباني، ص228.

(322) انظر: معاني الحروف، ص58.

(323) سورة الحج، آية 29.

(324) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص111.

(325) انظر: السابق، ص111–112.

(326) انظر: المالقي، رصف المباني، ص106–107.

وقال ابن مالك: بل هو رجوع إلى الأصل؛ لأن اللام حرف مبني على السكون، والحركة زائدة[327].

وواضح من كلامهم أن إسكان اللام بعد الواو والفاء وثمَّ جائز؛ وذلك لزوال ضرورة التحريك، فالحركة جاءت من أجل تشكيل مقطع صوتي يبتدأ به وهو (ص ح)، فعندما دخلت واو العطف والفاء وثمَّ. تشكل مقطع يمكن الابتداء به وهو (ص ح)، ولم يعد هناك ضرورة لتحريك اللام، ويمكن توضيح ذلك صوتياً.

عندما تدخل اللام الساكنة على الكلمة تصبح (lyaf/ra/hu)، أي التقى صامتان في بداية المقطع (ص ص)، فيحرَّك الصامت الأول ليصبح (ص ح) (Le/yaf/ra/hu)، ثم يأتي المقطع الثاني (ص ح). فإذا دخلت الواو فإنها تصبح على الشكل الآتي (waL/yaf/ra/hu)، فيتشكل مقطع يمكن الابتداء به مكون من (ص ح ص)، وبذلك تنتفي ضرورة تحريك اللام، ولا فرق في ذلك بين دخول الواو أو الفاء أو ثمَّ، ولكنّ النحاة قالوا إن سكونها مع الواو والفاء أكثر منه مع (ثمَّ)[328]، وعللوا ذلك بأن (ثمّ) حرف يمكن الوقوف عليه[329].

وهذا تفسير ممكن، وذلك أنه من الناحية الصوتية، فإن دخول (ثمَّ) على الكلمة يتشكل المقطع (ص ح ص) من (ثمَّ) وحدها دون الحاجة لاتصالها بالكلمة، ولكن الإسكان جاء من باب كراهية توالي المقاطع القصيرة (ص ح)، وذلك أن تحريك اللام مع ثم تتشكل المقاطع:

---

(327) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص112.

(328) انظر: الزجاجي. (1985م). كتاب اللامات. (ط2). (تحقيق: مازن المبارك). دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ص93-94.

(329) انظر: السابق، ص93.

ص ح ص	+	ص ح	+	ص ح
ثمْ		مَ		لِ

ولذلك كان تسكينها مع (ثمّ) أقل أهمية من تسكينها مع الواو والفاء.

نخلص مما سبق إلى أن الأدوات مبنية على السكون في الأصل، وتحرَّكت لأسباب صوتية، من أجل تشكيل مقاطع يمكن النطق بها، وتتوافق وتشكيلات اللغة وقواعدها، فالحروف الثنائية تشكلت من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ونهايتها إما أن تكون حرفاً ساكناً أو حرف مد، أما الحروف الأحادية فإنها حُركت من أجل تشكيل مقطع صوتي يبتدأ به النطق (ص ح)، وكانت الفتحة لأنها أخف الحركات[330].

أما الثلاثية، فإنها بنيت على السكون على الأصل، وبنيت على الفتح لأسباب صوتية، فما بني على الفتح:

ليتَ، وإنَّ، وحركت بالفتح على رأي بعض النحاة تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية[331]، ويرى الزجاج أنها حُرِّكت بالفتح منعاً لالتقاء الساكنين بسبب التضعيف، وكان الفتح أخفّ الحركات[332]، ومثلها أنَّ، وثمَّ، ورُبَّ، وما ينطبق على المضعفات ينطبق على ساكنة الوسط، مثل: بله، وسَوْف، ولات، وليتَ، وهذا التفسير هو الأقرب إلى التفسير الصوتي، فإنّ هذه الكلمات، لو نطقت

---

(330) انظر: الزجاجي، كتاب اللامات، ص35؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160؛ والرماني، معاني الحروف، ص56؛ والهروي، اللامات، ص32؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص119؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص362؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص25؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص206.

(331) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص260؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص52؛ والرماني، معاني الحروف، ص110، وابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص54.

(332) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص64.

ساكنة الآخر، لتشكل مقطع صوتي طويل مغلق، وهو ما تهرب منه اللغة إلا في نهاية الكلام والوقف[333].

وهذا المقطع هو (ص ح ص ص)، وللتخلص من ذلك يُحرِّك آخر الكلمة ليتشكل مقطعان على النحو الآتي (ص ح ص + ص ح)، فمثلاً بلهْ هي (ص ح ص ص)، وعندما تحرَّك تصبح (بلْ – هَ) أي (ص ح ص – ص ح)، وكذلك لات هي (ص ح ح ص)، وبالتحريك يتشكل مقطعان (لا – تَ) أي (ص ح ح – ص ح)، وهذا التفسير يجري على الحروف الرباعية والخماسية.

(333) انظر: إبراهيم أنيس. (1961م). الأصوات اللغوية. (ط3). بيروت: دار النهضة العربية، ص114.

المبحث السادس: الكنايات

الكنايات المبنية عند النحاة، هي كنايات العدد، وكنايات الحديث والخبر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وتستخدم للتورية عن الشيء لضرب من الاستحسان، أو لشناعة المُعبَّر عنه أو للاختصار، أو لنوع من الفصاحة، أو غير ذلك[334].

فكنايات العدد هي: كمْ، وكايّنْ، وكذا، مبنية على السكون عند النحاة[335]، ويعللون بناء كم تشبيهاً لها بربُّ من حيث الإخبار والافتخار، وهي تفيد التكثير بعكس ربَّ التي تفيد التقليل والتكثير، والعرب تحمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض[336].

ويرى ابن مالك أن علة بنائها جاء تشبيهاً لها بكم الاستفهامية لفظاً ومعنىً، وينسب ابن عقيل إلى الشلوبين أنها بنيت لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع[337].

أما (كايّن) فمبنية حملاً على كم الخبرية لأنها في معناها[338]، وفيها خمس لغات: كأيّنْ، وكاءٍ، وكيْءٍ، وكأيٍ[339]، وأما (كذا) فهي أيضاً مشبهة بكم الخبرية[340].

---

(334) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص179؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص125؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص93.

(335) ابن هشام، (1959م). شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط10). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص26؛ وانظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص264؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص79.

(336) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص137-138؛ والأنباري، أسرار العربية، ص30، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص314؛ وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص65، وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص125، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص196.

(337) انظر: ابن عقيل. (1980م). شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد). (ط1). (تحقيق: محمد كامل بركات). دمشق: مطبعة دار الفكر، ج2، ص114.

وجميعها مبنية بسبب التركيب، والافتقار إلى المعنى، فهي لا تدل على معنى في ذاتها بل في غيرها، والتركيب حاصل فيها فهي تتركب من (الكاف + ما أو أي أو ذا)، مع أن جمهور النحاة يرى أن (كم) بسيطة وليست مركبة، إلا الكسائي والفرّاء فيريان أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية[341]، واختلفوا أيضاً في (كأين)، والأغلب يرى أنها مركبة[342]، وأجمعوا على أن (كذا) مركبة من (الكاف وذا)[343].

---

(338) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص30؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115.

(339) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص183.

(340) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص247-248؛ وفوح الشذا بمسألة كذا. (د.ت). (تحقيق: سهير محمد خليفة)، ص132.

(341) انظر: ابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص107.

(342) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص64؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115، والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص388.

(343) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص94؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115؛ وابن هشام، فوح الشذا بمسألة كذا، ص116-117.

أسماء الاستفهام وأسماء الشرط

وهي من الأسماء المشكلة؛ وذلك لأنها لما لم تعرب لم تشبه الظاهر، ولما لم تكن معرفة محضة لم تشبه المضمر، ولما لم تكن تنعت ويُنعت بها لم تشبه المبهم[344].

وأسماء الاستفهام هي: مَنْ، وما، وكمْ، وكيفَ، وأيّانَ، وأنّى، وأينَ، ومتى، وكلها مبنية، أما (أيّ) فهي معربة[345]، يقول ابن جني: "جميع الأسماء والظروف المستفهم بها مبنيّ لتضمنه معنى حرف الاستفهام، إلا "أيّا" وحدها فإنها معربة حملاً على البعض أو الكل"[346]، وأن بناءَها جاء على السكون والفتح، ولم يأتِ أي منها مبنياً على الكسر أو الضم[347].

وأرى أنها مبنية على السكون أو الحركة الطويلة التي يراها القدامى سكوناً، فـ(منْ)، و(كمْ) مبنيتان على السكون، أما: ما، وأنّى، فهي مبنية على فتحة طويلة.

وأمّا التي حُرّك آخرها فكان بسبب التخلص من التقاء الساكنين، فالاسم (كيفْ) حرّك بالفتح لالتقاء الساكنين، وهذا صحيح، إلا أن الدراسة الصوتية الحديثة ترى أنه بسبب التخلص من المقطع المرفوض في الوقف[348] (ص ح ص ص) فالحركة تعطي إمكانية تشكل مقطعين (ص ح ح/ ص ح)، ولعل

---

(344) انظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص32.

(345) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص401-403؛ وابن جني، اللمع، ص230-231؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص29؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص124-125.

(346) ابن جني، اللمع، ص230-231.

(347) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص124.

(348) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص87-89؛ وابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص139؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص104-105.

اختيار الفتحة كان نتيجة المماثلة مع المقطع الأول أو لمخالفة شبه الحركة (ay)، وما يقال عن (كيف) ينطبق على (أين).

وأما أسماء الشرط فهي: مَنْ، وما، ومهما، وأنّى، ومتى، وحيثما، وإذا، وأينما، وكيفما، وهذه الأدوات مبنية لشبه الحرف؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون بحرف، وهي مبنية على السكون والحركة الطويلة، وأما الحركات الأخرى فهي ناتجة عن التخلص من مقاطع مرفوضة، كما في أسماء الاستفهام[349].

(349) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص114.

كنايات الحديث والخبر

من الكنايات المبنية في الحديث والخبر: كيتَ، وذيتَ، يقال: كيتَ كيتَ، وذيتَ ذيتَ، وتكون بالهاء وتشديد الياء[350]، وعلة بنائها عند النحاة أنها لا تأتي إلا مركبة مكررة[351]، أو لأنهم عبّروا بها عن الجمل، والجمل مبنية[352]. وفيها لغات: ذيتَ وذيتَ، وكيتَ وكيتَ بالبناء على الفتح، وهو القياس لالتقاء الساكنين، وحرّكت بالفتح للتخفيف[353]، والبناء على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين فقالوا: كيتِ وكيتِ، وذيتِ وذيتِ، والبناء على الضم: كيتُ وكيتُ، وذيتُ وذيتُ حملوها على الغايات كونها إخباراً بغاية الأمر[354]، وبالبناء على السكون: كيتْ وكيتْ، وذيتْ وذيتْ، قياساً على الوقف على بنتْ[355]، وعندي أن الأصل هو البناء على الفتح لأن هذه الكلمات مركبة، والتركيب يستدعي البناء على الفتح، والبناء على الحركات الأخرى هو اختلاف لهجات؛ لأن الأصل في هذه الكلمات إذا ركبت أن تبنى على الفتح[356]، وعندما دخلت الواو بينهما أخرجتهما عن كونهما مركبتين، فصارتا بمنزلة المعطوف والمعطوف عليه، ولذلك جاز تحريكهما وتسكينهما على الأصل، لأن الواو أخرجتهما من

---

(350) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص363؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص95-96؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169؛ وابن الشجري. (1349هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، ج2، ص71؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص183.

(351) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص137.

(352) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص71؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص95.

(353) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص95.

(354) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص95، 96؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص71؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص183؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص137.

(355) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص183.

(356) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص297.

دائرة التركيب، حتى إن ابن جني نص على وجوب بنائهما على الفتح إن كانتا مشددتين[357]، فسبب البناء في هذه الكنايات هو التركيب، وعندما يكون التركيب من كلمتين فإنَّ البناء يكون على الفتح، وعندما يكون التركيب من حرف وكلمة أو من مجموعة كلمات تشكل كلمة واحدة يكون الأصل فيها البناء على السكون.

(357) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169، وابن الشجري، أمالي بن الشجري، ج2، ص71.

الفصل الثاني

البناء الجزئي

- المبحث الاول: المثنى وجمع المذكر السالم
- المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
- المبحث الثالث الممنوع من الصرف

البناء الجزئي

البناء الجزئي هو الكلمات التي تبنى على حركتين، لأننا عددنا أي نقص في الإعراب بناءً، فالإعراب يكون بثلاث حركات، وما دون ذلك فهو بناء، ومن هذه الأسماء التي بنيت على حركتين: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

المبحث الأول: المثنى وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في إعراب هذين الاسمين، وتعددت تعليلاتهم فيها، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة على الألف والواو والياء[358]، واختار ذلك الأعلم[359] والسهيلي[360] وأبو حيان[361]، وذهب الجَرمي[362] إلى أنهما معربان، وعلامة الرفع في المثنى الألف، وفي الجمع الواو، وانقلابهما هو الإعراب. فالألف علامة التثنية، والواو علامة الجمع، ثم عندما أرادوا إعرابهما جعلوا الأصل علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر، وهذه الياء منقلبة عن الألف والواو[363]. وإلى هذا ذهب ابن عصفور[364]، وذهب آخرون إلى أن حركات الإعراب مقدّرة على ما قبل الألف والياء[365]،

(358) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

(359) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 47؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص137.

(360) انظر: السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ص110.

(361) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص568-569.

(362) انظر: المبرد، المقتضب، ج2، ص153؛ وابن مالك، شرح التسهيل، والرضي، شرح الشافية.

(363) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص33-36؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص569.

(364) انظر: ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص48-49.

(365) الأخفش، (1979م). معاني القرآن. (ط2). (تحقيق: فائز فارس)، ج1، ص13-14؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص569.

ويرى الكوفيون، والزجاجي، وقطرب، والمتأخرون أن هذه الحروف هي علامات الإعراب[366]، ونحن نسوق هذه الآراء لنؤكد على أن القول بإعراب هذه الكلمات بالحروف رأي مرجوح، إذا إن الراجح فيها أن العلامات مقدّرة على الألف والواو والياء[367]، ويتّضح لنا هذا الرأي من التدقيق في رأي سيبويه والجرمي وابن عصفور. يقول سيبويه: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ويكون في النصب كذلك"[368]. فالألف والياء ليستا علامتي إعراب بل هما حرفا إعراب، وتختلف الصيغة من حالة الرفع إلى حالتي النصب والجر، وفي قول ابن عصفور إشارة إلى أن هذه الصيغ جامدة جاءت للدلالة على المثنى، والأصل فيها الألف والنون، يقول: "وعدم التغيير يكون للرفع في الأسماء المثناة... لأن المثنى قبل دخول العامل عليه يكون بالألف... فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغير وصار ترك العلامة فيها علامة"[369]، وعند حديثه عن علامات النصب يقول: "وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة"[370].

فإذا لم تكن هذه الحروف حروف إعراب، ولا علامات إعراب فإنها تكون بناء لأنها صيغ مرتجلة، وليست مركبة كما يرى الزجاج[371]. ومما تقدم نرى أن

---

(366) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص9؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص33-36.

(367) انظر: الوراق، أبو الحسن، (2002م). علل النحو. (ط2). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، ص240.

(368) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

(369) انظر: ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص48.

(370) انظر: السابق، ج1، ص49.

(371) يرى الزجاج أن هذه الصيغ مبنية، وعلة بنائها أنها مركبة. فالأصل فيها العطف، فالزيدان تعني زيد وزيد، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص33-39.

صيغة المثنى مرتجلة مبنية، والأصل فيها أن تكون بزيادة الألف والنون الساكنة، ومما يدعّم رأينا أن من العرب من يجعل المثنى بالألف مطلقاً في حالاته الإعرابية جميعها[372]، وفسِّر على أساسها قوله تعالى: **﴿إن هذان لساحران﴾**[373].

وبالمقارنة مع الساميات الأخرى نجد أن علامة المثنى في الأكدية الألف والنون الساكنة[374]، وفي الأوجاريتية الألف والميم المكسورة أو الياء والميم المكسورة[375]، وفي العبرية ياء وميم، وفي المعينية تم استخدام اللاحقة (ay)، ثم صارت مد ونون (ān)[376]، فالألف والنون لاحقة دالة على المثنى، ثم تحوَّلت هذه الألف إلى ياء للتفريق بين الصيغة الواقعة في محل رفع، والصيغة الواقعة في محل نصب وجر[377]، وأما النون فإنّ الأصل فيها أن تكون ساكنة لكنها حُرِّكت بالكسر لمنع التقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين نون الجمع[378]، وفي التفسير الصوتي فإن الحركة حدثت للتخلص من المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) في (رجلان) و(ص ح ص ص) في (رجلَيْن).

---

(372) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص53؛ والمساعد على تسهيل الفوائد، ص41.

(373) سورة طه، آية 63.

(374) انظر: حلمي، باكزة رفيق، (1974م). لغات الجزيرة العربية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ص184-185.

(375) انظر: إسماعيل، خالد، (2000م). فقه لغات العاربة المقارن. (ط1). إربد، ص264-265.

(376) انظر: السامرائي، إبراهيم، (1961م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاني، ص65.

(377) انظر: المبرد، المقتضب، ج2، ص155.

(378) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص141.

واختيار الكسرة كان من باب المخالفة للفتحة الطويلة(379)، أما جمع المذكر السالم فإنه يشابه المثنى من حيث إن الواو والنون هما لاحقتا الجمع فيه، وأنه صيغة مرتجلة يأتي بالواو والنون أو الياء والنون، يدل على ذلك ورود هذه الصيغة في اللغات السامية. ففي المعينية (ون) و(ي ن)، وفي الأوجاريتية (و م)، وفي العبرية (ي م)، وفي الآرامية (ي ن)(380)، كما أنه ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في أحوال إعراب الجمع جميعها، ومنهم من يلزمها الواو(381)، وتحركت النون بالفتحة للمخالفة الصوتية.

فعندي أن صيغتي المثنى وجمع المذكر السالم صيغتان مرتجلتان(382) مبنيتان، وأن الاختلاف الحاصل ليس إعراباً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالضمائر في حالة الرفع تختلف عنها في حالتي النصب والجر، ولم يقل أحد بإعرابها. ويمكننا الاستدلال على ما ذهبنا إليه من أن اختلاف الصيغة ما هو إلا بتأثير الإعراب؛ أي تشبيهاً لها بالمعرب أن من العرب من يجعل الإعراب في النون، فيفتح مع الياء في حالة النصب، ويكسر مع الياء في حالة الجر(383).

---

(379) انظر: عبد التواب، رمضان، (1983م). التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي، ص42؛ وعبد الجليل، عبد القادر، (1998م). الأصوات اللغوية. عمان: دار صفاء للنشر، ص367؛ ومرعي، عبد القادر. (2000م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات. الكرك: جامعة مؤتة، ص202.

(380) انظر: حلمي، باكزة رفيق، لغات الجزيرة العربية، ص202؛ وإسماعيل، خالد، فقه لغات العاربة المقارن، ص266-267.

(381) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص58.

(382) نقل أبو حيان الأندلسي عن صاحب المستوفى قوله: "قد تمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد، يدل على كل واحد منهما دلالة على حيالها. كما قالوا رجل ورجل... كارتجالهم الصيغة التي يدل بها عليهما معاً من حيث هما اثنان". ارتشاف الضرب، ج2، ص549.

(383) انظر: المصدر السابق، ج2، ص557.

المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم

يرى النحاة[384] أن هذا الجمع معرب، وهو يشابه جمع المذكر السالم من نواحٍ عدة، فيسلم بناء الواحد فيه كما سلم في الجمع، كما أن الألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث، والإعراب ظاهر على التاء في آخره، والكسرة في حالة النصب عوض عن الفتحة، فاستوى في حالتي النصب والجر كجمع المذكر السالم، وذلك لسببين: أولهما أنه فرع عليه، وثانيهما أنهما يتشابهان في سلامة الواحد والزيادتين في آخرهما، ويخالفه في أن التاء حرف إعراب تظهر عليه الحركات، ولا يحذف في الإضافة، وليس ذلك في النون.

أما الأخفش فقد رأى أن هذا الجمع مبني في حالة النصب، فالكسرة بناء[385]، وعندي أن هذا الجمع مبني في الأصل، وذلك لأنه صيغة مرتجلة جاء بزيادة الألف والتاء ليدل على معنى، فهو من هذه الناحية كجمع المذكر السالم، إذ الأصل أن يحرِّك آخره للتخلص من المقطع الطويل المرفوض في الوقف (ص ح ح ص). فالأصل (مسلمات)، وكانت الحركة المناسبة هنا الكسرة عند من أراد المخالفة الصوتية بين المقطع المفتوح السابق للتاء[386]، ولا أعتقد أنّ الكسرة جاءت من قبل التمييز بين المذكر والمؤنث كما يرى عمايرة[387]، لأن التمييز حاصل في زيادة الألف والتاء، ثمّ إنّ هناك لهجات تخلصت من المقطع

---

(384) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص331؛ وابن جني، اللمع، ص21؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص117؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص7-8؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص74؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص56.

(385) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص117.

(386) انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى، ص48؛ وعمايرة، إسماعيل، (1993م). ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط2). عمّان: دار حنين، ص105؛ والقرالة، (1994م). الحركات في اللغة العربية – دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص80-81.

(387) انظر: عمايرة، ظاهرة التأنيث، ص105.

المرفوض بالفتحة وليس بالكسرة، فقد ورد عن العرب (رأيتُ بناتَك) لخفته على اللسان[388]، كما أنّ بعض اللهجات ألزمته الضمة والفتحة، ولم تنطق الكسرة، فقالوا: "هذه عرفاتُ مُباركاً فيها"، و"رأيتُ عرفاتَ"، و"مررتُ بعرفاتَ"[389].

فيتضح لنا أن التخلص من المقطع المرفوض في الوصل جاء بالكسرة والفتحة، ثمَّ إنّ الضمة دخلته من باب التشبيه بالمعرب والتنوين كذلك، لأن بعض العرب نطقته من غير تنوين[390].

(388) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1967م). معجم العين. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد، ج1، ص174.

(389) انظر: ابن مالك، (2000م). شرح الكافية الشافية. (ط1). (تحقيق: علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص82.

(390) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص82.

المبحث الثالث: الممنوع من الصرف

بدا الاهتمام كبيراً بظاهرة الممنوع من الصرف في كتب النحاة[391]، بل إن هناك مؤلفات خصصت لذلك قديماً وحديثاً[392]، وهو عند أكثر النحويين معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة[393]، وعند بعضهم مبني في حالة الجر. فالفتحة للبناء وليست للإعراب، وعلل الزجاج ذلك لمشابهته الفعل "إذ لم يتمكن أنْ يدخله إعراب لا يدخله في الفعل مثله، فأبدل له من الكسر بناء الفتح"[394].

وهناك اختلافات كثيرة في العلل التي من أجلها منعت هذه الأسماء من الصرف، وهذه الآراء متضاربة متباينة في كثير من جوانبها في الشكل والمضمون[395]، ولعل أقوى هجوم شن على هذه العلل كان في كتاب السهيلي[396]، فقد تعقب مساءله، وكشف نقاط ضعفها، وأنكر على النحاة ضعف احتجاجهم، ورأى أن يُقصر هذا الباب على السماع من غير إيراد العلل الواهية[397]، وأبطل علة الخفة والثقل؛ لأن هناك كلمات أثقل صُرفت وكلمات

---

(391) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ج3، ص235؛ والمبرد، المقتضب، ج3، ص309 وما بعدها؛ وابن مالك، شرح الكافية، ج2، ص338 وما بعدها.

(392) انظر من هذه الدراسات: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ومن الدراسات الحديثة: يعقوب، أميل، (1992م). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. (ط1). بيروت: دار الجيل؛ وأستيتية، سمير، (1994م). رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج5، ج1، ص119-144؛ والشايب، فوزي، (1996م). منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج71، ج4، ص694-767.

(393) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص218؛ والفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص13؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص16؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص57؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص38.

(394) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص2.

(395) انظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، ص698.

(396) انظر: السهيلي، (1970م). أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث. (ط1). (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السعادة، ص19-40.

(397) انظر: المصدر السابق، ص19.

أخف منعت الصرف[398]، ويبدو أن العلل التي أوردها علماء النحو ما هي إلا علل عقلية فلسفية مفتعلة[399].

وعندي أنَّ هذه الأسماء تأرجحت بين البناء والإعراب، وربما تكون هي الحالة الوسطى التي انتقلت بها الأسماء من التحوّل إلى ثنائية الحركة، والذي يدعونني لذلك هو أن بعض العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك[400].

وأعتقد أن (أفعل منك) حالة مختلفة عن بقية الأسماء الممنوعة من الصرف، إذ يبدو فيها شبه التركيب، ولذلك مُنع التنوين، وبني في الأصل على الفتح كبقية المركبات، ثم دخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب، ولا أرى أن سبب المنع من الصرف يحدده السياق كما رأى الشايب[401]، وأنا أدخله في فصيلة البناء على حركتين من قبيل أن هذه الأسماء امتلكت من الإعلامية المعنوية ما يجعلها قادرة على التخلص من الحركة مع المحافظة على معناها في التركيب، أو يمكن أن تكون تعبيراً عن ظاهرة نحوية في تقليص الحركات الإعرابية من الثلاثية إلى الثنائية[402].

ونخلص مما سبق أنّ البناء الجزئي ينقسم إلى قسمين، قسم بني على حركتين، والأصل فيه البناء على السكون، وذلك لأن تلك الصيغ ركبت من صيغة المفرد واللاحقة التي تبين المثنى أو الجمع المذكر أو الجمع المؤنث،

---

(398) انظر: المصدر السابق، ص22-23.

(399) انظر: فؤاد، محمود، (1999م). أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص88.

(400) انظر: النحاس، أبو جعفر، (1977م). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني، ج1، ص182، ونسب هذا الرأي للكسائي.

(401) انظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، ص743-744.

(402) انظر: الموسى، نهاد، (1971م). ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية - بيروت، ج1-4، ص58.

وأنها حرّكت لأسباب صوتية، وهو التخلص من المقطع المرفوض وصلاً، الذي تشكل بفعل اللاحقة، لأن الأصل في اللاحقة أن تتبع المفرد مجرداً من أي علامة أخرى، ولذلك فإنها في حالة المثنى زيادة (الألف والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون)، ثم تحولت الألف إلى المزدوج الحركي (ay) في حالتي النصب والجر، وذلك تشبيهاً له بالمعرب، وتحوّلت الواو إلى (ياء المد) في حالتي النصب والجر في الجمع تشبيهاً له بالمعرب أيضاً، وفي المؤنث زيدت اللاحقة (āt) على المفرد المجرد من الزوائد، فتشكل مقطع طويل مغلق، والأصل أن تتخلص منه بالفتح، ولكنه حرّك بالكسر للمخالفة بين الفتحة الطويلة قبله، فلم يكن مهماً التزامه بحركات الإعراب الثلاث، ولكن كان الأهم التحريك للتخلص من المقطع المرفوض، ودخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب.

والقسم الثاني، الممنوع من الصرف، فإنه ليس مبنياً في الأصل بل هو مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء، وهو يمثل ظاهرة تقليص الحركات في النحو العربي، إذ نرى أن هناك توجهاً لدى اللغة للتخلص من الحركات الإعرابية في مواجهة ثبات المعنى باختلاف الموقع، وهو تعبير عن أصول لغوية قديمة، إذ الأصل في اللغة البناء عندما كان الموقع يفرض وجوده، وبقواعد صارمة، ثم تحرر المتكلم من هذه القيود، وعمد إلى الحركات لبيان المحل الإعرابي، ولكن بعض الكلمات لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك إذ بنيتها تغنيها ومعناها لا يتغير، ثم هناك محاولة من بعض الكلمات للعودة إلى حالتها الأولى، وهي البناء بعد الإعراب، وهي الآن في طور التحول ومنها الممنوع من الصرف.

الباب الثالث

البناء العارض

- **الفصل الاول:البناء الموقعي**
  - المبحث الاول المنادى المعرفة
  - المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس
  - المبحث الثالث: البناء على الجوار
- **الفصل الثاني: البناء التركيبي**
  - المبحث الاول: الأعداد المركبة
  - المبحث الثاني: الظروف المركبة
  - المبحث الثالث: الأحوال المركبة
  - المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
  - المبحث الخامس: الظروف
  - المبحث السادس: الأعلام المركبة

الفصل الأول

البناء الموقعي

- المبحث الاول المنادى المعرفة
- المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس
- المبحث الثالث: البناء على الجوار

المبحث الأول :المنادى المعرفة

تمهيد

نقصد به تلك الأسماء المعربة الأصل، التي بنيت نتيجة موقعها، فالبناء فيها نتج عن وقوعها في موقع معين من التركيب، وليس أصلاً فيها، ومن هذه الأسماء: المنادى المعرفة، والنكرة المنفية بـ(لا) النافية للجنس.

استقر عند النحاة أنّ المنادى العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضم في محل نصب[(403)]، ويذكرون أن المنادى أربعة أنواع، يُعرب في ثلاثة، وهي: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، ويبنى في واحدة هي: المفرد المعرفة، وتشمل: العلم، والنكرة المقصودة، وما في حكم ذلك[(404)].

ومسألة بنائه خلافية بين الكوفيين والبصريين، فذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم في محل نصب[(405)]، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع[(406)]، وسنأخذ هنا بقول البصريين وذلك أنه مبني، يدل على ذلك ترك التنوين الذي هو بداية ترك الإعراب، والتوجه نحو البناء[(407)].

---

(403) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص35.

(404) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص47؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص36، 47.

(405) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص183.

(406) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص291.

(407) انظر: الموسى، نهاد، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، ص58.

وذكر النحاة علل بنائه، واختلفوا فيها، ويمكننا إجمال هذه العلل بما يأتي:

أولاً: أنه نزل منزلة الأصوات من حيث كثرته في كلامهم[408]، وتشبيهه بالأصوات ناتج عن كونه غاية ينقطع عندها الصوت[409].

ثانياً: أنه يشبه كاف الخطاب من حيث الخطاب والتعريف والإفراد، أو وقوعه موقع الضمير[410].

أما سبب بنائه على الضم، فيذكر السيرافي علتين، أولهما: مشابهته لـ(قبلُ وبعدُ)، من حيث إنه إذا أضيف أو نكّر أعرب مثلهما، وإذا أفرد بُني، ومن حيث كونه غاية ينتهي الكلام عندها، وثانيهما أن الضمة ليست علامة إعراب، لذلك جعلت بناءً[411]، ويعلل الأنباري ذلك بأنه لو بُني على الفتح لالتبس بالممنوع من الصرف في حالتي النصب والجر، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم[412]، ويذكر آخرون أنه بني على الضم لأنه أقوى الحركات[413].

---

(408) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، 208؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص153؛ والأنباري، أسرار العربية، ص224؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص120.

(409) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص224.

(410) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص151؛ والأنباري، أسرار العربية، ص224.

(411) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص153-154.

(412) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص224.

(413) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص103.

والجدير بالذكر أنّ بعض النحاة يجيز بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف على الضم إذا جاز دخول اللام عليهما[414]، وعلل السيوطي ذلك بأن إضافته جاءت على نية الانفصال[415].

ومما له أهمية في دراستنا هنا أن المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الفتح والضم في حالتين[416]:

الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن وابنة المضافتين إلى علم آخر، كما في (يا زيد بن عمر)، فيجوز في زيد الفتح والضم.

الثانية: إذا كُرر مضافاً كما في (يا تيم تيم عدي)، يجوز في تيم الفتح والضم.

وذكر ابن الحاجب أن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة، وبعض البصريين يجوزون فتحه، علماً كان أو غير علم، إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو: يا عالم بن عالم[417].

وعلل النحاة جواز الفتح في هذه الحالة بتعليلات مختلفة، فقالوا: إنه فتح إتباعاً لفتحة ابن، وعلى ذلك يكون مبنياً على ضمة مقدَّرة، أو أنها فتحة بناء بسبب تركيب الصفة مع الموصوف، بمنزلة خمسة عشر فيكون مبنياً على فتح

---

(414) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص136.

(415) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص37.

(416) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص204، 206، والزجاجي، الجمل في النحو، ص157، وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص5.

(417) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص141.

الجزأين في محل نصب[418]، أو أنها فتحة للإعراب لأنه منادى مضاف إلى ما بعد ابن، وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه[419].

والراجح هنا أن هذه الفتحة فتحة بناء ناتجة عن التركيب؛ لأن كلمة ابن ركبت مع ما قبلها فأصبحتا كلمة واحدة، والتركيب من أقوى أسباب البناء، والأصل في التركيب البناء على الفتح كما في (خمسة عشر).

ويبدو أن علة البناء هنا موقعية معنوية، فالعلم والنكرة المقصودة وما في حكمها يدل على أنها معان معينة أي مقصودة بعينها[420]، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبها الحاضر ولم يشبها الغائب، والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التنوين، وترك التنوين بداية التحول نحو البناء، فسقط منها التنوين لأنه دليل تنكير، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فإنني أرجح رأي ابن الخشاب من أن الضم أقوى الحركات[421]، وهي علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى الخطاب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع، للإغراق في تعيينه وتعريفه.

---

(418) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص207-208؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص5؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص53.

(419) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص157؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص5.

(420) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص197؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص154؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص128.

(421) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص103.

المبحث الثاني:اسم (لا) النافية للجنس

يرى النحاة أن الاسم المفرد النكرة بعد (لا) النافية للجنس يُبنى على ما ينصب به[422]، ثم حددوا الشروط التي يجب توافرها في (لا) حتى تعمل عمل (إنّ)، وهي أن يكون اسمها نكرة مفردة[423]، وقصدوا بالمفرد أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً[424].

وبناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة مفرداً مختلف فيه عند النحاة، فمنهم من يرى أنه مبني[425]، ومنهم من يرى أنه معرب[426]، ويرى أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه[427] والأخفش[428]، أنه مبني على الفتح أو ما ينوب عنه.

وعلة البناء مختلف فيها عند من يقولون به، ويمكننا إجمال هذه العلل بما يأتي:

أولاً: أنها جعلت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسةَ عشرَ[429].

ثانياً: أن اسمها بُني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية؛ لأن الأصل في (لا رجل)، لا من رجل[430].

---

(422) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص75؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص100؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص255؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص199؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص25.

(423) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص105؛ وج2، ص100.

(424) انظر: السابق، ج2، ص100؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص194-195.

(425) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص275.

(426) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص222؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص366؛ وأسرار العربية، ص246؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص227؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص106.

(427) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص274.

(428) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص255؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص199.

(429) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص275؛ وابن جني، الخصائص، ج2، ص168.

ثالثاً: بُني اسمها لتضمنه معنى (ما) الإبهامية[431].

رابعاً: بُني اسمها لتضمنه معنى اللام الاستغراقية[432].

والعلل السابقة يجمعها أمران رئيسان هما علتا البناء: التركيب، ومعنى الحرف، وهي تحتملهما معاً؛ فهي من جهة مركبة مع اسمها تركيب خمسة عشر، وهي أيضاً مركبة بتضمنها معنى في غيرها، والراجح هنا أنها مركبة لفظياً ومعنوياً، إذ ركبت من كلمتين: (لا مع اسمها)، والمعنى نفي عموم الجنس؛ أي نفي استغراق فهي تعني (لا من رجل).

أما من يقول بإعراب اسمها[433]، فإنه يورد الحجج الآتية:

أولاً: إن اسمها معرب بالعطف، فالمعطوف عليه معرب[434].

ثانياً: إن خبرها معرب، والعمل في الاسمين واحد[435].

ثالثاً: أن (لا) عاملة، والبناء لا يحصل بعامل، فالتقدير عندهم (لا أجد رجلاً في الدار)، وإن الاسم اكتفى بـ(لا) عن الفعل[436].

رابعاً: إن الاسم لو كان مبنياً لكان بناؤه على غير الفتح، من باب المخالفة بين حركة البناء وحركة الإعراب[437].

---

(430) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص275؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص222؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص367؛ وأسرار العربية، ص249؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص255.

(431) انظر: السكاكي، (د-ت). مفتاح العلوم. بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، ص63.

(432) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص199.

(433) ذكر العكبري أن الزجاج، والسيرافي، وأهل الكوفة، يذهبون إلى أن اسمها معرب منصوب، انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص227.

(434) انظر: الزجاج، (1973م). معاني القرآن. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ج1، ص332، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص229.

(435) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص229.

(436) انظر: السابق نفسه.

وردَّ العكبري هذه الحجج بالتفصيل[438]، وكذلك رُدّت عند الأنباري في الإنصاف[439]، وعندي أنّ اسمها مبني لأنه ركب معها، ودل على الاستغراق في عموم الجنس.

وإذا جاء اسمها مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن فيه خلافاً عند النحاة، فبينما يذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهم أنها مبنية على الياء النائبة عن الفتحة في الاسم المفرد[440]، يذهب المبرد أنهما معربان بالياء[441]، وعلة القائلين بالبناء هي علة بناء المفرد في هذه الحالة[442]، وأن التثنية والجمع جاءتا بعد دخول (لا)، ثم بعد دخولها صارت تشبه الحرف[443]، وذلك ردّا على المبرد الذي علل إعرابها بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وهذا ينفي عنها الشبه بالحرف، ثم إنّ المثنى في حكم المعطوف، والعطف يمنع البناء[444].

أما جمع المؤنث السالم، فهناك خلاف في الحركة التي يُبنى عليها، وظهر هذا الخلاف في أربعة مذاهب:

الأول: البناء على الكسرة؛ لأنها علامة نصبه[445].

---

(437) انظر: السابق، ج1، ص229.

(438) انظر: السابق، ج1، ص229-231.

(439) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص367-396.

(440) وممن سار على نهج الخليل وسيبويه، الزجاجي، وابن جني، وجمهور النحاة. انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص282؛ وابن جني، اللمع في العربية، ص55؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص13؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص199.

(441) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج4، ص366.

(442) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص239.

(443) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص14.

(444) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج4، ص366.

(445) انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص156؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج2، ص8؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص16.

الثاني: البناء على الكسرة بتنوين، وهذا التنوين هو تنوين مقابلة لا يتعارض مع البناء(446).

الثالث: البناء على الفتح(447).

الرابع: البناء على الكسرة والفتحة(448).

والمشهور عند النحاة، والراجح كذلك البناء على الكسرة، لأنهم قاسوه على النصب، وفي رأيي أنّ المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم هي أسماء مبنية أصلاً، وعندما جاءت في موقع اسم (لا النافية للجنس) استخدمت على حالتها في موضع النصب، فكان المثنى وجمع المذكر السالم بالياء، وجمع المؤنث السالم بالكسرة، فهي مبنية، وقعت في موقع النصب، لأن (لا) ركبت مع اسمها، وهي تعمل عمل (إنّ)، وبذلك يكون اسمها في موضع النصب.

أما لماذا بني اسمها على الفتحة، ففي ذلك تعليلات ذكرها العكبري نوجزها فيما يأتي(449):

أولاً: إن الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب، وابتغاء للخفة.

ثانياً: إن النفي لما خرج عن نظائره، خرج البناء عن نظائره.

ثالثاً: إنه لو بني على الكسرة لكانت مثل الحركة التي يستحقها هذا الاسم في الأصل؛ لأن الأصل (لا من رجلٍ).

---

(446) المصادر السابقة نفسها.

(447) انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص156.

(448) انظر: المصدر السابق، ج3، ص156؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج2، ص8؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص200.

(449) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص230.

رابعاً: إنه لو بني على الفتحة، لكانت حركته في حال عمومه كحركته في حال خصوصه.

والتركيب اقتضى الفتحة كما في خمسة عشر، وذلك أنها أخف الحركات، ثم إنها تخرج بالاسم من حركته الأصلية وهي الضمة، ومن حركته الناتجة عن علة الجر بالحروف أو الإضافة وهي الكسرة، ثم ليبقوا على أصل العمل في (لا) النافية للجنس فهي تعمل عمل (إنّ)، ولأن اسمها جاء مبنياً فربما يوهم ذلك ببطلان عملها، فتركت الفتحة دلالة على العمل، لأن اللغة تلجأ عادة لترك علامة تدل على الأصل.-

المبحث الثالث:البناء على الجوار

من الظواهر النحوية التي ذكرها النحاة، ظاهرة الحمل على الجوار، وهي تدرس حركة التأثير الجواري المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابية شعراً ونثراً وقراءات، وتشيع في كلام العرب حتى قالوا فيها إنها لمراعاة القرب، وليس لها علة إلا الجوار حتى لو أدّى إلى فساد المعنى[450]، ودعت إليها أسباب جمالية خالصة، لا صلة بينها وبين المعنى الوظيفي، وبخاصة أن اللغة العربية تحرص على الانسجام الصوتي والإتباع والتناسق، كما تحرص على الإعراب[451]، وأن حركة الجوار ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن وجودها "إنما هو لمجرّد أمر استحساني لفظي لا يتعلق بالمعنى النحوي"[452]، وهذه الظاهرة ما هي إلا مظهر من المظاهر التي اختصت به لغات بعض القبائل العربية

---

(450) انظر. حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج10، ع2، ص215-247.

(451) انظر: الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ج1، ص188.

(452) النمر، فهمي. (1985م). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة، ص8.

وليست ضرورة من الضرائر أو شذوذاً عن القواعد المتبعة، وإن لم تكن على لهجات العرب، فإنها من باب التجانس، كي لا يختل الصوت أو ينكسر الإيقاع[453]. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: **﴿ومَنْ يفعلْ ذلك يلق أثاماً ۞ يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مُهاناً﴾**[454] على قراءة من قرأ بجزم (يضاعف)[455]، فالجزم إنما حصل لمجاورته المجزوم، وتشبيهاً به، وما الإتيان به إلا لضربٍ من التوكيد[456]، وقال السيرافي في تفسير هذا الفعل المجزوم: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: جحر ضب خرب"[457].

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿اشتدت به الريح في يومٍ عاصفٍ﴾**[458]. فـ(عاصف) صفة للريح، وجُرَّت لتأثرها بحركة مجاورها (يوم)[459].

وإذا كانت ظاهرة الحمل على الجوار قد جرت على الحركة الإعرابية فغيرتها للمناسبة، فإنها تجري على البناء أيضاً، وذلك أن حركة الكلمة تتحول عن وضعها الذي يقتضيه الموقع إلى حركة تناسب ما بعدها أو ما قبلها، وقد أشار النحاة إلى مثل ذلك في الاسم المضاف إلى غير المتمكن؛ لأن الإضافة إليه ضعيفة، ولذلك أجازوا البناء فيه[460]، وقد علل ابن هشام ذلك بأن الاسم

---

(453) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار، ص222-223.

(454) سورة الفرقان، الآيتان 68، 69.

(455) انظر: شهاب الدين الدمياطي. (1998م). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (ط1). وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، بيروت: دار الكتب العلمية، ص418-419.

(456) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار، ص223.

(457) السيرافي، أبو سعيد. (1985م). ضرورة الشعر. (تحقيق: رمضان عبد التواب). بيروت، ص123.

(458) سورة إبراهيم، آية 18.

(459) انظر: الأندلسي، أبو حيان. (1983م). تفسير البحر المحيط. (ط2). بيروت: دار الفكر، ج5، ص415.

(460) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص208.

المبهم لا يتضح معناه إلا بما يُضاف إليه كـ(مثل) و(دون) و(بين)، ونحوهن مما هو شديد الإبهام، وهذا النوع من الأسماء إذا أضيفت إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها[461].

وفسرت الحركة في الكلمات الناقصة الدلالة على أنها حركة لمناسبة الجوار، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون﴾**[462]، على قراءة من قرأ بفتح (مثل)[463]، وقوله تعالى: **﴿أنْ يصيبكم مثلَ ما أصاب﴾**[464]، بفتح (مثل)[465]، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ومنا دون ذلك﴾**[466]، على اعتبار أن (دونَ) هنا مبنيّة[467]، وأجاز السيرافي[468] بناء المبهم المضاف إلى غير المتمكن، وأورد على ذلك أمثلة منها "هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم"[469].

وقوله تعالى: **﴿ومن خِزيِ يومئذٍ﴾**[470] على قراءة النصب[471]. ومن ذلك قول الشاعر:

على حينَ عاتبتَ المشيب على الصبا[472].

---

(461) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص81-82.

(462) سورة الذاريات، آية 23.

(463) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص516.

(464) سورة هود، آية 89.

(465) وردت هذه القراءة عند السيوطي. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص232.

(466) سورة الجن، آية 11.

(467) أوردها السيوطي في الهمع مثالاً على البناء، انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص233.

(468) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص208-209.

(469) سورة المائدة، ص119.

(470) سورة هود، آية 66.

(471) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص323، ومحمد سالم محيسن، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، المكتبة الأزهرية للتراث، ج1، ص35.

(472) السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص210.

وقول الآخر:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ[473]

وأما قول الفرزدق[474]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

فقد وجه المبرّد نصبه على أنه نعت مقدّم والخبر مضمر فيه، وبذلك يصبح حالاً منصوبة[475]، ويمكننا أنْ نجعله مبنياً على الجوار، ونخرج من مشكلة التأويل التي لجأ إليها النحاة.

وبعد ذلك أستطيع القول إن البناء على الجوار لا يعني أن يضاف الاسم المبهم إلى غير المتمكن فيبنى على رأي النحاة[476]، ولا يعني كذلك أنَّ أي اسم مبهم إذا أضيف إلى غير المتمكن بني، فهناك أسماء مبهمة أضيفت إلى أسماء غير متمكنة ولم تبنَ، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿إن يَكُ صادقاً يُصبكم بعض الذي يعدكم﴾**[477]، فإن كلمة (بعض) أضيفت إلى كلمة (الذي) ولم تبنَ.

ولذلك فإنّ البناء على الجوار ليست علته الإضافة إلى غير المتمكن، بل العلة فيه التناسق الصوتي بين الكلمتين، وهذه علة بنائه، وعلى هذا فإنَّ الأمثلة الواردة سابقاً والتي جاء بها النحاة للتدليل على بناء الكلمات المبهمة

---

(473) السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص210

(474) الفرزدق. (1960م). الديوان. بيروت: دار صادر، ج1، ص185.

(475) انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص191-192.

(476) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص208.

(477) سورة غافر، آية 28.

المضافة إلى غير المتمكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة الظروف المضافة مثل (يومئذ) أو (على حينَ)، وغير ذلك، وهذه الكلمات ليست مبنية، بل هي معربة منصوبة على الظرفية.

والفئة الثانية كلمة (غير)، وهذه الفتحة فيها ليست للبناء بل جاءَت تشبيهاً لها بالمستثنى، وأنه يجوز نصبها في كل موضع تحسن فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وهذا رأي الكوفيين[478].

أما الفئة الثالثة وهي التي أرى أنها بنيت للتناسب الصوتي فهي كلمة (مثل) أو غير مع (ما) أو ما شابهها، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسب مع السياق الصوتي الذي وُجدت فيه، ويمكن حدوث مثل هذه الحركة في كل كلمتين بينهما يحدث تناسق صوتي، ومنها قوله تعالى: **﴿مثلَ ما أنكم تنطقون﴾**[479]، وقول الفرزدق (ما مثلهم)، وقد أشار الإسفرائيني إلى ذلك، فذكر من أنواع البناء العارض المبهم المضاف إلى الجمل، ومن ذلك (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن)[480]، فحركات الفتح في هذه الأمثلة فرضتها طبيعة السياق الصوتي الذي وقعت فيه.

---

(478) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص210، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص107.

(479) سورة الذاريات، آية 23.

(480) انظر: الإسفرائيني، محمد بن تاج الدين. (1996م). اللباب في علم الإعراب. (تحقيق الدكتور شوقي المعري). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ص45.

الفصل الثاني

البناء التركيبي

- المبحث الاول: الأعداد المركبة
- المبحث الثاني: الظروف المركبة
- المبحث الثالث: الأحوال المركبة
- المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
- المبحث الخامس: الظروف
- المبحث السادس: الأعلام المركبة

المبحث الأول: الأعداد المركبة

تمهيد

يختلف هذا النوع من البناء عن الأنواع السابقة، لأنّ علة بنائه الظاهرة فيه هي التركيب، وهي العلة الثانية بعد علة الشبه بالحرف. والتركيب هنا لا يكون تركيب إضافة، ولا ما يشبه الإضافة، بل هو تركيب من نوع آخر تصبح فيه الكلمتان كلمة واحدة، ودلالتهما واحدة، إذ لا يدلان إلا على شيء واحد، وعندما تتوحد الدلالة يتوحد اللفظ، وهذه المركبات هي:

تنحصر الأعداد المركبة من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشر، وذلك لأنهما ركّبا من كلمتين جعلتا كلمة واحدة ذات دلالة واحدة، والأصل فيها العطف، فخمسة عشر أصلها: خمسة وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد[481].

وتعليلات العلماء في بناء هذه الأعداد مختلفة، يمكن أن نحصرها بما هو آت:

أولاً: التركيب وتضمين معنى الحرف[482].

ثانياً: الإبهام؛ أي أنه مبهم يقع على كل شيء[483].

ثالثاً: أنها تلزم وجهاً واحداً؛ لأنها نكرة لا تتغير، ولكثرتها في الكلام[484].

رابعاً: أن الجزء الثاني نزل من الجزء الأول منزلة التنوين من الكلمة[485].

---

(481) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص297-298.

(482) انظر: السابق، ج3، ص298؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص105؛ والزجاجي، مجالس العلماء، ج4، ص22؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص188؛ وابن سيدة، المخصص، ج4، ص255؛ والزمخشري، المفصل، ص176؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص321؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص112.

(483) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص298.

(484) انظر: السابق، ج3، ص298-299.

وبالنظر إلى هذه العلل يظهر لنا أن التركيب هو علة البناء وليس غيره، وذلك أن هذه الكلمات معربة في حالة إفرادها، وعندما يدخلها التركيب تبنى، والتعليلات الأخرى التي قدمها النحاة ما هي إلا نتاج التركيب.

وفي البناء على الفتح ذكر النحاة تعليلات متباينة، يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً: طلباً للخفة، لأن الاسم طال وثقل بسبب التركيب(486).

ثانياً: الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث، فهو مزيد، ويفارقه في بعض المواضع، وتاء التأنيث تفتح ما قبلها(487).

وهناك ملحوظتان نشير إليهما في سياق حديثنا عن بناء الأعداد هنا، وهما:

الأولى: اشتهر عند النحاة أنّ صدر العدد (اثني عشر) معرب إعراب المثنى بالألف والياء، وأنّ عجزه مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وتعليل ذلك أن العجز نزل منه منزلة النون من المثنى، وهناك فريق آخر يقول ببنائه، وذلك أنه كغيره من الأعداد المركبة، الصدر فيه محتاج إلى العجز، والعجز يتضمن معنى حرف العطف(488).

ويبدو أنّ حجة القائلين ببنائه أقرب إلى الصواب، وذلك لأن هذا العدد يقع ضمن دائرة الأعداد المركبة، فهو مركب من عددين، الاثنين والعشرة، وإن

---

(485) انظر: الأزهري، خالد، (د.ت). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ج4، ص274.

(486) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص322.

(487) انظر: السابق نفسه

(488) انظر: ابن درستويه، (1977م). كتاب الكتاب. (ط1). (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي). الكويت: دار الكتب الثقافية، ص140؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص88؛ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج4، ص274.

إعراب العددين منفصلين يوقع في حرج أكبر حين يترك الجزء الثاني من العدد من غير موقع إعرابي، ليقال إنه لا محل له من الإعراب، فما علاقته إذن بتركيب الجملة؟ فهو ليس تركيب إضافة ليتعلق بما قبله معنوياً، ولا هو معطوف ليشترك معه في الحكم، بل هو تركيب من نوع آخر تجعل فيه الكلمتان كلمة واحدة كما ذكرنا سابقاً، ولذلك فإننا عندما نقول: "جاء اثنا عشر رجلاً"، فإن إعراب العدد في هذه الجملة يوهم أن الفاعل هو (اثنا) ولا علاقة تربط جزءه الثاني بمعنى الفاعلية، والحقيقة أن الفاعل في هذه الجملة هو العدد (اثنا عشر) بكامله، وليس جزأه الأول فقط، لأنه مقصود هنا بذاته ولذاته، فوجب أن يكون الفاعل بكامله وليس جزءاً منه، وهذا يتطلب أن يكون مبنياً كما بنيت الأعداد الأخرى في زمرته، وبناءً على ما قدمنا من أن المثنى مبني أصلاً، فإن هذا العدد يكون مبنياً أيضاً، وانتقاله من الألف إلى الياء جاء تشبيهاً له بالمثنى المبني في حالة الرفع بالألف وفي حالتي النصب والجر بالياء[489].

الثانية: تحرّك الياء في صدر العدد (ثماني عشرة) بالفتحة والسكون، وتكون السكون في هذه الحالة للتخفيف[490]، وأرى أنّ مفهوم التخفيف هنا يتعلق بالجانب الصوتي، إذ تسقط الفتحة لأن الياء هنا تعامل معاملة حرف المد، ولذلك فهي حركة طويلة أي كسرة طويلة، ويصبح تحريكها بالفتح من قبل دخول الحركة على الحركة.

ويلحق بهذه الأعداد من حيث التركيب (بضعَ عشرةَ)، و(بضعةَ عشرَ)، وما صيغ على وزن فاعل من (حادي عشرَ) إلى (تاسعَ عشرَ)[491]، وكلها تبنى

---

(489) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص189.

(490) انظر: السابق، ج1، ص189.

(491) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص560.

على فتح الجزأين، إذ إن علة التركيب دخلتها لفظاً ومعنى، ومن أجل استحقت البناء.

المبحث الثاني: الظروف المركبة

المقصود بالظروف المركبة ظروف الزمان والمكان التي رُكبت من كلمتين، كما في قولنا (صباحَ مساءَ)[492]، والتركيب في هذه الألفاظ طارئ كما في الأعداد، فقد كانت قبل التركيب معربة، وعندما ركبت بنيت، والأصل في تركيبها الإضافة[493]، ولا يرى سيبويه أن هذه الظروف المركبة واجبة البناء على الفتح كما في الأعداد المركبة، وذلك لأن بعض العرب يجعله بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الثاني إلى الأول، ويشترط بناءه على الفتح في حال الظرف أو الحال[494].

وهذا الكلام يحتاج إلى فضل بيان، فإنني كما أفهم من ذلك أن البناء حاصل إذا اكتملت شروط التركيب، ويقتضي ذلك أن تركب ظرفاً مع ظرف، وشرط الظرف أن لا يقع مجروراً بحرف الجر أو الإضافة، فكلمة (صباح) معربة، وكذلك كلمة (مساء)، وهذه الكلمات تأتي للظرف دلالة على الزمن، وتأتي اسماً للصباح والمساء، واستعمالها ظرفاً مركباً ينتقل بدلالتها إلى العموم، فعندما نقول "يأتي صباحَ مساءَ"، فالمقصود أنه يأتي كل صباح وكل مساء، أما قولنا: "يأتينا في كل صباحِ مساءَ"، ففيها خروج عن الظرفية؛ لأن كلمة (صباح) جاءَت مضافة[495]، وبذلك يكون التركيب وعموم الظرفية شرطي البناء، في هذه

(492) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص74-77.

(493) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303؛ والمبرد، المقتضب، ج4، ص29؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص145.

(494) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303.

(495) ا انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303

الظروف، والشرط الثاني يتحقق بكونه ظرفاً أصلاً، ويبقى التركيب علة البناء، ومما يدلل على كلامنا هذا، ما أورده سيبويه من كلام الفرزدق، شاهداً على الإضافة، وهو قوله(496):

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا   جزاءك والقروض لها جزاء

فالشاعر هنا لا يريد أن يقول (يومَ يومَ) بمعنى كل يوم، ولكنه يريد التأكيد على يوم واحد هو يوم النصر.

وقد علل النحاة بناء هذا المركب بعلل مختلفة نوجزها فيما يأتي:

أولاً: تضمن عجز المركب معنى حرف العطف(497).

ثانياً: أن صدره بني لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف(498).

ويبدو أن التركيب هو العلة التي بني من أجلها هذا المركب سواء تضمن ذلك معنى حرف العطف، أو احتاج الأول إلى الثاني.

وبني هذا الظرف على الحركة؛ لأن البناء عارض فيه، وكانت الفتحة لأنها أخف الحركات، وهو التعليل الذي أوردناه في بحث الأعداد المركبة، ويمكن تفسير ذلك صوتياً من أن التسكين يشكل مقاطع صوتية مرفوضة، مثل: المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، أو (ص ح ص ص)، وتتخلص منها اللغة بتحريك نهاية المقطع ليتشكل مقطع جديد مقبول، فالتركيب (صباحْ مساءْ) يشكل المقاطع الآتية (ص ح/ ص ح ح

---

(496) لا يوجد في الديوان، وورد في كتاب سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303.

(497) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص227؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص207، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص91.

(498) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص87؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص74.

ص) و(ص ح/ ص ح ح ص) فيحرك آخر المقطعين ليصبح (ص ح/ ص ح ح/ ص ح) و(ص ح/ ص ح ح/ ص ح)، وبذلك نتخلص من المقاطع المرفوضة وصلاً، والتركيب ينتج عنه ثقل بزيادة المقاطع الصوتية، وللتخلص من هذا الثقل تختار الفتحة لخفتها من بين الحركات.

المبحث الثالث: الأحوال المركبة

الأحوال المركبة تشبه الظروف المركبة، من حيث كونها معربة قبل التركيب، والإضافة أصل فيها، وتبنى على فتح الجزأين إذا استعملت حالاً[499]، ومن هذه المركبات المستعملة: بيتَ بيتَ، وكفةَ كفةَ، وقَذَعَ قَذَعَ، وما شاكلها[500].

وقد أورد النحاة مجموعة من العلل في تركيبها نوجزها فيما يأتي:

أولاً: لتضمنها معنى الواو، فالأصل: ذهبَ الناسُ شغراً وبغراً، ثم بنيا على الفتح مثل: خمسةَ عشرَ[501].

ثانياً: بني صدرها لحاجته إلى العجز، فأشبه الحرف، وبني العجز لتضمنه معنى حرف العطف[502].

ثالثاً: يتنزل الصدر في المركب من العجز منزلة بعض الكلمة من بعض، وكذلك العجز من الصدر[503].

وما يكن من تعليلات فإنني أرد العلة الأولى إلى التركيب، والتعليلات الأخرى ما هي إلا من نتائج التركيب.

والبناء على الفتح كان بسبب الثقل الناشئ عن التركيب، والفتحة أخف الحركات[504]، وهو صوتياً بسبب التخلص من المقاطع المرفوضة وصلاً،

(499) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303.

(500) انظر: السابق، ج3، ص304؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176-179.

(501) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص304؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص206.

(502) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176.

(503) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص113.

(504) انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص29-31.

والفتحة للخفة، مع أن هذه الأحوال وردت في بعض اللهجات بغير الفتح، من ذلك قولهم: حيثَ بيثَ، وحاثِ باثِ، وحوثَ بوثَ، وحيثاً بيثاً، وقولهم: صحرةَ بحرةَ، وصحرةً بحرةً[505]، وكل ذلك بتقديري ناتج عن أداءات صوتية لهجية، فكل لهجة تتخلص من المقاطع المرفوضة بحركة مناسبة لعاداتها النطقية، إذ إن الفتحة هي السائدة الغالبة والحركات الأخرى أقل استعمالاً، فالأصل فيها البناء على الفتح. فالبناء على الكسر في (حاثِ باثِ) جاء من أجل المخالفة الصوتية لتوالي حركات الفتح، أما التنوين فإنه من باب توهم العطف أي تشبيهاً لها بالمعرب، وتمكينها بالتنوين هنا لا يخرجها من دائرة البناء، بل التنوين جاء هنا توهماً بوجود حرف العطف، وعندما حذف احتفظت الكلمات به.

وأما المركبات التي ينتهي صدرها بالياء فإن فيها لغتين؛ فتح الياء وتسكينها، فالفتح على الأصل، والتسكين للخفة[506]، أي هروباً من دخول حركة على حركة، حركة الفتح على الكسرة الطويلة.

كلمات مركبة ليست ظرفاً ولا حالاً:

وهو نوع من التركيب السماعي مثل (حيصَ بيصَ)، ولا يُقاس عليه، ويُبنى على حركة أشهرها الفتح، مع ورودها بحركات مختلفة فقد جاءت (حيصَ بيصَ، وحيصِ بيصِ، وحيصِ بيصَ، وحيصَ بيصِ وحيصَ بيصِ، وحيصٍ بيصٍ، وحيْصِ بيْصِ، وحيصاً بيصاً، وخَيصَ بَيصَ، وخَيصِ بيْصِ، وحاصِ باصِ)[507]، ونلاحظ أن كل احتمالات التحريك واردة في هذه اللهجات، ومن هنا

---

(505) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176.

(506) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص189.

(507) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3؛ ص289؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص205؛ وابن سيدة، المخصص، ج4، ص260؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص115.

فإننا نقول: إن هذا التعبير دخل في إطار التركيب فاستحق البناء، وأن الأصل في بنائه السكون، ثم عمدت اللهجات إلى التخلص من المقطع الطويل (ص ح ح ص) أو (ص ح ص ص) بتحريك آخره ليتشكل مقطعان مقبولان، واختارت اللهجات الحركة المناسبة لعاداتها الصوتية؛ فالهدف الحركة، ونوعها خاضع للسياق الصوتي الذي تستخدم فيه، فهي كباقي المركبات التي ذكرناها سابقاً، والراجح أنها تدخل في باب الأحوال المركبة، أو أنها أشبهته لتضمنها دلالتها، فهذا التركيب في العادة يتضمن معنى الحال، وإن لم يكن حالاً.

المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم

المقصود بذلك بعض الكلمات المضافة إلى المنادى المضاف، وتكون مضافة إلى ياء المتكلم، مثل (يا ابن أخي) و(يا ابن أمي)، والأصل فيها أن تثبت الياء ولا تحذف، وذكر ابن الشجري أن هذه الياء قد تبدل ألفاً في بعض اللهجات[508]، ويرى بعض النحاة أن هذا التركيب مبني على فتح الجزأين كما في خمسة عشر[509]، وحذفت الياء لكثرة الاستعمال[510].

والذي دعاهم إلى القبول ببنائه استخدامهم (يا ابن أمَّ) بالفتح، كما يرى سيبويه، وأن هذا من قبيل التركيب، فكأن ابن وأم ركبتا لتصبحا كلمة واحدة[511]، وبذلك تكون الفتحة التي تظهر على كلمة ابن هي فتحة بناء[512].

(508) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص74-75.

(509) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص214.

(510) انظر: السابق، نفسه.

(511) انظر: السابق، نفسه.

(512) انظر: السابق، نفسه.

والراجح هنا أن هذا التركيب ليس مبنياً بل هو معرب بالإضافة[513]، وذلك لأنّ هذا التعبير ورد باستخدامات متعددة هي: يا ابن أمي بالياء على الأصل[514]، ويا ابن أمِّ بالكسرة، وذلك إما أن يكون من باب الإضافة، وحذف الياء لكثرتها أو اجتزاء بالكسرة منها للتخفيف، أو أن يكون من باب التركيب فجعل الاسمين اسماً واحداً، ثم أضاف إلى نفسه فحذفت الياء كما تحذف في المفرد نحو قولهم: يا غلامِ[515]، ويا ابن أما، وذلك بإبدال الياء ألفاً[516]، ويا ابن أمَّ بالبناء، وفسروا ذلك بأنه بناء على فتح الجزأين، كما قالوا؛ لأنه صار مركباً بمنزلة اسم واحد[517]، فالبناء فقط في قولهم (يا ابن أمَّ)، وهذا الرأي ليس مقبولاً من جهات عديدة، فالأصل في هذا التركيب الإضافة، ولم يخرج إلى غيره، ثم إن الأصل في هذه الاستخدامات طريقتان (بالياء والألف)، (يا ابن أمي)، و(يا ابن أماً)، وهذه لهجات[518]، وبذلك نستطيع أن نقول: إنه لا مؤشر على البناء، فالصيغتان التاليتان هما تقصير للياء فينتج (يا ابن أمِّ)، وتقصير الألف لينتج (يا ابن أمَّ)، فهذه الصيغة ليست مبنية، بل هي نتاج تقصير الألف على لغة من يقول (أمّاً)[519].

---

(513) انظر: السابق، نفسه.

(514) انظر: السابق، ص213.

(515) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص214؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص75.

(516) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص74.

(517) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص214.

(518) يجدر بالذكر هنا أن المغرب العربي ما زال يستخدم (أمّاً) كلمة أم مضافة إلى ياء المتكلم، ولا يستخدم (أمي).

(519) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص341؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2207.

المبحث الخامس: الظروف

أولاً: الظرف المضاف إلى جملة:

ويشمل ظروف الزمان والمكان المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وألحق النحاة بهذه الظروف بعض الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى مضاف مثل: غير[520]، وسُوى[521]. واختلف الكوفيون والبصريون في بناء هذه الظروف، فيرى البصريون أنه يجوز بناؤها على الفتح عند إضافتها إلى مبني، ويرى الكوفيون أنه يجوز بناؤها إن أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية، والإعراب عندهم أرجح من البناء في هذه الحالة[522]، وحجة البصريين قراءة نافع وأبي جعفر، لقوله تعالى: **﴿وهم من فزعٍ يومئذٍ آمنون﴾**[523]، بفتح يوم على البناء، وبكسرها على الإعراب مع الاختلاف في قراءة (فزع) بالتنوين وبغيره، فعلى قراءة الفتح بناء لإضافته إلى غير متمكن، وهو الفعل، وعلى الكسر للإضافة إلى الجملة؛ لأن وجود (إذٍ) لا يعد مانعاً لجواز انفصاله عنها[524]، واحتج الكوفيون لجواز البناء عند الإضافة إلى جملة

(520) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص210؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص264.

(521) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص188.

(522) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص289-290؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص229؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص257.

(523) سورة النمل، آية 89.

(524) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، (1999م). الإقناع في القراءات السبعة. (ط1). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية، ص438؛ وابن الجزري، (1345هـ). النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، ج2، ص326؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص432-433.

فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية بقراءة نافع، لقوله تعالى: **﴿هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقهم﴾**[525]، واستشهدوا بقول الشاعر[526]:

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سليمي   على حينَ التواصلُ غير دان[527]

فالكوفيون يرون أن (حينَ) هنا مبنية لإضافتها إلى جملة اسمية، في حين يرى البصريون أنها معربة مجرورة لفظاً، وليس هناك ما يدعو إلى بنائها؛ لأنها لم تضف إلى مبني[528].

وعندي أنها معربة سواء أضيفت إلى مبني أو إلى معرب، وذلك لأنّ الإضافة ليست سبباً في البناء لأنها من خصائص الأسماء التي تلغي البناء وتمنعه[529]، ثم إن الأمثلة التي استشهدوا بها يمكن تأويلها على الإعراب، فالآية الكريمة **﴿من فزع يومئذٍ﴾**[530] ينصب يوم على الظرفية عند تنوين (فزع)، ومن قرأها من غير تنوين وفتح (يوم) فإن البناء ناتج عن التركيب (يوم + إذ)، لأن الإضافة هنا ليست محضة، وهو من باب التشبيه بالمركب، والدليل أنها بنيت

---

(525) سورة المائدة، آية 119.

(526) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، الإقناع في القراءات السبع، ص394؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج25، ص427؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص258.

(527) الشاهد بلا نسبة، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص289؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص80.

(528) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص58.

(529) نقل هذا الرأي السيوطي عن ابن مالك، انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص233.

(530) سورة النمل، آية 89.

من غير أن يأتي بعدها مبني أو معرب[531]، ومن جرّ فإنه لم يلتفت إلى هذا التركيب[532].

أما قوله تعالى: ﴿**هذا يومُ ينفعُ**﴾[533] فقد قرئ بالرفع على الخبر إلا نافعاً قرأه بالنصب[534]، والفتحة هنا ليست بناء بل هي نصب على الظرفية، والمعنى أن هذا الذي ذكرناه يقع في يوم نفع الصادقين صدقهم[535]، ولا حاجة هنا لأن نجعله خبراً مبنياً، فهو في النتيجة معرب أبداً، وفي بيت الشعر:

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا وقلتُ ألمّا أصحِ والشيب وازع[536]

(على حينَ) ففيها لغتان: النصب، والجر[537]، وتعليل ذلك عند سيبويه والمبرد أن (على وحين) ركبتا فصارتا كلمة واحدة، فعلة البناء هنا التركيب[538]، وشرط بناء الظروف أن تضاف إلى مبني، ولا يجوز بناؤها إذا أضفيت إلى معرب[539]، وبذلك نستطيع القول إن سبب البناء هنا ليس الإضافة أو التركيب،

---

(531) انظر: ابن زنجلة، محمد، (1974م). حجة القراءات. (ط1). (تحقيق: سعيد الأفغاني). طرابلس: منشورات جامعة بنغازي، ص344. قرأ نافع والكسائي (ومن خزي يومئذ) بفتح الميم الآية (66) من سورة هود، وفسرها ابن زنجلة على أنها من باب التركيب كخمسة عشر.

(532) انظر: ابن زنجلة، محمد، حجة القراءات، ص540-541.

(533) سورة المائدة، آية 119.

(534) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص242؛ وأبو جعفر الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ص395؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص247؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص258.

(535) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص242؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص258.

(536) انظر: المبرد، (1986م). الكامل. (ط1). (تحقيق: محمد أحمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، ص240.

(537) انظر: السابق نفسه.

(538) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص330؛ والمبرد، الكامل، ج1، ص240.

(539) انظر: المبرد، الكامل، ج1، ص240.

بل هو بناء بالجوار؛ أي لأنّ هذه الكلمات جاورت المبني، وهي ناقصة الدلالة فتأثرت به وبنيت. وهذا ما درسناه في فصل سابق[540].

وأورد السيوطي[541] مجموعة من الأمثلة التي يرى النحاة أنها مبنية، وهي (ما قام أحد غيرك)، وقال تعالى: ﴿**إنّه لحقٌ مثلَ ما أنكم تنطقون**﴾[542]، وقوله تعالى: ﴿**أنْ يصيبكم مثلَ ما أصاب**﴾[543] بفتح اللام، وقال: ﴿**ومنا دونَ ذلك**﴾[544]، و﴿**لقد تقطع بينَكم**﴾[545]، وقال الشاعر[546]:

فأصــبحوا قــد أعــاد اللهُ نعمــتهم   إذ هـم قـريش وإذْ مـا مـثلَهم بَشـرَ

ويرى السيوطي كما يرى ابن مالك أن هذه الفتحات هي للإعراب، وتأويلها على الحال والظرفية[547].

وذكرنا أن علة البناء عند سيبويه هي التركيب، وأما السيرافي فقد فسّره من باب الإضافة إلى ما ليس اسماً في لفظة، بل إلى اسم في معناه، فخالفت قاعدة الإضافة؛ لأنّه لا يجوز تقدير من أو اللام، ولما صارت الإضافة إلى المبني ضعيفة جاز البناء[548]، وزاد ابن الشجري على العلتين السابقتين علة

---

(540) انظر: البناء على الجوار في البحث، ص70.

(541) السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص332.

(542) سورة الذاريات، آية 23، قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالرفع، والباقون بالنصب، وهو نعت لحق وبني على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن، انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص516.

(543) سورة هود، آية 89.

(544) سورة الجن، آية 11.

(545) سورة الأنعام، آية 94، قرأ نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر بالنصب على الظرفية. انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص269.

(546) الفرزدق، الديوان، ج1، ص185.

(547) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص233.

(548) السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص209.

ثالثة، وهي أن الاسم بني عند إضافته إلى المبني؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء كما التعريف وغير ذلك[549].

وذهب الرضي إلى أن سبب البناء هو الشبه الافتقاري، فكأن المضاف تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة[550].

وهذه الأسماء معربة، وما بني منها فعلته المجاورة؛ أي لأنه جاور المبني، ويمكن تسميته البناء على الجوار، وهو ما عرضنا له في باب البناء على الجوار.

الظروف المقطوعة عن الإضافة:

الأصل في الظروف الإعراب، لأنها تستخدم لمعنى الظرفية ولغيره[551]، وتبنى في حالة واحدة، وهي أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، وتسمى عندئذٍ الغايات المقطوعة[552]، ومن هذه الظروف: قبلُ، وبعدُ، وعلُ، وأوّلُ، ودونُ، وأسماء الجهات، ويسرةُ، ويمنةُ[553].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الظروف تعرب في ثلاث حالات[554]:

أولاً: إذا استعملت نكرة.

ثانياً: إذا قطعت عن الإضافة.

---

(549) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص265.

(550) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص100.

(551) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص102-103؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص252.

(552) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص286؛ والمبرد، المقتضب، ج3، ص174؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص147؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص133؛ وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص102؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص83؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص85.

(553) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص290-291؛ والمبرد، المقتضب، ج4، ص205؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89-92.

(554) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص102-103؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص252.

ثالثاً: إذا أضيفت.

وتعليل بنائها في حال كونها معرفة مقطوعة عن الإضافة مختلف فيه لدى النحاة، ويمكن إيجاز هذه التعليلات بما هو آت:

أولاً: إنها مقطوعة عن الإضافة، وأنها غير متصرفة كونها معرفة بلا معرفة[555].

ثانياً: شبه الحروف والأصوات، لاحتياجها إلى معنى المحذوف[556].

ثالثاً: لأنها لمّا قطعت عن الإضافة، والأصل أن تكون كذلك صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعضهما مبني[557].

رابعاً: إن هذه الأسماء كان الأصل فيها البناء في جميع أحوالها لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، فلما أضيفت أعربت، ولما قطعت ونوي معنى المضاف إليه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها[558]، وعللوا بناءَها على حركة لأن لها أصلاً في الإعراب[559].

---

(555) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص286-287.

(556) انظر: المصدر السابق، ج3، ص286؛ وابن الحاجب، الكافية بشرح الكافية، ج2، ص101؛ والسيوطي، (1977م). المطالع السعيد في شرح الفريدة. (تحقيق: نبهان ياسين حسين). بغداد: دار الرسالة للطباعة، ج1، ص429.

(557) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص1؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ والرماني، معاني الحروف، ص104؛ وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص102؛ والأنباري، أسرار العربية، ص31.

(558) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص192.

(559) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص90؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص147؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص131؛ وابن بابشاذ، (1977م). شرح المقدمة المحسبة. (ط1). (تحقيق: خالد عبد الكريم). الكويت، ج2، ص294؛ والأنباري، أسرار العربية، ص131؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص82؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص86؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص102.

وذكر سيبويه أن الحركة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين[560]، ولكن ابن يعيش احتج على رأي سيبويه بأن بعض أخواتها كأوّلُ وعلُ بنيت على الحركة مع أنه لم يلتقِ فيها ساكنان[561].

أما بناؤها على الضم فإنّ النحاة حاولوا إيجاد تعليلات مختلفة نوجزها بالآتي:

أولاً: أنها بنيت على الضم لمخالفة الإعراب فإنها تنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة وليس لها علامة للرفع، أي أن الضمة غير متوقعة فيها، ولذلك جعل لها في حالة البناء ضمة كي لا تلتبس بحركتي الإعراب[562].

ثانياً: الضمة أقوى الحركات، فأعطيت لها تعويضاً عن المحذوف[563].

ثالثاً: شبهها بالمنادى المفرد المعرفة من حيث الإعراب في حال التنكير والإضافة[564].

وعندي أن الضمة ليست مقصودة بذاتها، بل الهدف هو البناء على إحدى الحركات الثلاث لإظهار أنّ الإضافة مقصودة بمعناها. والدليل على ذلك ما رواه الفارقي من بناء (قبل) على الفتح في توجيه الشاهد، وهو قول العباس بن مرداس السلمي:

ومِن قبلَ آمنا وقد كان قومنا يصلون للأوثان قبلُ محمداً

---

(560) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص285-286.

(561) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص86، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص102.

(562) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص219.

(563) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص132؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص86.

(564) انظر: المصادر السابقة.

فوجه نصب (قبل) على وجهين: أحدهما ما حكاه ثعلب عن الفرّاء أن العرب قد بنت (قبلَ) على الفتح، كما بنت (بعد وحيث)[565]، وجاءت مجرورة بتنوين الكسر، وهي من باب حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه[566]، ووردت مجرورة من غير تنوين[567]، ووردت ﴿لِلهِ الأمر من قبلٍ ومن بعدُ﴾[568] الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين[569].

ويمكننا القول هنا إن من قرأها بالتنوين فهو على الجر من غير تقدير مضاف إليه[570]، فهي معربة، وأما من جرّها بالكسرة فإنه أعربها على نية الإضافة[571]، فيبقى البناء على الفتح أو الضم، وانتشر البناء على الضم لأنه ورد في القرآن الكريم فنال الغلبة، وتعليل ذلك أن المقصود تحريكها بغير حركة إعرابها في حالة الجر لتسليط الضوء على المحذوف، والإشعار به[572]، ولذلك كانت الضمة أقوى في هذا المعنى؛ لأنَّ الفتحة ربما تكون حركة جر في بعض الكلمات.

---

(565) انظر: الفارقي، أبو نصر، (1980م). الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. (ط3). (تحقيق: سعيد الأفغاني). بيروت: مؤسسة الرسالة، ص162-163.

(566) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص75؛ والأندلسي، أبو حيان، (د.ت). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض). بيروت: دار الكتب العلمية، ج7، ص158، وأورد أن قراءتها بتنوين الكسر هي قراءة أبي السمان والجحدري وعون العقيلي.

(567) انظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص579.

(568) سورة الروم، آية 4.

(569) انظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص579.

(570) هذا الرأي نقله أبو حيان عن الزمخشري، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص158.

(571) هذا الرأي نقله أبو حيان عن الفرّاء، انظر: السابق نفسه.

(572) أورد السيرافي علة البناء على الضم، فقال: "فحركا بأقوى الحركات ليكون عوضاً عن الذاهب كما يعوّض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات". انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص132، وقال العكبري في تعليل بنائها على الضم: "إن الضم أقوى الحركات فاختير زيادة في التنبيه على تمكنها". العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص83.

المبحث السادس: الأعلام المركبة

المقصود بالأعلام المركبة تلك التي يسميها النحاة الأعلام المركبة مزجياً، ومن أمثلتها: حضرموت، وبعلبك، ورام هرمز، ومعد يكرب، وقالي قلا[573]، وفيها ثلاث حالات:

الأولى: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني إعراب ما لا ينصرف[574]. وعللوا بناء الجزء الأول منه لأنه تنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة وبعضها مبني، وأما الجزء الثاني فقد أعرب لأنه لم يتضمن معنى الحرف[575]، وبني على الفتح لأن جزأه الثاني يشبه تاء التأنيث التي تفتح ما قبلها[576]، أو بسبب ثقل التركيب[577].

الثانية: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني على الكسرة[578].

الثالثة: بناء الجزأين على الفتح[579].

ويذكر ابن الخشاب أن الذي جوّز البناء والإعراب في تلك الأعلام هو أن أحد الاسمين لم يستعمل مستقلاً عند صاحبه[580]، وهذا النوع من التركيب يقع بين تركيب الإضافة وتركيب العطف. فالتركيب ثلاثة أنواع: تركيب إضافة،

---

(573) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص296-297؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص102؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص202.

(574) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص296؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص102؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص202؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص518.

(575) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص112.

(576) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء، ج1، ص518.

(577) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص125.

(578) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص296؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص202؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص519؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص74.

(579) المصادر السابقة.

(580) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص113.

وهو معرب، وتركيب عطف، وهو مبني، وتركيب مزج، وهو معرب ومبني. والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة أن الأول منها يؤخذ معناه المعجمي من الكلمتين منفصلتين، وفائدة الإضافة التحديد والتخصيص، ويحتمل معنى حروف الجر، أما الثاني فإن المعنى المعجمي يخرج من تركيب الكلمتين ليدل على معنى آخر غير موجود في كل منهما على حدة، ويمكن استعمالهما منفردتين، ويحتمل معنى حرف العطف، أما النوع الثالث فهو تركيب المزج الذي لا يحتمل معنى حروف الجر، ولا حروف العطف، ويتشكل من الكلمتين معنى واحد.

الباب الرابع

الأفعال بين البناء والإعراب

الفصل الأول

الفعل الماضي

الفعل الماضي

يقسّم النحاة الأفعال إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، ويرون أنّ البناء فيها أصيل كما في الحروف[581]، وأنّ المضارع أعرب لمشابهته الاسم، ولا بد لنا هنا من دراسة كل قسم من هذه الأقسام لنتبين موقفها من البناء والإعراب.

ويتفق أغلب النحاة على أن الفعل الماضي مبني على الفتح[582]، في حين يرى قليل منهم أنّ الأصل في البناء السكون، والأصل في هذا الفعل أن يكون مبنياً على السكون[583].

ويعللون بناءه على الحركة؛ لوقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة[584]، ووجه الشبه بينه وبين الأفعال المضارعة والأسماء أنها تقع خبراً ونعتاً[585]، وصلة وحالاً[586]، وجزاءً وشرطاً[587]، وجواز دخول (قد) عليها[588].

---

(581) هذا مذهب جمهور النحاة، ولكن الكوفيين يرون أن الأمر مُعرب مجزوم، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص17، ومسائل خلافية في النحو. (ط2). (تحقيق: محمد خير حلواني). دمشق: دار المأمون، ص124، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141، وكذلك يذهب الكوفيون إلى أن الإعراب في المضارع أصل، انظر: العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص89، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (1986م). (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ط1). بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص153،

(582) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص16؛ والمبرّد، المقتضب، ج3، ص173؛ وابن السراج، الموجز في النحو، ص77، والفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص15، 16، والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244، والأنباري، أسرار العربية، ص315، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص15، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص36، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32.

(583) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص15.

(584) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص16.

(585) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص161، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص15-16، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32، والعطار. (د.ت). حاشية العطار على الأزهرية. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ص38.

وهذه المشابهة بين الماضي والحاضر تبقى ناقصة، فهي ليست مشابهة كلية مطابقة، إذ لو كانت كذلك لانتقل الماضي من البناء إلى الإعراب[589].

وأما علة البناء على الفتح فمختلف فيها عند النحاة، ويمكننا إيجازها بالآتي:

أولاً: أن الفتحة أخف الحركات، فجاءت لتناسب كثرته في كلام العرب، إذ إن الماضي أكثر الأفعال استخداماً[590].

ثانياً: البناء على الضم يحدث لبساً بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول (كانُ) بدل (كانوا)، ولم يبنَ على الكسر لثقله واختصاصه بالاسم[591].

ثالثاً: بعض أوزان الماضي تأتي على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بُني على الضم أو الكسر لاجتمع كسر وضم، وهذا يُحدث ثقلاً، لا ترغب فيه اللغة[592].

رابعاً: أن الفتحة من قبيل حمل الأصل على الفرع، أي أنها محمولة على المتصل بألف الاثنين[593].

---

(586) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32.

(587) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص146، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص16، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225.

(588) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص104، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص63.

(589) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص145.

(590) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص16.

(591) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص145.

(592) انظر: السابق، ج1، ص146.

(593) انظر: السابق، ج1، ص146.

وبذلك يكون الفعل الماضي مبنياً على الفتح عند جمهور النحاة، وأنّ الفتحة تقدَّر على ما كان معتل الآخر بالألف[594]، وعند اتصاله بواو الجماعة فإنّه يُحرَّك بالضم لمناسبة الواو، وهذه الضمة ليست علامة بناء، فليس هناك فعل مبني على الضم[595].

وأما الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين، فمختلف في حركته، فالبصريون يرون أنها حركة بناء، والكوفيون يرون أنها لمناسبة الألف، وفتحة البناء مقدَّرة[596]، والمتصل بضمائر الرفع المتحركة، يسكن آخره، وهذه السكون ليست علامة بناء، بل هو مبني على الفتح، وسُكن آخره لمنع توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة[597]، لأن الفاعل جزءٌ من فعله[598]، وهذا الرأي مردود من بعض النحاة، إذ لا يرون أن السكون جاء بسبب عدم الرغبة في توالي المتحركات؛ لأنّ التوالي لا يوجد إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، والكثير لا يتوالى فيه متحركات فمراعاته أولى، وإنما سبب هذه السكون هو

(594) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص198، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32، والعطار، حاشية العطار على الأزهرية، ص39.

(595) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص17، والزجاجي، الجمل في النحو، ص264، والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص145، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص26، والأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص32، والعدوي. (د.ت). حاشية العدوي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ج1، ص95.

(596) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص198.

(597) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20، والزجاجي، الجمل في النحو، ص7، والفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص15-16، والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38.

(598) انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص320، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225.

تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (اكرمْنا) و(اكرَمَنا) ثم حملت الضمائر الأخرى على (نا) للمساواة بينها[599].

وأعتقد أنّ هذا الاعتراض مقبول، إذ كيف يكون الفعل مع ضمائر الفاعل كلمة واحدة، ولذلك يُكره توالي أربعة متحركات فيه، ولا ينطبق ذلك على الفعل المتصل بضمائر المفعول، والسياق الصوتي واحد ولا خلاف بينهما[600]، ثم إن كثيراً من الكلمات العربية فيها حركات متوالية، والقوانين اللغوية لا تمنع ذلك.

وحسب رأيِ جمهور النحاة، فإنَّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح فقط، وحركاته الأخرى لأسباب عارضة، وهذا يحتاج إلى فضل بيان، فإذا سلّمنا أن الفعل الماضي مبني في الأصل، فلماذا لم يُبنَ على حركة البناء الأصلية، وهي السكون[601]؟ فهو مبني على السكون ويُحرَّك لمناسبة الحركة المتصلة معه، فالفتحة التي في آخر الفعل الماضي غير المسند هي علامة المفرد الغائب[602].

فإذا قررنا أن الفتحة في آخر الفعل الماضي هي علامة المفرد الغائب، ولذلك فهي ضمير[603] ليس من أصل الفعل، فإنَّ الفعل مبني على السكون، ونستطيع بعد ذلك تفسير تحرّكه عند اتصاله ببعض الضمائر، فعندما يتصل بتاء التأنيث فإن الفتحة تبقى علامة للمفرد الغائب (والتاء) للدلالة على

---

(599) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص197.

(600) انظر: نزال، نبال. (2004م). التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص162.

(601) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص16، والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص144.

(602) انظر: أبو موسى. (1995م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(603) انظر: الشايب، فوزي. (1991م). الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح. مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، مج3، ص113-146، وعنبر، تغريد السيد. (1986م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج4، ع2، ص59-82، وطلافحة، أمجد. (1995م). إسناد الأفعال إلى الضمائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المؤنث[604]، وإذا اتصل مع ألف الاثنين فإن الذي يحدث هو مطل حركة الفتح التي هي علامة المفرد لتتحول إلى علامة المثنى، وفي حال اتصاله بواو الجماعة فإن الحركة الظاهرة على آخره ليست الضمة، بل هي من تأثير الواو، إذ لا يمكن نطق السكون قبل الحركة الطويلة (الواو).

أما عند اتصاله بالضمائر التي تقع موقع الفاعل، فإن حركة الفتح تختفي، إذ لا يمكن أن تلحقه لاحقتان في الوقت نفسه، كأن تقول: (كتَبَتُ)، لأن الفتحة علامة المفرد الغائب، والتاء علامة المتكلم وهما للفاعل، فتحذف اللاحقة الأولى؛ لأن المراد إسناد الفعل إلى المتكلم، وكذا مع باقي الضمائر التي تقع موقع الفاعل، أما الضمائر التي تقع موقع النصب فإن الحال يختلف معها، ففي حال (عرفك) مثلاً تبقى الفتحة؛ لأن الكاف علامة المخاطب المفعول به، وهذا الاختلاف في الوظيفة التركيبية يسمح باجتماع الفتحة والكاف، وكذلك مع باقي الضمائر التي تقع موقع المفعول به، وبناءً على ذلك فإن الفعل الماضي مبني على السكون في جميع أحواله، وحركة الفتح أو الضم عارضة فيه.

ويمكن على هذا الأساس تفسير الفعل الماضي المعتل الآخر عند اتصاله بالضمائر، فالفعل المنتهي بالألف المنقلبة عن الياء والواو تعود فيه الألف إلى أصلها، (فغزوْ) تصبح مع المفرد الغائب (غزا) ومع المتكلّم (غزَوْتُ)، و(رميْ) تصبح (رمى) و(رمَيْتُ) وهكذا[605].

---

(604) توصلت الدراسات المقارنة بالساميات إلى أن الصيغة الكاملة للفعل هي (كتب + هو)، فاجتزئ بالفتحة عن الضمير برمته، انظر: خالد إسماعيل، فقه اللغات العاربة المقارن، ص206.

(605) انظر: ابن عصفور. (1987م). الممتع في التصريف. (تحقيق: فخر الدين قباوة). (ط1). بيروت: دار المعرفة، ص2، ص528.

أما إذا كان معتل الآخر بالياء مثل (بقيَ)، أو الواو مثل (سروَ)، فإنه يصبح في حال المفرد الغائب (بقيَ)، وعند الإسناد للمتكلم (بقيتُ)، و(سَرُوتُ)، وهكذا[606].

أما بعض الإعلالات التي تحدث في حرف العلة فإنه يمكن إرجاعها إلى قوانين صوتية، ففي حالة المفرد الغائب يمكن تفسيرها على النحو الآتي مثلاً:

دعَوَ	→	(علامة المفرد الغائب)	الفتحة	+	دَعَوْ
da' awa	→		a	+	da' aw

وهذه الصيغة ينتج فيها مقطع مزدوج صاعد (wa)، ولذلك تسقط شبه الحركة (w)، لتصبح الصيغة (da' aa). وعندما تتوالى حركتا الفتح يتم دمجهما ليتشكل منهما حركة طويلة فتصبح الصيغة (da' ā) (دعا)، وهذا التفسير للواوي ينطبق على اليائي مثل (رمى).

أما في المنتهي بالياء (بقيَ، ونسيَ) فإن الياء هنا تبقى للحفاظ على الكسر، إذ لو انقلبت الياء ألفاً، لاختفت الكسرة، ولهذا يفقد الفعل صيغته الصرفية، فللحفاظ على البنية الصرفية للفعل بقيت الياء، ولم تقلب ألفاً، وبذلك نستطيع القول إن الفعل الماضي مبني على السكون كما هو في الأصل، إذ الأصل البناء على السكون، وإن الحركات فيه عارضة[607]، لأسباب صرفية أو صوتية.

---

(606) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص528.

(607) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص15.

الفصل الثاني

فعل الأمر

فعل الأمر

مسألة بناء فعل الأمر خلافية بين البصريين والكوفيين[608]، فالبصريون يرون أنّه مبني على السكون[609]، والكوفيون يرون أنّه معرب مجزوم[610]، وعلل البصريون بناءَه على السكون بما يأتي:

أولاً: إنه جاء على أصل البناء، والأفعال حكمها أن تكون ساكنة، وذلك لأنها لا تقع مواقع الأسماء التي تحتاج إلى الإعراب للفصل بين المعاني، وكذلك لا تقع مواقع الأفعال المشابهة للأسماء[611].

ثانياً: إنه مبني حملاً على أسماء أفعال الأمر كنزالِ، ولمضارعته بعض الأصوات كصه ومه، بُني على السكون مثلها[612].

أما الكوفيون فإن حججهم تتلخص بما يأتي:

أولاً: أن الأصل في قُم (لتقم)، ثمّ حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وطلباً للتخفيف، فبقي الفعل مجزوماً على إضمار الجزم باللام وإبقاء عملها[613].

ثانياً: هو معرب حملاً على ضدّه، وهو النهي[614].

---

(608) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص16؛ ومسائل خلافية في النحو، ص114، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(609) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص17، والمبرد، المقتضب، ج2، ص44، والزجاجي، الجمل في النحو، ص264، والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص156، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص104، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38.

(610) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافية في النحو، ص114، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(611) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص17، والسيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص73، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص104.

(612) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص423، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524.

(613) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص491، وثعلب. (1979م). مجالس ثعلب. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط2). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي، ص104.

ثالثاً: أنّ فعل الأمر المعتل الآخر معرب، حملاً على المضارع المعتل الآخر، فكلاهما يحذف حرف العلة من آخره[615].

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك اختلافاً، بين الكوفيين والبصريين في أصالة الإعراب، وفي تقسيم الأفعال، فالبصريون يرون أنَّ الأفعال ثلاثة أقسام، ماضٍ ومضارع[616] وأمر[617]، والبناء أصيل فيها، في حين يرى الكوفيون أنها قسمان؛ ماضٍ ومضارع، والأمر مقتطع من المضارع ومعرب كأصله، وليس مستقلاً بذاته[618]، والإعراب أصيل فيها[619]، ويبقى الخلاف بينهم قائماً ولكل حجته، ولا نريد هنا أن نعيد سرد هذه الحجج، إذ هي مفصلة في مصادرها[620].

والذين قالوا ببنائه، جعلوا علامات هذا البناء على النحو الآتي:

أولاً: يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة[621]، ويذكر السيوطي أن هذا البناء جاء استصحاباً[622].

---

(614) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافية في النحو، ص114، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(615) المصادر السابقة.

(616) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص77؛ وابن جني، اللمع في العربية، ص126؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(617) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص12، والزجاجي، الجمل في النحو، ص7، وابن جني، اللمع في العربية، ص108، وابن مالك، شرح شذور الذهب، ص20.

(618) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77، والجمل في النحو، ص260، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص13-14.

(619) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77، والجمل في النحو، ص260، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص15.

(620) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص540.

(621) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20، والزجاجي، الجمل في النحو، ص264.

(622) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص197.

ثانياً: يبنى على السكون المقدَّر، إذا كان مضعفاً؛ لأن هذه الحركات عارضة[623].

ثالثاً: ينوب عن السكون حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر[624].

خامساً: يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد[625].

ويبدو أن هذه السجالات يمكن الاستغناء عنها إذا عدنا إلى قاعدتنا الأساسية، التي وضعها علماء النحو، وهي أن الأصل في البناء السكون، والأمر كالماضي لا يحتاج إلى الإعراب والحركات لعدم حاجتهما لهما، فلا تدخلهما المعاني المختلفة باختلاف مواقعهما، فالماضي يدل على حدث وقع في الزمن الماضي وتم حدوثه، والأمر يدل على طلب مستقبلي، ولذلك فهما ثابتا الدلالة[626] وإن اختلفت أشكال استعمالهما، وهذا الثبات هو الذي أعطاهما القوة للمحافظة على حركتهما عند دخولهما في التراكيب، وما الحركات التي تظهر عليهما أحياناً إلا استجابة لمعطيات صوتية نطقية.

ففعل الأمر مبني على السكون كالماضي، ولا فرق بين (كتبوا، واكتبوا، أو كتبا واكتبا)، فلماذا يُبنى الأول على الضم أو الفتح المقدَّر على حدّ قول النحاة، ويبنى الثاني على حذف النون، أليس في ذلك ازدواج في النظرة[627]؟، ولست أرى هذا الاختلاف إلا نتاج مقدمات مختلفة، جعلت الماضي مبنياً على الفتح، والأمر مأخوذاً من المضارع، ويُبنى على ما يجزم به، ونميل إلى التخلص

---

(623) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20.

(624) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص36، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص62.

(625) انظر: المصادر السابقة.

(626) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص75.

(627) انظر: طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص76.

من هذه المقدمات، ونرى أن الماضي مبني على السكون والأمر كذلك، فالفعل الصحيح الآخر مبني على السكون ولا مشكلة في ذلك، أما المعتل الآخر، فإنّ سقوط شبه الحركة من بنيته أدى إلى الاعتقاد بأن سبب سقوط حرف العلة هو سبب تركيبي نحوي[628]، والصحيح أنه سبب صوتي، ونستطيع تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية لمثل هذه الأفعال، فالفعل: اغزُ، كالآتي:

Uġzu ⟶ uġzuw

اغزُو ـ تسقط شبه الحركة

وينطبق هذا على الأفعال الأخرى المعتلة الآخر، فإن الحاصل عند بنائها للأمر ما هو إلا سقوط للمزدوجات الحركية المتشكلة نتيجة بنائه على السكون، ويمكن أن يفسر الأمر على أساس تقصير الحركة الطويلة في آخره لأسباب صوتية أيضاً، وهي أن النبر الحاصل على المقطع الأول منه دعا إلى انجذاب الحركة الطويلة نحوه لتصبح حركة قصيرة.

أما فعل الأمر المتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فلا أرى أنه مبني على ما يجزم به مضارعه وهو حذف النون، لأن النهاية الصوتية للفعلين (كتبوا، واكتبوا) متشابهة، وبما أننا قررنا سابقاً أن الفعل الماضي مبني على السكون، وأن الحركة ناتجة عن اتصاله باللواحق الحركية، وأن فعل الأمر المتصل باللواحق الحركية هو أيضاً مبني على السكون، وأن تحركه ناتج عن حركة اللاحقة المسندة إليه فهو مع الواو يتحرك بالضمة ومع الألف بالفتحة ومع الياء بالسكون.

---

(628) انظر: المرجع السابق، ص78.

أما الفعل الأجوف فهو كما يراه القدماء مبني على السكون، وسقطت منه الحركة الطويلة بسبب التخلص من التقاء الساكنين، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فتحرك، فذهبت همزة الوصل لأنها إنما أتي بها لأجل الساكن فزالت بزواله(629)، ويمكنني القول هنا إنّ هذا الفعل مبني على السكون، ويكون بذلك منسجماً مع القاعدة التي ذكرناها، وإن ما حدث في بنيته من تغييرات ناتج عن أسباب صوتية، إذ تم تقصير الحركة الطويلة الناتجة عن حرف العلة بسبب انجذاب المقطع الأخير إلى المقطع الأول الذي قوي بسبب النبر، وسقطت ألف الوصل من بدايته لعدم الحاجة إليها، إذ إن وظيفة هذه الحركة التخلص من الابتداء بساكن، وبما أن الساكن الأول تلاه حركة فلم نعد بحاجة إلى الحركة الأولى.

وكذلك فإنّ حركة المعتل مع نون النسوة ما هي إلا حركة عارضة فرضتها طبيعة القواعد الصوتية التي تحكمها، فمثلاً الفعل (اخْشَينَ) تمثله بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

iẖšay	+ na →	Iẖšayna
اخشَيْ	نون النسوة	

والفعل (ارمين)	→	na +	irmiy
ir miyna		نون النسوة	ارمي

وأما الفتحة التي تظهر مع فعل الأمر المتصل بنون التوكيد فهي حركة عارضة، إذ الأصل أن يكون مبنياً على السكون، ثم عندما اتصلت به نون

(629) انظر: ابن عصفور، الممتع، ج2، ص449.

التوكيد، وهي ساكنة لأن الخفيفة منها ساكنة والثقيلة تتكون من ساكنة ومتحركة، وهذا يؤدي إلى التقاء الساكنين، سكون آخر الفعل والنون مثل (اكتبْ + (نْ) أو (نّ))، وللتخلص من التقاء الساكنين يؤتى بالفتحة لأنها تختلف عن الكسرة التي تدل على الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، والضمة التي تدل على المسند إلى واو الجماعة، وللفتحة هنا وظيفتان، وظيفة صوتية، ووظيفة دلالية.

نخلص مما سبق أنّ فعل الأمر مبني على السكون في جميع أحواله، وأن الحركات التي تظهر على آخره أحياناً تأتي لأسباب صوتية أو دلالية، تفرضها طبيعة القوانين الصوتية التي تحكم اللغة، وهذه الحركات ليست علامات بناء.

الفصل الثالث

الفعل المضارع

الفعل المضارع

يرى النحاة أن الفعل المضارع مُعربٌ؛ على خلاف الأصل في الأفعال، لمشابهته الأسماء، ووقوعه موقعها(630)، ويبنى هذا الفعل في حالتين: عندما تتصل به نون النسوة، أو نون التوكيد اتصالاً مباشراً(631)، وتعليل بنائه على السكون مع نون النسوة فيه مجموعة من الآراء، نوجزها فيما يأتي:

أولاً: جاء بناؤه على السكون لمنع توالي أربع حركات في كلمة واحدة؛ لأنّ نون النسوة مع الفعل كالكلمة الواحدة(632).

ثانياً: بني لأنه عارض شَبَه الاسم، بما هو من خصائص الأفعال، فعاد إلى أصله من البناء(633).

ثالثاً: البناء على السكون أصل في الأفعال، والضمير يردُّ الشيء إلى أصله(634).

أما بناؤه على الفتح مع نوني التوكيد، فقد اشترطوا أن يتصل بها مباشرة على رأي أغلب النحاة(635)، وهناك من جعله مبنياً على الفتح لاتصاله بنوني التوكيد مطلقاً، سواء باشرته النون أم لم تباشره(636).

---

(630) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص14، وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والموجز في النحو، ص758، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77، وابن الأنباري، أسرار العربية، ج24، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص549، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7.

(631) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص58، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7؟، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص36.

(632) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص28.

(633) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص38، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.

(634) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص222.

(635) انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص208، وابن جني، الخصائص، ج3، ص81، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص38، والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص58، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص14، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.

واختلف النحاة في هذه الفتحة، التي تأتي قبل نون التوكيد، ولهم فيها مجموعة من الآراء نوردها فيما يأتي:

أولاً: أنها فتحة بناء[637]، وعلة البناء التركيب؛ أي أن الفعل رُكب مع نون التوكيد فأصبح كلمة واحدة[638].

ثانياً: أن الفتحة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين، وليست للبناء[639]، وأنها لو كانت كسرة، لالتبس المذكر بالمؤنث، ولو كانت ضمة لالتبس الجمع بالواحد[640].

ومع أنّ النحاة متفقون على بناء المضارع في الحالتين السابقتين إلا أنّ هناك من رأى أنه مبني في حالات أخرى، وهذه الحالات يمكننا إيجازها بما يأتي:

أولاً: الفعل المضارع المجزوم مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء[641]، وقد ردّ الزجاجي هذا الرأي من وجوه عديدة[642].

ثانياً: فعل الشرط وجوابه مبنيان لعدم وقوعهما موقع الأسماء[643].

---

(636) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.

(637) انظر:ابن السّراج، الموجز في النحو، ص78، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص38، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص28.

(638) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص19.

(639) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص520.

(640) انظر: السابق، ج3، ص519.

(641) هذا رأي المازني نقله الزجاجي، انظر: الإيضاح في علل النحو، ص93.

(642) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93-94، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص50.

(643) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص94.

ثالثاً: المضارع المبدوء بحرف التنفيس يبنى على الضم، لأنه صار مع حرف التنفيس مستقبلاً فأشبه الأمر [644].

والفعل المضارع مُعرب دائماً حتى مع اتصاله بالنون، وإنّ سكونه مع نون النسوة أو فتحه مع نون التوكيد ما هما إلا حالات عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، وذلك للتفريق بين الفاعل في كل منهما، فالفتحة للمفرد الغائب، ولو رفع لتشابه مع المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كانت كسرة لالتبس مع المؤنث[645]، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

وتناول مسألة إعراب الفعل المضارع القدامى والمحدثون، فرأى الأولون أن الإعراب دخل الفعل وهو غير أصيل فيه[646]، لأنّه لا يدل على معنى الفاعلية والمفعولية، بل هو لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم[647]، وهذا الحكم غير دقيق بالنظر إلى أن الحركات الإعرابية كما يرى علم اللغة الحديث ما هي إلا وحدات صوتية تضاف إلى غيرها من الكلمات الدالة على معنى من المعاني، وهو ما يدعى الأبواب النحوية أو الفصائل النحوية[648].

ولذلك فكل حركة إعرابيّة تتصل بمعنى وظيفي خاص[649]، والشرط الوحيد أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمي إليها[650].

---

(644) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص56.

(645) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص519.

(646) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244.

(647) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص11.

(648) انظر: الأنطاكي، الوجيز في فقه الفقه، بيروت، مكتبة الشرق، ط3، ص292.

(649) انظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م، ص65.

وإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن وظيفة الحركات الإعرابيّة ليست التفريق بين الفاعلية والمفعولية فقط، وأنها مهملة في الأفعال وليست ذات أهمية فيها، فقد أدرك المحدثون أن لهذه الحركات دلالاتٍ أخرى في الفعل، فالمخزومي يرى أن رفع المضارع ليس لأنه يقع موقع الاسم كما يرى سيبويه، ولا لتجرده من الناصب والجازم كما يرى الفرّاء، وليس نصبه بتأثير أدوات النصب، وليس جزمه بسبب حروف الجزم الداخلة عليه، وإنما كانت هذه الحركات من أجل التمييز بين زمن الفعل المضارع وتخصيصه، واستدل على ذلك بارتباط هذه الأدوات الداخلة على (الفعل) بالزمن والحركة، فـ(لم) تدل على الماضي، ولحوق السكون بالفعل الداخلة عليه، و(لن) تدل على المستقبل ولحوق الفتحة آخر الفعل الداخلة عليه[651].

وفي هذه الإطار، يرى محمد الكسّار أن الفتحة في الماضي – وهو معرب عنده – تدل على فعاليّة حدثت، ولم يعد لها وجود في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى، وهذه الحركة لا تزول عن الماضي الصحيح إلا لسبب طارئ[652].

ويرى محمد الكسّار في تفسيره لإعراب الفعل المضارع أن السكون رمز لانعدام الفعاليّة، وقطع الاستمرار في الحدث، والرفع دلالة على فعاليّة حيّة واقعة في الحال، أو هي أكيدة الوقوع في المستقبل، وهي لا تزول عنه إلا لأسباب طارئة تقطع هذا الاستمرار، كما في حالات الجزم المختلفة، ويجعل حصوله في المستقبل غير أكيد كما في حالات النواصب، وجزم المضارع بعد (لام) الأمر

---

(650) انظر: تمام حسان، (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفيّة. الدار البيضاء: دار الثقافة، ص54.

(651) انظر: مهدي المخزومي، (1964م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية، ص134.

(652) انظر: الكسار، محمد. (1976م). المفتاح لتعريب النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرّب، ص194 وما بعدها.

و(لا) الناهية، هو تحوّل عن الاستمرار إلى الطلب وسلب لدلالته على الاستمرار، وبعد أدوات الشرط يجزم الفعل لكونه يتضمّن معنى الطلب، والنصب دلالة على ضعف الفعالية والشك في حصوله واستمراره مستقبلاً[653].

ويرى عبد الجبار توامة أن الحركات دخلت الفعل المضارع للدلالة على الزمن، فالرفع فيه عند تجرده من القرائن المخلصة للاستقبال والمضي علامة على الحال غالباً، والنصب دلالة على المستقبل، والجزم في أسلوب الشرط والإنشاء يدل على المستقبل، وفي أسلوب الخبر يدل على الماضي[654]، مع أنَّ فكرة ارتباط الزمن بالفعل في اللغة العربية، وفي اللغات السامية عموماً فكرة ضعيفة، إذ إنَّ معظم هذه اللغات اتخذ صيغاً قليلة ليعبر بها عن الأزمنة المختلفة، وصور التعبير تلك بعيدة عن التحديد المنطقي، ولذلك فإنَّ الرّبط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق الصلة في اللغة العربية وفي اللغات السامية[655]، ولا نستطيع أن نبني عليه حكماً، يمكن أنْ يساعد في الربط بين الحركات وفكرة الزمن، فالحال والاستقبال تستخدم لهما صيغة واحدة، هي صيغة المضارع، وكان يلزم أن يكون هناك صيغتان مختلفتان تعبّران عن اختلاف الزمن، وهذا لم يحصل، على اختلاف بين علماء النحو في تحديد صيغة المضارع، أهي للحال أم للاستقبال[656].

وفي هذا المجال أطرح فكرة إعراب المضارع ليس لمشابهته الاسم، كما رأى النحاة القدامى، ولا بسبب الزمن والفعالية كما يرى بعض المحدثين، وأرى أن

---

(653) انظر: السابق، ص196.

(654) انظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص66.

(655) انظر: السامرائي، إبراهيم. (1966م). من أسرار اللغة. (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص154.

(656) انظر: القوشجي، علاء الدين. (2001م). عنقود الزواهر في الصرف. (تحقيق: أحمد عفيفي). (ط1). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص250-251.

الإعراب دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل يحمل بداخله إمكانية وقوع الحدث، وهذا الحدث إما أن يتحقق وجوده، أو لا يتحقق، أو أن تبقى إمكانية تحققه كامنة فيه، متروكة للزمن المستقبل، ولكل حالة من هذه الحالات حركة، فالمتحقق يأخذ حركة الضمة، أي الرفع. والتحقق له حالات إما أن يكون متحققاً بالعادة كالظواهر الطبيعيّة، وما في حكم العادة من الأحداث اليوميّة، فعندما نقول "تطلع الشمس من المشرق" فإننا نتحدث عن ظاهرة طبيعية متحققة مشاهدة، وكذلك في جملة "يذهب الطلاب إلى المدرسة في الصباح" تحقق أصبح في حكم العادة؛ أو أن يكون تحقق الفعل غير مبني على فعل آخر لا بشرط الزمن أو الحدث أو المصاحبة، بل هو فعل مستقل بذاته من جهة الحدوث، ففي قوله تعالى: ﴿**يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب**﴾[657]، فعملهم غير مرتبط بفعل آخر يعتمد عليه أو يسنده أو يصاحبه بل أصبح من قبيل العادة المؤكدة، فالمرفوع ليس لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة، بل هو بسبب النظرة إلى إمكانية حدوثه وتحققه.

أما المنصوب، وهو الذي يأخذ حركة الفتحة، فإنّ نصبه ليس بفعل الأدوات الداخلة عليه بل لأنَّ هذه الأدوات جعلت تحققه مستحيلاً أو مشروطاً بفعل آخر، وأدوات النصب عند النحاة هي[658]:

أنْ: حرف مصدري ونصب واستقبال.

لنْ: حرف نفي ونصب واستقبال.

إذن: حرف جواب ونصب واستقبال.

---

(657) سورة سبأ، آية 13.

(658) لمزيد من التفصيل عن هذه الأدوات وعملها وشروطها، انظر: الغلاييني، مصطفى. (2005م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث، ص304 وما بعدها.

كي: حرف مصدري ونصب واستقبال.

وهذه الحروف تنصب بنفسها، وأما التي تنصب بإضمار (أنْ)، جوازاً، فهي:

- لام التعليل ولام العاقبة، والواو، والفاء، وثمَّ، وأو العاطفة. والتي تنصب بإضمار (أنْ) وجوباً، هي:

لام الجحود، وفاء السببيّة، وواو المعيّة، وحتى، وأو.

ويمكننا تقسيم هذه الحروف إلى الأقسام الآتية بحسب معناها عند دخولها على المضارع من جهة التحقق وعدمه، كالآتي:

أولاً: (لَنْ) تستخدم لاستحالة التحقق أو ما في حكمه، قال تعالى: ﴿**إذ قاموا فقالوا ربنا ربُّ السماوات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً لقد قلنا إذاً شططاً**﴾[659].

ثانياً: (أن) تستخدم للتحقق المشروط بالزمن المستقبل، والنواصب تخلص الفعل للاستقبال[660]، قال تعالى: ﴿**وأنْ تصوموا خيرٌ لكم**﴾[661]، وقال تعالى: ﴿**يريد الله أنْ يخفف عنكم**﴾[662]، ومن شروط (أنْ) أن لا تقع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم، فإن وقعت بعد فعل يدل على اليقين فهي مخففة من الثقيلة[663]، كما في قوله تعالى: ﴿**أفلا يرون ألاّ يرجع إليهم قولاً**﴾[664]، وإن وقعت بعد فعل يدل

---

(659) سورة الكهف، آية 14

(660) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص79.

(661) سورة البقرة، آية 184.

(662) سورة النساء، آية 28.

(663) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص305.

(664) سورة طه، آية 89.

على ظن أو شبهه جاز أنْ تكون ناصبة أو مخففة من الثقيلة[665]، وقرئت الآية: **﴿وحسبوا ألاّ تكون فتنة﴾**[666]، بنصب (تكون) ورفعه[667]، وهذا يشير إلى ما ذهبنا إليه من أن تحقق الفعل بعدها مشروط بالزمن، فإذا سبقها فعل يدل على اليقين والعلم الجازم فإنّ تحققها ينتقل من مرحلة الشرط الزمني إلى الحصول الأكيد، ولذلك لا يُنصب، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن محيصن[668]، لقوله تعالى: **﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة﴾**[669].

ثالثاً: (كي) و(إذن) و(حتى) و(فاء السببيّة) و(لام التعليل) تستخدم للتحقق المشروط بفعل آخر، فعندما نقول: جئت كي أتعلم، فإن فعل التعلم مشروط بفعل آخر، وهو المجيء، أما (إذن)، فإنّ شرط النصب بها أن تكون جزاءً لفعل سابق يعتمد ما بعده في تحققه على ما قبله، وهذا من الشروط التي يجب توافرها لتصبح (إذن) حرفاً للنصب، فاشترط النحاة أن تكون في صدر جملتها، وأن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال، وليس بينها وبينه فاصل[670]، فعندما يقول لك أحدهم: سأزورك تقول: إذن أنتظرَك، فتنصب الفعل لأنه مشروط بتحقق فعل آخر، أما في قوله تعالى: **﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾**[671]، فقرأ السبعة برفع (يلبثون)، وقرأ أبي

---

(665) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص286-287.

(666) سورة المائدة، آية 71.

(667) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص255-256.

(668) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287، والزمخشري، (1998م). الكشاف. تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان، ج1، ص455.

(669) سورة البقرة، آية 233.

(670) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287.

(671) سورة الإسراء، آية 76.

بالنصب[672]، فالرفع على أنّ الفعل (يلبثون) ليس جزاء لفعل سابق، والنصب على أنه جزاء له.

أما (حتى) فإنها تنصب الفعل بعدها إذا كان مشروطاً بما قبلها، ففي قوله تعالى: **﴿قالوا لنْ نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى﴾**[673]، نصب الفعل بعدها؛ لأنه مشروط بما قبلها، أما قوله تعالى: **﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله﴾**[674]، فقرئ الفعل (يقول) بالرفع والنصب[675]، فالنصب على اعتبار أن القول مرتبط بفعله السابق (زلزلوا)، والرفع على اعتبار أن القول لا علاقة له بما قبله، فالفعل (زلزلوا) ليس شرطاً في القول.

و(فاء السببيّة) تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، قال تعالى: **﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي﴾**[676]، فحلول الغضب مشروط بالطغيان، أما في قوله تعالى: **﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾**[677]، فالاعتذار ليس مشروطاً بالإذن، ولذلك رفع المضارع بعدها.

و(لام) التعليل و(لام) العاقبة في حكم كي، ومن اسمها نستدل على شرط تعلقهما بما قبلهما للتحقق، قال تعالى: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبينَ**

---

(672) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، ص541.

(673) سورة طه، آية 91.

(674) سورة البقرة، آية 214، وانظر في تفسيرها: الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص132-133.

(675) قرأ نافع بالرفع لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، والباقون بالنصب. انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص202.

(676) سورة طه، آية 81.

(677) سورة المرسلات، آية 36.

للناس﴾[678]، فإنزال الذكر لأجل البيان، وقال تعالى: **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزناً﴾**[679]، فعاقبة الالتقاط أنه كان عدواً وحزناً.

رابعاً: (الواو)، و(ثمَّ)، و(أو) تنصب الفعل بشرط المصاحبة، أي التحقق المشروط بمصاحبة فعل آخر.

ف(الواو) وتسمى واو المعيّة تعني حصول ما قبلها مع ما بعدها؛ أي ملازماً له، كما قال الشاعر:

لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[680]

فالمعنى يفيد حصول النهي وإتيان الفعل في وقت واحد.

أما (أو) فإنها تنصب الفعل بعدها بشرط مصاحبة فعل آخر، قال الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعب أو أدركَ المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر[681]

فالمعنى ليس التخيير بين استسهال الصعب وإدراك المنى، بل هو الملازمة؛ أي أن إدراك المنى مشروط باستسهال الصعب.

و(ثمَّ) تنصب بالمصاحبة أيضاً، قال الشاعر:

إني وقتلي سليكاً ثم أَعقلَه كالثور يُضرب لما عافت البقرُ[682]

---

(678) سورة النحل، آية 44.

(679) سورة القصص، آية 8.

(680) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص307.

(681) السابق، ج3، ص295.

نتبين مما سبق أن نصب الفعل المضارع ليس بسبب أدوات النصب كما يرى النحاة، بل النصب جاء بشرط معنوي للفعل ذاته، ووظيفة هذه الأدوات إخراج الفعل من التحقق الطبيعي إلى التحقق المشروط بالزمن، أو بتحقق فعل آخر أو بمصاحبته، وهذا يجعلنا نتخلص من شروط عمل هذه الأدوات، عندما قالوا إن بعضها ينصب بأن مضمرة، لأنهم افترضوا أنَّ أدوات مثل (حتى، والفاء، والواو، واللام) لا تنصب بنفسها، بل تنصب بأن مضمرة، وهذه الأدوات تصرف الفعل إلى التحقق المشروط أو المصاحب، فيأخذ حركة الفتح.

أما المجزوم فهو ما دل على إمكانية كامنة يحتمل تحقيقها في المستقبل، فالتحقق مبني على شرط مستقبلي، فأدوات الجزم تصرف الفعل إلى الإمكانية الكامنة، وليست هي التي تجزمه، وإذا تتبعنا مواضع جزم المضارع وجدناها – كما رآها النحاة – كالآتي:

يُجزم المضارع إذا وقع بعد أدوات الجزم التي تجزم فعلاً واحداً وهي لم، ولمّا، ولا الناهية، ولام الأمر. ويجزم إذا وقع بعد أدوات الشرط التي تجزم فعلين، كما يجزم إذا وقع جواباً للطلب(683).

فالمجزوم بعد حروف الجزم، إما أن يكون كمون الحدث فيه منفياً مستمراً، أو مطلوباً فعله، وفي كلتا الحالتين، فإنَّ تحققه مشروط بالزمن المستقبل، ولا نستطيع القطع بحدوثه، فهو كما أسميناه التحقق الكامن، فعندما نقول: لم يأتِ محمد، فإنَّ هذا الفعل متوقع حدوثه في المستقبل، مع أنه في بعض الأحيان يكون الحدوث فيه مستحيلاً، وذلك ليس بسبب داخلي يؤديه معناه، بل لسبب خارجي تفرضه طبيعة السياق، ففي قوله تعالى: ﴿**لم يلدْ ولم**

---

(682) السابق، ج3، ص460.

(683) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص316 وما بعدها.

يولد﴾[684]، استحالة التحقق، مع أنَّ المعنى الداخلي للفعل يؤدي توقع الحدوث، إلا أن ذلك غير ممكن لأن سياق الكلام هنا عن الخالق – سبحانه وتعالى – [685]، ومعلوم بالشرع أن هذا الفعل لا يصدر عنه.

أما المسبوق بـ(لمّا)، فإنّ حصوله متوقع في المستقبل وإمكانية تحققه كامنة فيه.

ولا أرى كما يرى النحاة أن دخول لمّا على الفعل تقلب معناه من المضارع إلى الماضي، وذلك من أجل تفسير الآيات القرآنية كما في قوله تعالى: **﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾**[686]، فيرون المعنى هنا أن الله قد علم، ولا يجوز أن يكون المعنى حدوث الفعل في المستقبل، وهذا الرأي تفرضه طبيعة السياق القرآني، إذ إن الحديث هنا عن الخالق سبحانه، ولا يجوز أن يكون علمه غير متحقق أو متوقع تحققه في المستقبل، وأنَّ علمه سبحانه متحقق في الأزل لأنه الخالق العليم، ولكن الخطاب في الآية موجه للإنسان، وفيه حث يتضمن الحديث عن القادم، فعلم الله الموجه للإنسان لم يتحقق بعد؛ لأن آثاره المشاهدة للإنسان لم تحصل، وهذا يعطي

---

(684) سورة الإخلاص، آية 3.

(685) ورد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن (لم) تفيد جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، وفي تعليق الصبان على هذا القول يرى أن في قوله تعالى: (لم يلد ولم يولد) جواز ثابت في الجملة، وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص10.

(686) سورة آل عمران، آية 142.

الأمل في المثابرة لأجل الوصول إليه، ولو كان المعنى الماضي، لانقطع أمل الإنسان، وأصبح ملزماً بما هو موجود في العلم الأزلي، ولكن الباب مفتوح للوصول إلى الجنة عن طريق تحقق العلم بالجهاد المتوقع حدوثه من الإنسان. وفي تعليقه على قوله تعالى: **﴿بل لمّا يذوقوا عذاب﴾**(687)، يقول الأشموني: "إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وإن ذوقهم له متوقع"(688).

أما المجزوم بالطلب، فهو إما نهي أو أمر، والنهي مطلوب تحققه، وليس أكيداً، وكذلك الأمر، ففي قوله تعالى: **﴿لينفقْ ذو سعةٍ من سعته﴾**(689)، أمر بالإنفاق ولكن التحقق كامن يمكن حدوثه أو لا يمكن، وكذلك قوله تعالى: **﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾**(690)، فهي نهي عن البخل، ولكن تحققه مرتبط بالزمن القادم، أي التحقق كامن فيه.

أما المجزوم بالشرط فإنَّ كلا الفعلين مرتبط تحققه بالآخر في المستقبل، أي أن إمكانية التحقق كامنة فيهما يمكن تحققهما أو لا يمكن، ويرتبط حصول الثاني بحصول الأول، أي أن جواب الشرط يرتبط حصوله بفعل الشرط، ومن

---

(687) سورة ص، آية 8.

(688) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص7.

(689) سورة الطلاق، آية 7.

(690) سورة الإسراء، آية 29.

الأمثلة على ذلك قوله تعالى: **﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾**(691)، وقوله تعالى: **﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾**(692)، ففي الآيتين ارتباط للفعلين، أحدهما مشروط بالآخر، وإمكانية التحقق كامنة فيهما، والحدوث مشروط بالزمن المستقبلي.

وللتأكيد على ذلك نورد مجموعة من الملحوظات:

(إذا) أداة شرط غير جازمة وقد تجزم، ويرى الغلاييني أن (إذا) تدخل على ما هو محقق الحصول، و(إن) تدخل على ما يشك في حصوله(693)، ولذلك فإنَّ المتحقق حصوله لا يجزم، والمشكوك فيه مجزوم، وهذا يدعم رأينا من أن الجزم هو التحقق الكامن الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، ولكن العبرة عندنا ليست في الأداة بل في المعنى المُراد(694)، فإذا أردنا أن نستعمل (إذا) لتدل على حدوث مستقبلي ممكن جزمنا بها، ومن ذلك قول الشاعر:

ترفعُ لي خِندفٌ والله يرفع لي   ناراً إذا خمدتْ نارهم تقِدِ(695)

---

(691) سورة البقرة، آية 284.

(692) سورة البقرة، آية 197.

(693) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص322.

(694) أورد الأشموني في شرحه أن (إذا) شاع الجزم بها في الشعر حملاً على (متى)، وهو نادر في النثر، وجعل منه قوله – عليه السلام –: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين". انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص19-20.

(695) البيت للفرزدق، انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص62. وللمزيد من الأمثلة على الجزم بـ(إذا). انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص46-47.

وما ينطبق على (إذا) ينطبق على أدوات الشرط غير الجازمة الأخرى ف(لو) مثلاً أداة غير جازمة، ولكنها تجزم إن كان في فعلها وجوابها ما يدل على كمون التحقق، ومن ذلك قول الشاعر:

تامتْ فؤادك لو يحزنْك ما صنعتْ ... إحدى نساء بني ذهل بن شيبان[696]

ويمكن لأدوات الشرط الجازمة أن لا تجزم إن كان فعلها مؤكد التحقق، وقد أورد النحاة تعليلات كثيرة لمثل هذه الحالة[697]. وعندي أن السبب معنوي، وهو أننا إذا أردنا الفعل متحققاً على وجه العادة والطبيعة رفعناه، وإنْ أردنا كمون التحقق جزمناه، فعندما ننظر في الأمثلة التي وردت لتدل على الرفع بعد أدوات الشرط الجازمة يتضح لنا ذلك، قال الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ ... إنّك إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ[698]

والمعنى أن قتله متحقق على وجه التأكد، وغير مقترن أو مشروط بقتل أخيه. ولذلك رفع الجواب، ليقول له إنّك مقتول سواء أقتل أخوك أو لم يُقتل،

(696) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص21.

(697) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص5-9.

(698) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي. انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص67.

ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿أينما تكونوا يدركُكُم الموت﴾**[699] على قراءَه من رفع الجواب[700]، والمعنى أنّ الموت سيدرككم من غير اقتران بشرط، ويمكننا بعد ذلك أن نقول: ليس هناك أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة، بل هي أدوات تؤدي معنى الشرط أي أدوات ربط تربط فعلين برباط الشرط، والجزم وغيره يكونان لمعنى الفعل، فإن أردناه متحققاً على وجه الطبيعة والعادة والتأكيد رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق المعتمد على المستقبل فيه جزمناه، فالجزم معنوي، وليس لفظيّاً.

وأما الطلب فإنه يجزم الفعل المضارع للسبب ذاته وهو التحقق المشروط بفعل آخر، والتحقق الكامن فيه، قال تعالى: **﴿وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفرْ لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين﴾**[701]. فالمغفرة متوقفة على فعل قبلها هو السجود والقول، أما إذا كان الجواب لا يقصد بيان أن الفعل مُسبب عما قبله وجب رفعه[702]، فمَثل الجزم قوله تعالى: **﴿ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل﴾**[703]، ومثل الرفع قوله تعالى: **﴿ذرهم في خوضهم يلعبون﴾**[704]، وقوله

---

(699) سورة النساء، آية 78.

(700) قراءة طلحة بن سليمان. انظر: ابن جني، (1386هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي). الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث، ج1، ص195.

(701) سورة البقرة، آية 58.

(702) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص98-99.

(703) سورة الحجر، آية 3.

تعالى: ﴿**فاضرب لهم طريقاً في البحر يَبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى**﴾[705]، ويعلل سيبويه الرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف[706]، وواضح في هذا الكلام التأويل والتعليل البعيدان، ولو تدبرنا سياق الآيات لوجدنا أن جواب الطلب في الآية الأولى ﴿**ذرهم يأكلوا**﴾ مرتبط بالأمر قبله، فالمخاطب النبي (ﷺ) وتركه إياهم مرتبط بما بعده (يأكلوا) أي أنْ تركك إياهم لا يترتب عليه أكلهم بالضرورة، فإمكانية التحقق في هذا الجواب كامنة، يمكن أن تحدث ويمكن أن لا تحدث، أما في الآية الأخرى "ذرهم في خوضهم يلعبون"، فليس هناك ارتباط بين الأمر والجواب. فاللعب حاصل منهم متحقق بطبيعتهم، وليس مرتبطاً بالفعل (ذرهم)، ثم هناك فرق آخر بين الآيتين، ففي الآية الأولى ليس المقصود الطلب من الرسول (ﷺ) تركهم، وإنما المقصود بيان صفة من صفاتهم؛ لأن نهاية الآية فيها عقاب لهم ﴿**فسوف يعلمون**﴾[707]. أما الآية الثانية فإن المقصود الطلب من الرسول (ﷺ) تركهم؛ لأنّ سياق الآية

---

(704) سورة الأنعام، آية 91.

(705) سورة طه، آية 77.

(706) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص98.

(707) سورة الحجر، آية 3.

المحاجة والمجادلة، ولذلك يطلب منه أن لا يتعب نفسه في جدالهم، فيقول بعد حوار طويل ﴿**قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون**﴾[708].

وهكذا نتبين أن الإعراب ليس شرطاً لفظياً متوقفاً على التركيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الفعل، أي هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده.

وبعد ذلك نقول إن الفعل المضارع مُعرب بسبب التحقق وعدمه، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بالمؤنث، ولم يأتِ ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين.

وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة، لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

---

(708) سورة الأنعام، 91.

الخاتمة:

- البناء اللازم يقسم إلى قسمين: بناء كلي، وبناء جزئي، والكلي هو لزوم حركة واحدة أو سكون، والجزئي لزوم حركتين، وبذلك تدخل الكلمات التي تأخذ حالتين ضمن دائرة المبني، مثل: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

- الضمائر المنفصلة والمتصلة هي صيغ مرتجلة، ولا نستطيع تجزئتها، وهي مبنية إمّا على السكون أو على حركة، واختلاف صيغها للتفريق بين العدد والجنس والشخص، أي للمخاطب، أو الغائب، أو المتكلم.

- الحركات في الضمائر ليست دائماً علامات بناء، بل هي أحياناً للتمييز بين المذكر والمؤنث كما في تاء المخاطب (تَ)، وتاء المخاطبة (تِ)، وكاف المخاطب (كَ) وكاف المخاطبة (كِ)، فهذه الحركات أدَّت وظيفتين، الأولى تحريك من أجل تشكيل المقاطع التي يمكن النطق بها حسب قوانين اللغة العربية في تشكيل المقاطع وقبولها، والثانية للتمييز بين المذكر والمؤنث، أو المخاطب والمتكلم على النحو الآتي:

- الضمير (التاء) حرِّك ليتشكّل مقطع يمكن النطق به، واختلفت هذه الحركة لبيان الشخص:

تَ: للمخاطب.

تِ: للمخاطبة.

تُ: للمتكلم.

- اختلاف الصيغ في اسم الإشارة ليس لبيان القريب والبعيد، بل هو للتمييز بين المخاطب والمتكلم كما في الضمائر، والحركة تدل على العدد والجنس. فالفرق بين (هذا) و(ذاك) ليس فرقاً في الرتبة المكانية؛ أي القريب والبعيد، بل هو فرق بين الحاضر والمخاطب، فالأول إشارة من غير خطاب، والثاني إشارة مع خطاب. ولذلك جاءت الحركات مختلفة بحسب النوع.

- إن دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة كان في البداية لوظيفة معنوية، فالهاء كانت تؤدي وظيفة التنبيه، ثم صارت جزءاً من الكلمة، ولم تعد تؤدي تلك الوظيفة.

- اسم الإشارة في حالة التثنية مبني وليس معرباً، وبناؤه كبناء المثنى على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، وعُدّ ذلك بناءً لأنه جاء هكذا في أصل الوضع، وليس نتيجة عملية صرفية تحوّل (هذا + هذا) إلى (هذان) أو (هذين)، أو تحوّل (هذا + هذه) إلى (هاتان) أو (هاتين).

- الحركات التي تأتي في أواخر الأسماء الموصولة هي من باب التنويع في الحركات، وهي ناتجة عن اختلاف اللهجات، وصيغتا المثنى للمؤنث والمذكر مبنيتان أيضاً على حركتين تشبيهاً لهما بالمثنى، وأما (أيّ) فإنّ اختلاف حركاتها ليس دليلاً على إعرابها، بل يمكن أن يكون للتفريق بين أنواعها المختلفة، أو أن هذه الكلمة انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب؛ لأنها استخدمت مستقلة من غير صلة، ولذلك احتاجت إلى الحركات للتفريق بين مواقعها المختلفة فأشبهت المعرب.

- أسماء الأفعال غير المنقولة، وأسماء الأصوات ألفاظ مرتجلة تعبّر عن مواقف انفعالية، لا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لتركب مع غيرها، فهي ألفاظ مبنيّة على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح) أو (ص ح ص)، وذلك من أجل الالتزام بقواعد اللغة؛ لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده، ولذلك جاءت أواخرها بحركة أو بساكن، حسب تنوعات المقطع المنسجم مع قواعد اللغة.

- أسماء الأفعال المنقولة انتقلت إلى صيغة جديدة مبنية، والكاف فيها جزء منها وليست ضميراً مضافاً، فهي ليست من دلائل الإعراب، كما أن تغيّر حركات أواخرها ليس دليل إعراب كذلك، بل هو اختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، وتنوينها تنوين تنكير يتبع حركات البناء، ولا يتبع حركات الإعراب.

- اسم الفعل المعدول على وزن (فعالِ) مبني على الكسر للمخالفة الصوتية بين مقطعين متحركين بالفتح، الثاني منهما يمتاز بطول الفتحة.

- الحروف مبنية؛ لأنها مفاصل الكلام، فالكلام يتكون من ثابت ومتحرك، ولما كانت الحروف هي تلك المفاصل بنيت ليتمكن المتكلم من بناء تراكيبه؛ إذ لو فقدت تلك المفاصل لما أمكن بناء الكلام، والذي تحكم في بنائها قواعد المقطع، وليست البناء على السكون كما يرى النحاة، فإذا تجاوزت قواعد المقطع عادت إلى البناء على السكون حين يصح ذلك، فالحروف التي تتشكل من حرف واحد والتي سمّاها النحاة أحادية، هي في الحقيقة تتكون من مقطع واحد، وهو أقل ما تكون عليه الكلمات في اللغة العربية، وهذا المقطع شُكّل من أجل إمكانية الابتداء به في النطق، لأن هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع غيرها، ولذلك فهي تشكل دائماً بداية مقطع، مما أدى إلى تحريكها بالفتحة التي هي أخف الحركات.

وأما الثنائية فإنها تتشكل من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ولذلك فإنَّ نهايتها إما أن تكون صامتاً ساكناً أو حركة.

أما الثلاثية فما فوق فإن مقاطعها متشكلة مكتملة، ولذلك جاء تحريكها للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوصل، وهي لا تأتي إلا مع غيرها، أي لا تنطق إلا في حالة الوصل فيتحرك آخرها بحركة، وتم اختيار

الفتحة في الغالب، لأنها أخف الحركات التي تأتي في بداية المقطع، لأنَّ هذه الحروف عندما تتصل مع غيرها يتشكل من حركة آخرها مقطع قصير إذا بدأ المقطع الذي يليها بحركة، ومقطع متوسط إذا بدأ المقطع الذي يليها بصامت.

- البناء على الضم في (منذُ)، جاء لأسباب صوتية، إذ الأصل في هذه الكلمة (مُذّ) بالسكون، وهي ظرف وليست حرفاً، ونتيجة لتوهم الإدغام فيها، ولأنّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد تمَّ فك الإدغام الموهوم، فأصبحت (مُنذْ) بالسكون، فتشكل المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) المرفوض في الوصل، فحُرِّكت ليتشكل منها مقطعان (ص ح ص / ص ح) ، وحرّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرّة أخرى، وكانت الحركة ضمة لمناسبة حركة المقطع الأول (مُنْ – ذُ).

- إن حرف الجر (الباء) كان في الأصل مكوناً من صامت وحركة طويلة مثل (في)، ولا سيما أن معانيهما متقاربة، إذ يتناوبان في كثير من المواقع، وأن مخرجيهما متقاربان، وقد قصّرت كسرة (بي) الطويلة في الوصل، فلا فرق صوتياً بين (في البيت) و(بالبيت)، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية (fil-bayt، و(bil-bayt)، ولكن الباء قصرت حركتها دائماً؛ لأنه لا يوجد حرف مشابه لها.

- البناء الجزئي يتمثل في الكلمات التي تأخذ حركتين أو حالتين، ومن ذلك المثنى، وجمع المذكر السالم، فهما صيغتان مرتجلتان مبنيتان، والاختلاف الحاصل ليس إعراباً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالصيغة في حالة الرفع تختلف عن الصيغة في حالتي النصب والجر.

- جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف مبنيان على حركتين، وتعليل ذلك أن هذه الكلمات جاءت في حالة وسطى بين الإعراب والبناء، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب تاريخية ناتجة عن تطورٍ ما حدث في الكلمات، فانتقلت من أحادية الحركة إلى الثنائية، ثم الثلاثية، أو العكس. وهذه الكلمات تحتل مرحلة من مراحل هذا التطور.

- علة بناء المنادى المعرفة موقعية معنوية. فالمنادى في هذه الحالة متعين، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبه الحاضر، ولم يشبه الغائب. والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التنوين، وترك التنوين دليل بناء، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فقد جاء من أجل الإعلام بهذا الحضور؛ لأن الضم علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى دعاء الغائب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع للإغراق في تعيينه وتعريفه.

- الاسم النكرة المنفي بـ(لا) مبني لأنه رُكِّب مع لا، وحرّك بالفتح إتباعاً لحركة (لا) وهي فتحة طويلة، أو أنّ هذه الفتحة دلالة على عمل (لا)؛ فهي تعمل عمل (إنّ)، ولأنَّ اسمها جاء مبنياً، فربما يوهم ذلك ببطلان عملها؛ فتركت الفتحة دلالةً على العمل، واللغة تلجأ عادةً لترك علامة تدل على الأصل.

- البناء على الجوار ليست علته الإضافة إلى المبني كما يرى النحاة، وإنما قسمت المبنيات من هذا النوع إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى فئة الظروف المضافة، فهي ليست مبنية بل هي منصوبة على الظرفية، والفئة الثانية كلمة (غير)، وفتحتها ليست للبناء بل هي منصوبة تشبيهاً بالمستثنى، والفئة الثالثة هي (مثل) مع (ما)، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسق الصوتي؛ أي أن الموقع هو الذي فرض هذه الحركة.

- الأعداد المركبة مبنية ومعها العدد (اثنا عشر)، وانتقاله من الألف إلى الياء ليس من أجل الإعراب بل تشبيهاً له بالمثنى المبني على حالتين كما مرّ سابقاً.

- لا أرى في قولهم (يا ابن أمَّ) بناء كما رأى النحاة، بل إن هذه الفتحة تقصير للحركة الطويلة على لهجة من يقول (أمّا) بدل (أمي)، وبذلك تكون الفتحة نتاج تقصير الألف لتصبح (يا ابن أمَّ)، كما أنَّ الكسرة نتاج تقصير الياء لتصبح (يا ابن أمِّ).

- إن بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة على الضم ما هو إلا من باب الشيوع؛ إذ إن الفتحة ليست مقصودة بذاتها، بل وردت هذه الظروف بالحركات الثلاث

فمن جرَّها منونة أو غير منونة أعربها، ومن حرّكها بالفتح أو الضم بناها للإشعار بالمحذوف، أو من باب التنويع في الحركات، ولكن البناء على الضم شاع أكثر من غيره؛ لأنه أقوى بالإشعار بالمحذوف، فالفتحة تكون علامة جر في بعض الكلمات.

- الفعل الماضي مبني على السكون، ويحرّك آخره للمناسبة الصوتية مع ما يتصل به، وكذلك فعل الأمر.
- الفعل المضارع مُعرب في جميع أحواله حتى عند اتصاله بنون النسوة، وإن سكونه مع نون النسوة، وفتحه مع نون التوكيد ما هما إلا أحوال عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، وذلك للتفريق بين الفاعل في كل منها، فالفتحة للمفرد والغائب، ولو رُفع لتشابه مع المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كُسر لالتبس مع المسند إلى ياء المخاطبة، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

والإعراب دخل الفعل المضارع ليس بسبب مشابهة الاسم، ولكنه دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل حدث يمكن تحققه أو لا يمكن. فالمتحقق يأخذ حركة الضم أي الرفع، والتحقق يكون إما بحكم العادة أو الظاهرة، أو عدم اعتماده على فعل آخر، والمنصوب لم يُنصب بفعل الأدوات الداخلة عليه، بل لأن هذه الأدوات جعلت تحققه مستحيلاً أو معتمداً على فعل آخر أو مصاحباً له، أما المجزوم هو ما دلّ على إمكانية كامنة، يمكن تحقيقها في المستقبل، والتحقق مبني على شرط مستقبلي، فالأدوات لا تجزم الفعل، بل هي تصرف معناه إلى كمون التحقق.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ). معاني القرآن. (ط2). (تحقيق: فائز فارس)، 1979م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت: 905هـ). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، 1967م.
- أستيتية، سمير، (1994م). رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج5، ج1.
- الإسفرائيني، محمد بن تاج الدين، (ت: 684هـ). اللباب في علم الإعراب. (ط1)، (تحقيق: الدكتور شوقي المعري). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- إسماعيل، خالد، (2000م). فقه لغات العاربة المقارن. (ط1)، إربد.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، (ت: 929هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ط2)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1939م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقي، 1957م.
- ---------- الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر.

- الأندلسي، أبو حيان، (ت: 745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (ط1)، (تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.
- الأندلسي، أبو حيان، (ت: 745هـ). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض). بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- الأندلسي، أبو حيان، (1983م). تفسير البحر المحيط. (ط2). بيروت، دار الفكر.
- الأنصاري، أبو جعفر، (ت: 540هـ) الإقناع في القراءات السبعة. (ط1). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.
- الأنطاكي، (د.ت). الوجيز في فقه اللغة. (ط3). بيروت: مكتبة الشرق.
- أنيس، إبراهيم، (1961م). الأصوات اللغوية. (ط3). القاهرة: دار النهضة العربية.
- ---------- (1972م). من أسرار اللغة. (ط4). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (ت: 469هـ). شرح المقدمة المحسبة. (ط1). (تحقيق: خالد عبد الكريم)، الكويت، 1977م.
- براجستراسر، (1982م). التطور النحوي للغة العربية. (أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- بروكلمان. (1977م). فقه اللغات السامية. (ترجمة: رمضان عبد التواب). الرياض: جامعة الرياض.
- بشر، كمال، (1987م). علم اللغة العام، الأصوات العربية. عمّان: مطبعة الشباب.

- التهانوي، محمد بن علي، (ت: 1158هـ). كشاف اصطلاحات الفنون. كلكتا، 1862م.

- توامة، عبد الجبار، (1994م). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت: 291هـ). مجالس ثعلب. (ط2)، (تحقيق: عبد السلام هارون). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

- جبر، محمد عبد الله، (1980م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف.

- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد الدمشقي، (ت: 833هـ). النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، 1345هـ.

- الجندي، أحمد علم الدين، (د.ت). اللهجات العربية في التراث. ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ). الخصائص. (ط2)، (تحقيق: محمد علي النجار). بيروت: دار الكتاب العربي، 1957م.

- ---------- سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). (ط1). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.

- ---------- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي)، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث، 1386هـ.

- ---------- المنصف لكتاب التصريف. (ط1). تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت: 646هـ). الكافية في النحو بشرح الرضي الاستراباذي. (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م.
- حداد، حنا، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج10، ع2، ص215.
- حسان، تمام، (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ---------- (1973م). اللغة العربية، معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسن، عباس، (1971م). النحو الوافي. (ط4). القاهرة: مطبعة دار المعارف.
- حلمي، باكزة رفيق، (1974م). لغات الجزيرة العربية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، (ت: 567هـ). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر). دمشق، 1972م.
- الدايل، عبد الله، (1990م). البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، (ت: 347هـ). كتاب الكتاب. (ط1)، (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي). الكويت: دار الكتب الثقافية، 1977م.

- الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (ت: 1117هـ). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (ط1). (وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة). بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

- الرماني، علي بن عيسى، (ت: 384هـ). معاني الحروف. (ط3). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار الشروق، 1984م.

- الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 310هـ). ما ينصرف وما لا ينصرف. (تحقيق: هدى محمود قراعة). القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1971م.

- الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 310هـ). معاني القرآن. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1973م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 340هـ). الإيضاح في علل النحو. (ط3)، (تحقيق: مازن المبارك). بيروت: دار النفائس، 1979م.

- ---------- الجمل في النحو. (ط1)، (تحقيق: علي توفيق الحمد). بيروت: مؤسسة الرسالة، وإربد: دار الأمل، 1984م.

- ---------- كتاب اللامات. (ط2)، (تحقيق: مازن المبارك). دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1985م.

- ---------- مجالس العلماء. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). الكويت، 1962م.

- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت: 538هـ). الكشاف. (ط1)، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). الرياض: مكتبة العبيكان، 1998م.

- ---------- المفصل في علم العربية. (ط1). بيروت: دار الجيل، د.ت.

- ابن زنجلة، محمد، (ت: 403هـ). حجة القراءات. (ط1). (تحقيق: سعيد الأفغاني). طرابلس: منشورات جامعة بنغازي، 1974م.
- السامرائي، إبراهيم، (1961م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاني.
- ---- (1966م). من أسرار اللغة. (ط3). القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- السجاعي، أحمد بن أحمد، (ت: 1197هـ). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت: 316هـ). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، 1973م.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري. الموجز في النحو. (تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي). بيروت: مطبعة بدران، 1965م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، (ت: 626هـ). مفتاح العلوم. بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، د.ت.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (ت: 581هـ). أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث. (ط1). (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السعادة، 1970م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ). الكتاب. (ط1)، (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت: دار الجيل، د.ت.
- السيد، محمد عبد المقصود، (1986م). اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم. (ط1). القاهرة: مطبعة الأمانة.
- ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، (ت: 458هـ). المخصص. (ط1)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1996م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (ت: 368هـ). أخبار النحويين البصريين. (ط1)، (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). القاهرة: مطبعة الحلبي، 1955م.
- ---------- شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- ---------- ضرورة الشعر. (تحقيق: رمضان عبد التواب). بيروت، 1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ). الأشباه والنظائر. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: شركة الطباعة، 1975م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ). المطالع السعيد في شرح الفريدة. (تحقيق: نبهان ياسين حسين). بغداد: دار الرسالة للطباعة، 1977م.
- ---------- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، 1975م.
- الشايب، فوزي، (1991م). الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح. مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، مج3، ج1.
- ---------- (1996م). منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج71، ج4.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت: 542هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1349هـ.

- الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الصنعاني، (ت: 680هـ). كتاب التهذيب الوسيط في النحو. (ط1). (تحقيق: فخر صالح قدارة). بيروت: دار الجيل، د.ت.
- طلافحة، أمجد، (1995م). إسناد الأفعال إلى الضمائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- عبد التواب، رمضان، (1983م). التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد الجليل، عبد القادر، (1998م). الأصوات اللغوية. عمّان: دار صفاء للنشر.
- العدوي، محمد بن عبادة، (د.ت). حاشية العدوي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت: 669هـ). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: صاحب أبو جناح)، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- ---------- المقرّب. (ط1)، (تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري). بغداد: مطبعة العاني، 1971م.
- ---------- الممتع في التصريف. (ط1)، (تحقيق: فخر الدين قباوة). بيروت: دار المعرفة، 1987م.
- العطار، حسن بن محمد، (د.ت). حاشية العطار على الأزهرية. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الرحمن، (ت: 769هـ). شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد). (ط1). تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق: مطبعة دار الفكر، 1980م.

- ---------- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (ط5)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة دار الاتحاد العربي، 1967م.

- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن، (ت: 616هـ). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (ط1)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م.

- ---------- اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: غازي مختار طليمات). (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر، 1995م.

- ----- اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان، د.ت.

- ---------- مسائل خلافية في النحو. (ط2)، تحقيق: محمد خير حلواني. دمشق: دار المأمون، د.ت.

- عمايرة، إسماعيل، (1993م). ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط2). عمّان: دار حنين.

- عنبر، تغريد السيد، (1986م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج4، ع2.

- عوّاد، عبد السلام. (1979م). الشكلية في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.

- الغلاييني، مصطفى، (2005م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث.

- فؤاد، محمود، (1999م). أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ). الإيضاح العضدي. (ط1)، (تحقيق: حسن شاذلي فرهود). القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1969م.

- ---------- المسائل العسكريات. (ط2)، (تحقيق: علي جابر المنصوري). بغداد، 1982م.

- الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، (ت: 487هـ). الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. (ط3). (تحقيق: سعيد الأفغاني). بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.

- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ). معاني القرآن. (ط2). بيروت: عالم الكتب، 1980م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت: 175هـ). معجم العين. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد، 1967م.

- الفضيلي، عبد الهادي، (1979م). مختصر النحو. (ط5). جدة: دار الشروق.

- فليش، هنري، (1966م). العربية الفصحى. (ط1). (تعريب: عبد الصبور شاهين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

- فندريس، (1957م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- القرالة، زيد، (1994م). الحركات في اللغة العربية – دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

- القلقشندي، أبو العباس بن علي، (ت: 821هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914م.

- القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، (ت: 879هـ). عنقود الزواهر في الصرف. (ط1)، (تحقيق: أحمد عفيفي). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 2001م.

- الكسار، محمد، (1976م). المفتاح لتعريف النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرّب.

- الكفراوي، حسن بن علي، (ت: 1202هـ). شرح الكفراوي على متن الأجرومية، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط3). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.

- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت: 702هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد خرّاط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1975م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ). ألفية ابن مالك. بغداد: مكتبة النهضة، د.ت.

- ---------- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967م.

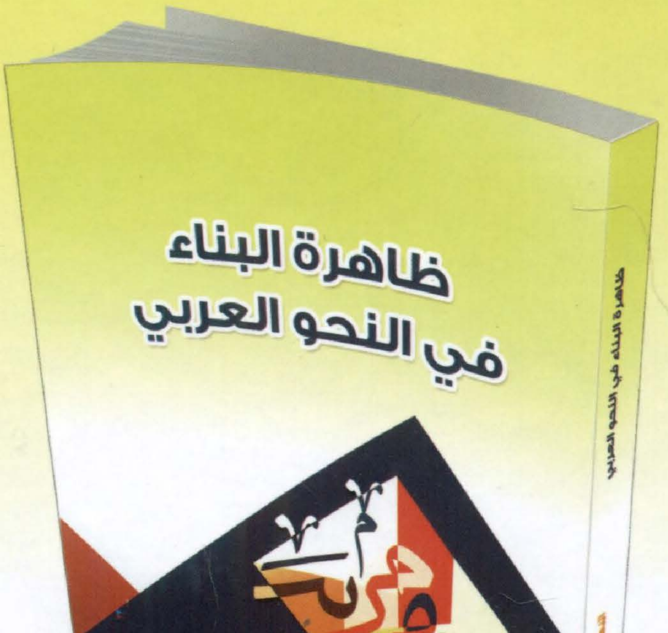
- ---------- شرح التسهيل. (تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد). بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.

- ---------- شرح الكافية الشافية. (ط1). (تحقيق: علي محمد معوّض). بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.

- المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ). الكامل. (ط1). (تحقيق: محمد أحمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م.
- ---------- المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1399هـ.
- محيسن، محمد سالم، (د.ت). المهذب في القراءات العشر وتوجيهها. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- المخزومي، مهدي، (1966م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ---------- (1964م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية.
- المخزومي، مهدي، (1958م). مدرسة الكوفة. (ط2). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- المرادي، حسن بن قاسم، (ت: 749هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. (ط1). (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.
- مرعي، عبد القادر، (2000م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات. الكرك: جامعة مؤتة.
- مصطفى، محمد صلاح الدين، (د.ت). النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين، (ت: 610هـ). المصباح في علم النحو. (ط1)، (تحقيق: عبد الحميد السيد طلب). القاهرة: مكتبة الشباب، د.ت.

- ابن معطي، زين الدين أبو الحسن، (ت: 628هـ). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- أبو المكارم، علي، (1969م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة.
- مكي بن أبي طالب، (ت: 437هـ). مشكل إعراب القرآن. (ط2). (تحقيق: ياسين محمد السّواس). دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، (ت: 711هـ). لسان العرب. (ط3)، (تصحيح وعناية: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). بيروت: دار إحياء التراث، 1999م.
- أبو موسى، (1995م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الموسى، نهاد، (1971م). ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. الأبحاث، الجامعة الأمريكية – بيروت، السنة 24، ج1-4.
- ابن الناظم، محمد بن محمد، (ت: 686هـ). شرح الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
- النحاس، أبو جعفر، (ت: 338هـ). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني، 1977م.
- نزال، نبال، (2004م). التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- النمر، فهمي، (1985م). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة.

- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت: 415هـ). كتاب اللامات. (تحقيق: يحيى علوان البلداوي). مكتبة الفلاح، د.ت.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، (ت: 761هـ). شرح شذور الذهب. (ط8)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1960م.
- ---------- شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط10). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1959م.
- ---------- مغني اللبيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر، 1985م.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت: 381هـ). علل النحو. (ط2). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م.
- ياقوت، أحمد سليمان، (1981م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي. (ط1). الرياض: عمادة شؤون المكتبات وجامعة الرياض.
- يعقوب، أميل، (1992م). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. (ط1). بيروت: دار الجيل.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: 643هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ت.



9789957612184

ناشــرون ومــوزعــون

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله
هاتف: 3052 534 6 00962 ، فاكس: 6219 535 6 00962
خلوي: 5279 555 79 0962
E-mail:dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com